المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

UPR INFO

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
REGIONAL OFFICE FOR EUROPE

رصد إعلامي

الورشة الدولية للتفكير حول موضوع:

ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان

5 و 6 يونيو 2026

Retreat Beyond the 4th Cycle of the UPR

بلاغ صحفي

تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان على رأسهم السيد سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان والسيدة جولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

وسترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.



حظيت الورشة الدولية المخصصة لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، المنظمة يومي 5 و6 يونيو 2026 بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة «UPR Info»، بتغطية إعلامية من قبل عدد من المنابر الصحفية الوطنية.

وقد تناولت المواد الإعلامية المنشورة أهداف هذه الورشة الدولية المنظمة تحت شعار «Beyond the 4th UPR Cycle, Strengthening the Process for Transformative Human Rights Impact» («ما بعد الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: تعزيز المسار من أجل أثر تحويلي في مجال حقوق الإنسان»). كما استعرضت هذه المواد محاور النقاش المتعلقة بتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، وآفاق تطويرها في أفق الدورة الخامسة. وسلطت التغطيات الإعلامية الضوء كذلك على مشاركة ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية وخبراء متخصصين في مجال حقوق الإنسان.

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⵔⵎⴰⵡⵙⴰⵙⵜ ⵉⵏⵏⵖⵍⵏ ⵅⵍ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵓⵍⴳⴰⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

2M

الأولى

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

اليوم 24
alyaoum24.com

le360

هسبريس

L'ECONOMISTE

M24

TELQUEL
عربي

مدار 21
MADAR21.COM

ROYAUME DU MAROC
Maroc.ma

العمق المغربي
AL3OMK.COM
صوت المغاربة

AL JAREEDA
l'actualité sous un autre angle .NET

Atalayar.
ENTRE DOS ORILLAS

شوف TV

معكم 24
maacom.ma

24

بريس أنفاس
ANFASPRESS.COM

medmar

جريدة أصوات

بيان اليوم
www. bayanealyaoume.press.ma

CANAL 212

AL BAYANE

LARELEVE.ma
Site d'information générale

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

المندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان

ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⵔⵎⴰⵡⵙⴰⵙⵜ ⵉⵏⵏⵖⵍⵏ ⴳⵍ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵓⵍⴳⴰⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

EXPRESS TV

IMD INDUSTRIES.MA
LE MEILLEUR DE L'ÉCONOMIE MADE IN MOROCCO

AW

Le Reporter.ma

INFO l'essentiel

المصدر ميديا ALMASDARE.COM

La Quotidienne TV
La bonne info au bout du clic

WWW.ALMACHHADTV.MA
المشهد
عينكم على المشهد...بكل وضوح

بالواضح
www.bilwadeh.com
وضوح في الرؤية.. ومرآة للأخبار وللأفكار

L'ODJ L'OPINION DES JEUNES

MarocHebdo

LES INSPIRATIONS ÉCO

La nouvelle Tribune

LE MONDE DE LA M

EcoActu.ma
Votre décodeur de l'information

برلمان
barlamane.com
المعلومة حق للجميع

LeOma
من الصفر... يبدأ الخبر

24 ساعة

البلد
Albalad.ma

العرب

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights





































المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights















https://www.youtube.com/watch?v=4Dy6PyPG-Mc

بلكوش وزنيبر يؤكدان انخراط المغرب في تجويد آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان





https://www.youtube.com/watch?v=AZe_9iT8bPA

Conclave international à Rabat sur l'évaluation universel des droits de l'Homme





https://www.youtube.com/watch?v=YPLQmN8xAZI

الرباط.. السيد زنيبر يبرز خبرة المغرب والتزامه في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل





https://www.youtube.com/watch?v=kCjWKp2AbuU

ورشة دولية بالرباط للتفكير في تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل





https://youtu.be/zEqiQ93_gaA?si=ujkskkrwtR864F1s

الرباط تحتضن ملتقى تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل





https://www.youtube.com/watch?v=nCaXkp6OHD0

الرباط تحتضن ورشة دولية حول مستقبل الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين أمميين





https://www.youtube.com/watch?v=DdkjazRl4tM

بلكوش وزنيبر يؤكدان انخراط المغرب في تجويد آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان





https://www.youtube.com/watch?v=ACUrGDmwQ0c

عمر زنيبر من الرباط: انخراط المغرب في حقوق الإنسان يتجاوز المشاركة إلى التأثير والقيادة





https://www.youtube.com/watch?v=Vbe_s6hjCNs

الرباط تجمع خبراء من 28 دولة لمناقشة مستقبل حقوق الإنسان بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل





وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE
https://www.mapexpress.ma

الاستعراض الدوري الشامل رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية (السيد بلكوش)



الرباط – أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المغرب لا يعتبر الاستعراض الدوري الشامل مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا، رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

وأبرز السيد بلكوش، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن هذه القناعة قادت المغرب إلى بلورة تدريجية لمقاربة مؤسساتية مندمجة، تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تطرق السيد بلكوش إلى الدور الذي تضطلع به المندوبية بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى التجربة المغربية في مجال تعزيز حقوق الانسان، لاسيما من خلال اعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات.

وبعد أن أكد أن المغرب تمكن، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من تعزيز دولة القانون، وتوطيد منظومة حقوق الإنسان، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، كتوجهات استراتيجية ثابتة وراسخة، أشار المندوب الوزاري إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية.

وسجل أن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير يعكس الثقة الموضوعة في المغرب كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان، مضيفا أنه يعكس، أيضا، الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وسجل السيد بلكوش أن الاستعراض الدوري الشامل، على مر الجولات السابقة، ساهم في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة، وتشجيع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان.

من جانبه، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور المحوري الذي يضطلع به المغرب، منذ البداية، في صياغة قواعد وروح الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن هذه الورشة هي لحظة مناسبة لتقييم الوضع ومواجهة التحديات التي تعترض منظومة حقوق الإنسان قبيل الدورة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

كما شدد على الحاجة إلى إعادة تقييم مفهوم "عالمية" الاستعراض الدوري الشامل، وما إذا كان ينبغي أن يعني المشاركة الفعلية الشاملة أم مجرد الالتزام النظري بها، مبرزا أن إعادة تقييم هذا المفهوم لن تشكل مستقبل الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل والأساس الأوسع لحقوق الإنسان الذي يرتكز عليه.

وبخصوص أهمية تتبع مآلات ما بعد الاستعراض الدوري الشامل، شدد رئيس المجلس على أن مسؤولية الدول لا تنتهي عندما تتلقى التوصيات، بل ينبغي دعمها بشكل أفضل في تنفيذ التوصيات التي قبلتها، لافتا إلى الحاجة الملحة إلى منح دور أكثر تحديدا لمؤسسات لحقوق الإنسان المعتمدة.

وتنظم هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، على مدى يومين، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض، ورصد الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة باستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://www.mapnews.ma/

السيد زنيبر يبرز خبرة المغرب والتزامه في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل

سلط السفير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيبر، اليوم الجمعة بالرباط، الضوء على خبرة المملكة المغربية والتزامها ودورها في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأبرز السفير، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل المنظمة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، جهود المغرب الحثيثة والمستمرة في هذا المجال، بدءا من دوره كميسر لإنشاء هذه الآلية بين عامي 2006 و2007، وتطوير آلياتها المتعاقبة وصولا إلى مشاركته كميسر مساعد عام 2022.

وبعد أن سجل أن مساهمة المغرب في تقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل "تنبثق من إيمانه بأهمية هذا المسار الإيجابي في ترسيخ والارتقاء بحقوق الإنسان"، اعتبر السيد زنيبر أن الدول قيد الاستعراض الدوري الشامل تتحمل، على وجه الخصوص، مسؤولية إدارة عملية تشاركية حقيقية لصياغة التقارير، تشمل الوكالات الحكومية، والشركاء المؤسساتيين الآخرين، مثل البرلمانات، والوسطاء، والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، اعتبر أن إنشاء آلية وطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة يعد خطوة مهمة في هذا الصدد وإحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها المغرب طوال الدورة الحالية للاستعراض الدوري الشامل، مسلطا الضوء على الإمكانات الكبيرة للتعاون بين الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة.

وأشار السيد زنيبر إلى أن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع حققت بالفعل خطوات مهمة في إنشاء آليات التنسيق كجزء من خطة عملها، مسجلا أنها ستضطلع بدور مهم في هذا الصدد، من خلال نشر أفضل الممارسات في ما يتعلق بإعداد التقارير وصياغة التوصيات.

كما تطرق إلى الجوهر الحقيقي للاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يجسد مساحة للحوار البناء والتفكير والتبادل والتعاون في مجال الحلول القابلة للتطبيق لأكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحا بين الدول، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.
وبخصوص التحديات التكنولوجية، شدد السفير على الضرورة الملحة لتسريع التفكير في كيفية جعل التكنولوجيات الجديدة، لاسيما الذكاء الاصطناعي، حافزا لتعزيز حقوق الإنسان، معتبرا أن هذه التقنيات تؤثر على حقوق الإنسان بطرق متنوعة، حيث تشكل من جهة ناقلا للتنمية المستدامة، غير أنها في المقابل، تثير قضايا خطيرة في مجالات الخصوصية، والتوظيف، والتمييز، ونشر خطاب الكراهية.

من جانبها، أكدت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جولييت دو ريفيرو، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت على مدى دورات متتالية مكانتها كأداة محورية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان، ومنصة فريدة للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول وتعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان.
وأبرزت أن الطابع الشامل للآلية، بمشاركة مختلف الفاعلين، يجعل منها فضاء لمعالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال التعاون والمسؤولية المشتركة والحلول العملية.

وتناولت السيدة دو ريفيرو مراحل تطور الاستعراض الدوري الشامل تدريجيا من خلال التعديلات التي همته منذ الدورة الأولى لتعزيز كفاءته وطابعه الشمولي، سواء من خلال التعديلات الرسمية أو تلك القائمة على الممارسة، مشددة على أن جميع هذه التعديلات تمت في احترام كامل للمبادئ والأهداف الأساسية للاستعراض الدوري الشامل.
كما أعربت عن أملها في أن تفضي النقاشات الجارية إلى بلورة مقترحات عملية لتعزيز تنفيذ التوصيات وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين، بما يرسخ مكانة الاستعراض الدوري الشامل كإحدى قصص النجاح في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهتها، استعرضت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، خلاصة نتائج استمارة قامت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بإعدادها، بتعاون مع المنظمة، بهدف تجميع وجهات نظر مختلف الفاعلين المنخرطين في آلية الاستعراض الدوري الشامل أو المعنيين بها.
وتهدف هذه الاستمارة إلى رصد التصورات والتجارب والأولويات ذات الصلة بهذه الآلية

الآلية الأممية، وتحديدها بشكل قابل للقياس، بما يسمح باستجلاء الاتجاهات العامة، ونقاط الالتقاء والاختلاف، وكذا الأولويات العملية التي من شأنها إغناء النقاشات المتعلقة بالجولة المقبلة.
وفي هذا الإطار، أبرزت السيدة مبيكاي أن المستجوبين "اعتبروا أن هذه الآلية لا تزال تعتبر آلية عالمية وتعاونية تتيح رؤية سياسية واضحة لقضايا حقوق الإنسان، وتساهم في إحداث تغييرات على المستوى الوطني"، مسجلة أن الرهان الأساسي الذي أبرزته مختلف وجهات النظر لا يتعلق بجدوى الآلية مقارنة بغيرها، بقدر ما يرتبط بضرورة تعزيز قدرتها على ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة ومستدامة وقابلة للقياس وموثقة.

وتنظم هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، على مدى يومين، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة (UPR Info) غير الحكومية، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.
وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض، ورصد الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة باستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE
https://www.mapexpress.ma/

اختتام أشغال ورشة التفكير الدولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.. تنويه بالمساهمة البناءة للمغرب في تطوير هذه الآلية

جرى التنويه بالدور الذي تضطلع به المملكة المغربية في المساهمة البناءة في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، 20 سنة بعد إحداثها، باعتبارها فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم، وذلك خلال ورشة التفكير الدولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي اختتمت أشغالها أمس السبت بالرباط.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن المشاركين في هذه الورشة التي نظمت حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، انكبوا على مدى يومين، على بحث أهمية تجويد وتطوير هذه الآلية الحقوقية التي حثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ إحداثها عام 2006، على القيام بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها وشجعت أخرى على الانضمام لاتفاقيات تعاقدية.

وأضاف المصدر ذاته، أن، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، نوه بنوعية النقاشات التي ميزت أشغال الورشة الدولية التي خصصت لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بحضور مسؤولين أممين وشخصيات حقوقية وخبراء دوليين ينتمون إلى مختلف الدول، مشيدا بمستوى تقاسم التقييمات والتجارب والممارسات الفضلى بين الأطراف المشاركة.
وأوضح المندوب الوزاري حرص المملكة، التي أطلقت مسلسل الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تعزيز دولة الحق والقانون وتثمين المكتسبات وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

وجدد السيد بلكوش تأكيد المغرب على الالتزام بدعم الاستعراض الدوري الشامل كآلية مهمة ساهمت المملكة في إحداثها، معتبرا أن تطوير هذه المنظومة شأن جماعي ويهم كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة ويحتاج إلى تقييم حقيقي يوازن بين حجم الالتزامات ونوعية الوسائل والإمكانيات المرصودة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.
كما أشار إلى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية وواقعية ومندمجة تضمن الانتقال إلى تحسين الأداء العمومي وتجويده في مجال حقوق الإنسان، مسجلا أن نجاح آلية الاستعراض الدوري

الشامل لا يتوقف عند التقييم فحسب، بل يتطلب إحداث الأثر في الواقع المعاش للمواطنين، ما يفرض إرادة سياسية والعمل على دمج كافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية، لبلوغ التغيير الحقيقي.وأبرز البلاغ أن المندوب الوزاري جدد انخراط المملكة في دعم هذه الآلية الأممية وتقديم الاقتراحات لتطويرها والمساهمة في الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.
من جانبها، اعتبرت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، جولييت دي ريفيرو، أن المغرب، من خلال تنظيمه هذه الورشة، وضع اللبنة الأساسية لبدء الجولة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

وأوضحت السيدة دي ريفيرو أن الورشة حققت أهدافها لأنها شكلت فرصة لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وفتحت مجالات التعاون المثمر ورصدت مداخل للإصلاح المنشود والانتظارات التي ولدتها التجارب الدولية.

وفي الإطار نفسه، أشادت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، بمستوى النقاش الذي ميز الورشة، معربة استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الجهات ومصاحبتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتقوية التعاون الحقوقي الدولي وضمان تحقيق نتائج حقيقية وملموسة في هذا المجال وضمان الانخراط الإيجابي في ذلك.

كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، وباقي المشاركين بجودة اللقاء الدولي وأهميته في هذه الظرفية الصعبة، وضرورة إيجاد مداخل لمخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان.

https://2m.ma/ar

الاستعراض الدوري الشامل رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية (بلكوش)



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المغرب لا يعتبر الاستعراض الدوري الشامل مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا، رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

وأبرز السيد بلكوش، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن هذه القناعة قادت المغرب إلى بلورة تدريجية لمقاربة مؤسساتية مندمجة، تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تطرق السيد بلكوش إلى الدور الذي تضطلع به المندوبية بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى التجربة المغربية في مجال تعزيز حقوق الانسان، لاسيما من خلال اعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات.

وبعد أن أكد أن المغرب تمكن، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من تعزيز دولة القانون، وتوطيد منظومة حقوق الإنسان، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، كتوجهات استراتيجية ثابتة وراسخة، أشار المندوب الوزاري إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية.

وسجل أن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير يعكس الثقة الموضوعة في المغرب كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان، مضيفا أنه يعكس، أيضا، الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وسجل السيد بلكوش أن الاستعراض الدوري الشامل، على مر الجولات السابقة، ساهم في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة، وتشجيع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان.

من جانبه، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور المحوري الذي يضطلع به المغرب، منذ البداية، في صياغة قواعد وروح الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن هذه الورشة هي لحظة مناسبة لتقييم الوضع ومواجهة التحديات التي تعترض منظومة حقوق الإنسان قبيل الدورة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

كما شدد على الحاجة إلى إعادة تقييم مفهوم "عالمية" الاستعراض الدوري الشامل، وما إذا كان ينبغي أن يعني المشاركة الفعلية الشاملة أم مجرد الالتزام النظري بها، مبرزا أن إعادة تقييم هذا المفهوم لن تشكل مستقبل الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل والأساس الأوسع لحقوق الإنسان الذي يرتكز عليه.

وبخصوص أهمية تتبع مآلات ما بعد الاستعراض الدوري الشامل، شدد رئيس المجلس على أن مسؤولية الدول لا تنتهي عندما تتلقى التوصيات، بل ينبغي دعمها بشكل أفضل في تنفيذ التوصيات التي قبلتها، لافتا إلى الحاجة الملحة إلى منح دور أكثر تحديدا لمؤسسات لحقوق الإنسان المعتمدة.

وتنظم هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، على مدى يومين، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض، ورصد الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة باستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://www.hespress.com

بلكوش: آلية الاستعراض الدوري الشامل تواكب الإصلاح الحقوقي بالمملكة



انطلقت بمدينة الرباط، اليوم الجمعة، أشغال ورشة التفكير الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، إلى جانب خبراء دوليين يمثلون 28 دولة.

وفي كلمة افتتاحية أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن "المغرب لا يعتبر الاستعراض الدوري الشامل مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية".



وأوضح بلكوش أن "آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت أنها تشكل إحدى أهم الابتكارات المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ فبفضل طابعها الشمولي ونهجها القائم على الحوار بين النظراء، وطبيعتها التعاونية وانفتاحها على كافة الأطراف المعنية، استطاعت أن تحظى تدريجيًا بثقة الدول، لتصبح فضاء متميزا لتبادل التجارب، وتقاسم الممارسات الجيدة، والنهوض بالإصلاحات وتعزيزها".

واعتبر المسؤول الحقوقي ذاته أن "هذه الآلية ساهمت، على مر الجولات السابقة، في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة؛ كما شجعت العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان".



أشار المتحدث نفسه إلى أن الذكرى العشرين لإطلاق هذه الآلية "لا ينبغي أن تكون مجرد مناسبة للاحتفاء، بل يجب أن تشكل فرصة للتفكير الجماعي في المكتسبات المحققة، والتحديات القائمة، وآفاق تطوير الآلية لتستجيب بشكل أفضل لتطلعات الشعوب وتحولات العالم المعاصر"، مضيفا: "إذا كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت وجاهتها ومرونتها فإن التجربة المتراكمة خلال الجولات الأربع تظهر أيضا أن التحدي الحقيقي يظل كامنا في التنفيذ الفعلي للتوصيات، وترجمتها إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين؛ وهو طموح يقتضي مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ التملك الوطني للمسار من قبل كافة الأطراف المعنية".

وفي سياق ذي صلة أبرز بلكوش أن "المغرب يؤمن بأن تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع يُعدّ من أبرز التطورات البنيوية التي عرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، فالتجربة المكتسبة في هذا المجال، إلى جانب ديناميات التعاون التي تم تطويرها داخل الشبكة

الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تبرهن على أن جودة التنسيق الوطني وتتبع التوصيات يظلان من العوامل الحاسمة في إحداث الأثر الفعلي لهذه التوصيات على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين".



تابع المسؤول عينه: "نحن ملتزمون بالاستمرار في دعم هذه الدينامية وتطويرها، خصوصًا بمناسبة اللقاء المقبل للشبكة الذي ستحتضنه المملكة المغربية عام 2027".
ولفت المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى أن "فعلية حقوق الإنسان تشكل شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات أكثر إدماجًا وصمودًا وازدهارًا؛ وعلى هذا النحو يبرز الاستعراض الدوري الشامل كأداة متميزة لتعزيز الانسجام بين الالتزامات الدولية للدول والسياسات العمومية المعتمدة في خدمة التنمية البشرية".

وضمن كلمته أمام العشرات من الخبراء الدوليين أبرز محمد الحبيب بلكوش أن "بلادنا تمكنت من تعزيز دولة القانون وتوطيد منظومة حقوق الإنسان وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة كتوجهات إستراتيجية ثابتة وراسخة"، مبرزا أن "المملكة باشرت، خلال العشرين سنة الماضية، إصلاحات مهيكلة ساهمت في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في المؤسسات، والسياسات العمومية والإطار المعياري الوطني".

وجاءت هذه الإصلاحات، وفق المتحدث ذاته، عبر تعميق التجربة المغربية في العدالة الانتقالية واعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، والإصلاحات المتتالية الرامية إلى النهوض بالمساواة وتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع والأسرة، والاعتراف بالتنوع الثقافي

كمكون أساسي للهوية الوطنية، فضلًا عن الإدماج المتزايد لحقوق الإنسان في التوجهات الإستراتيجية للتنمية بالمملكة، خاصة من خلال النموذج التنموي الجديد.

كما ذكر المسؤول الحقوقي أن "إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يشكل تجسيدا لمقاربة وطنية رائدة تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، وضمان تفاعل المملكة مع الآليات الدولية ذات الصلة"، وزاد: "وتضطلع المندوبية اليوم، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بدور محوري في تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل في ما بينهم، بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان".

وبهذه المناسبة نادى المسؤول المغربي ذاته بالتفكير في سبل تعبئة الأدوات الرقمية والابتكارات التكنولوجية بشكل أمثل لتحسين تتبع التوصيات، وتدبير المعلومات، وتقييم النتائج، مع ضمان احترام المبادئ الأخلاقية والحقوق الأساسية.

وشهد اليوم الأول من فعاليات الورشة المذكورة، المنعقدة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان تحول واقع حقوق الإنسان"، حضور مسؤولين أمميين، في مقدمتهم سيدهارتو رضا سوريوديبورو، رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وجولييت دو ريفارو، رئيسة الاستعراض الدولي الشامل في المجلس ذاته، إلى جانب خبراء دوليين يمثلون 28 دولة.

https://ar.telquel.ma/

رئيس مجلس حقوق الإنسان: المغرب لعب دورا مركزيا في صياغة المراجعة الشاملة



دعا رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو ريزا سوريو ديبورو، إلى مراجعة عميقة وصريحة لآلية المراجعة الدورية الشاملة (UPR)، مؤكدا أن مصداقية المنظومة الدولية لحقوق الإنسان باتت مرتبطة بالانتقال من "بروتوكولات جنيف" إلى تحقيق "أثر" على أرض الواقع، مع مراعاة الإكراهات المالية الدولية.

وفي كلمته الافتتاحية، صباح اليوم خلال "الخلوة" رفيعة المستوى المنعقدة بالرباط، أشاد سيدهارتو بالدور المركزي للمملكة المغربية منذ عام 2006 في صياغة القواعد والروح التي تحكم هذه الآلية، معتبرا أن استضافة المغرب لهذا اللقاء في هذه اللحظة المفصلية تعكس التزاما قويا بتطوير العمل الحقوقي متعدد الأطراف.

وطرح رئيس المجلس سؤالا حول مفهوم "العالمية" الذي يفتخر به المجلس، محذرا من ظاهرة "الكراسي الفارغة" (عدم مشاركة بعض الدول في المراجعة).

وأكد أن "كل كرسي فارغ يمس ركيزة مصداقية هذا المجلس"، متسائلا: "هل نعني بالعالمية مجرد مشاركة طوعية، أم التزاما كونيا بالمشاركة؟"، موضحا أن الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ليس فقط مستقبل المراجعة الدورية، بل مستقبل البنية الحقوقية الدولية بأكملها.
وشدد سيدهارتو على ضرورة أن يتسم تطوير الآلية بالواقعية الاقتصادية، واضعا قاعدة ذهبية مفادها: "الإصلاح يجب أن يصمم من أجل الندرة" (Design for scarcity).

وأوضح أن "أكثر الإصلاحات أناقة ستفشل إذا كانت تعتمد على بند ميزانية لم يعد موجودا"، داعيا إلى استثمار الموارد المتاحة بكفاءة أكبر، ولا سيما عبر تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs) باعتبارها جهات مستقلة للتحقق من التقدم وسد الفجوات بين الدورات.
وانتقل رئيس المجلس إلى ما وصفه بـ"الحقيقة القاسية"، مشيرا إلى أن عدم قدرة بعض الدول على توفير الحقوق الأساسية مثل الغذاء والدواء قد لا يكون ناتجا عن خيارات وطنية فحسب، بل أيضا عن "تدابير قسرية وضغوط مفروضة من خارج حدودها".
واقترح في هذا السياق تحولا في تصميم الآلية، بحيث "تعترف بالضغوط الخارجية التي تقيد قدرة الدول، وتوجه توصيات حيثما لزم الأمر إلى الأطراف التي تفرض تلك التدابير وتحد من قدرة الدول على النهوض بالحقوق".

وأكد أن أي نظام جاد لحقوق الإنسان يجب أن يكون صريحا بشأن جميع العوامل التي تعمق حالات الحرمان.
وأكد على أن "خلوة الرباط" توفر منبرا نادرا للحوار الحر والمفتوح، بعيدا عن القيود الرسمية، من أجل مواجهة التحديات بصدق والبحث عن حلول جماعية تضمن استمرار آلية المراجعة الدورية كأداة فعالة لتحسين حياة الأفراد حول العالم.

وفي سياق متصل، أوضح سيدهارتو أن مسؤولية الدول لا تنتهي بانتهاء جلسة المراجعة في جنيف، بل تبدأ فعليا داخل "البيت الداخلي" عبر التفكير والمشاركة والتنفيذ.
واعتبر أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة (NHRIs) مؤهلة بشكل فريد لتقديم "تحقق مستقل" من التقدم المحرز، وضمان استدامة المتابعة بين دورات المراجعة، بما يوفر أداة عملية للرصد تتجاوز التقارير الرسمية للدول.

ولم يغفل رئيس المجلس الإشارة إلى الأبعاد الإنسانية العميقة المترتبة على الضغوط الخارجية، موضحا أن وطأة التدابير القسرية التي تعيق توفير الغذاء والدواء والرعاية الصحية تقع بشكل أساسي على الفئات الأقل قدرة على التحمل، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وشدد على أن أي نظام حقوقي جاد يجب أن يمتلك الشجاعة الكافية لتوجيه التوصيات إلى الجهات التي تضيق على الدول قدرتها في النهوض بالحقوق، بدلا من إلقاء اللوم بالكامل على الدولة الخاضعة للمراجعة.

وتأتي هذه التساؤلات الاستراتيجية في لحظة فارقة مع استعداد المجتمع الدولي للدخول في الدورة الخامسة للمراجعة الدورية الشاملة، حيث أكد سيدهارتو أن العمل الدؤوب الذي قام به المجلس على مدى عقدين قد ساهم في إحداث "تغيير حقيقي" في العديد من البلدان، غير أن التحدي اليوم يتمثل في جعل هذا التأثير أكثر "جذرية واستدامة" عبر مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه الهيكل الدولي لحقوق الإنسان.

واعتبر سيدهارتو أن "خلوة الرباط" تمثل المختبر الأنسب لهذا التغيير، لكونها تتيح "تبادلا حرا ومفتوحا للأفكار وعصفا ذهنيا" بعيدا عن القواعد الإجرائية الصارمة للمحافل الرسمية، وهو ما يمهد الطريق لبلورة إجابات أوضح حول مفهوم العالمية والالتزامات الدولية قبل انطلاق الدورة المقبلة.

alyaoum24.com

https://alyaoum24.com/2027107.html

بلكوش: المغرب ينظر إلى الاستعراض الدوري الشامل ليس فقط كآلية دولية للتقييم بل كرافعة لتحسين الأداء العمومي





أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن المغرب ينظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ليس فقط باعتبارها آلية دولية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بل أيضا كرافعة لتحسين الأداء العمومي ومواكبة الإصلاحات الوطنية وتعزيز فعالية السياسات العمومية.

وأوضح بلكوش، خلال افتتاح أشغال ورشة التفكير الدولية المنظمة بالرباط التي افتتحت اليوم الجمعة وتستمر الى يوم غد السبت، حول موضوع « ما بعد الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان تحول حقوق الإنسان »، أن المملكة طورت تدريجيا مقاربة مؤسساتية مندمجة تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما يضمن تحويل الالتزامات الدولية إلى إجراءات عملية وسياسات ملموسة.

وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل، الذي يستعد للاحتفال بمرور عشرين سنة على إحداثه، أصبح إحدى أهم الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان بفضل طابعه الكوني واعتماده على الحوار بين الدول وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، مسجلا أنه ساهم في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية وتشجيع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في عدد من البلدان.

وأضاف أن التحدي الحقيقي لم يعد مرتبطا بصياغة التوصيات أو اعتمادها، بل بمدى تنفيذها وتحويلها إلى تحسينات ملموسة في حياة المواطنين، داعيا إلى تعزيز انخراط مختلف الفاعلين، من مؤسسات حكومية وهيئات وطنية ومجتمع مدني، في جميع مراحل متابعة وتنفيذ الالتزامات الحقوقية.

واستعرض المسؤول الحكومي أبرز محطات التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين، مبرزا الإصلاحات التي شهدتها المملكة تحت قيادة الملك محمد السادس، من بينها تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واعتماد دستور 2011، وتعزيز حقوق المرأة، وترسيخ التنوع الثقافي، وإدماج البعد الحقوقي ضمن التوجهات الاستراتيجية للتنمية، ولاسيما من خلال النموذج التنموي الجديد.

كما أبرز الدور الذي تضطلع به المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، باعتبارها آلية وطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تعمل على تنسيق جهود مختلف المؤسسات وضمان متابعة تنفيذ التوصيات الدولية، مشددا على أن جودة التنسيق الوطني تظل عاملا حاسما في تحقيق أثر فعلي لهذه التوصيات على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين.

وأكد بلكوش أن المغرب يراهن أيضا على توظيف الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة لتحسين تتبع التوصيات وتدبير المعلومات وتقييم النتائج، مع احترام المبادئ الأخلاقية والحقوق الأساسية، مبرزا أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات، خاصة في إطار التعاون جنوب-جنوب والشبكات الدولية المتخصصة.
وتعرف هذه الورشة الدولية مشاركة مسؤولين أمميين وخبراء وممثلين عن دول من مختلف القارات، وتهدف إلى تقييم حصيلة أربع دورات من آلية الاستعراض الدوري الشامل واستشراف سبل تطويرها وتعزيز أثرها على واقع حقوق الإنسان في العالم.

https://www.hespress.com

مسؤولة بريطانية تشيد بدور المغرب داخل مجلس حقوق الإنسان الأممي



قالت مبعوثة المملكة المتحدة لحقوق الإنسان، إليانور ساندرز، إن مناخ الاستثمار في المغرب ورغبة المستثمرين الأجانب في التوجه إلى المملكة يرتبطان ارتباطا وثيقا بالبيئة العامة، بما في ذلك سيادة القانون واحترام الحقوق، مؤكدة أن النمو الاقتصادي وجاذبية الاستثمار لا ينفصلان عن ترسيخ هذه المبادئ.

وأضافت ساندرز، في حوار مع جريدة هسبريس الإنجليزية، أن المملكة المتحدة ملتزمة بشكل كامل بتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تنص على مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان وضمان مراعاة حقوق الأشخاص المعنيين أو المتأثرين بأنشطتها ومشاريعها.

وأوضحت المسؤولة البريطانية أن المغرب يحظى بأهمية خاصة لدى لندن على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، مشيرة إلى أن العلاقات بين البلدين تشهد زخما متواصلا، لا سيما في ظل تنامي المبادلات التجارية والاهتمام المتزايد للشركات البريطانية بالفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة، خاصة في أفق الاستحقاقات الكبرى المرتبطة بتنظيم كأس العالم 2030.

أكدت أن الحوار الثنائي بين الرباط ولندن في مجال حقوق الإنسان بات مؤسساتيا أكثر من خلال الآلية المشتركة التي بلغت دورتها الثالثة، مبرزة أن حقوق النساء شكلت أحد أبرز محاور النقاش خلال الاجتماع المنعقد في نونبر 2025، وهو ما ساهم في انضمام المغرب إلى قائمة الأعضاء المؤسسين لتحالف بريطاني جديد يهدف إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
وسجلت ساندرز أن المغرب حقق تقدما ملحوظا في مجال حقوق المرأة، وأنه يُنظر إليه في كثير من الأحيان باعتباره فاعلا رائدا على المستوى الإقليمي، مستشهدة بالخطة الوطنية للعمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع التأكيد على أن التحدي المشترك أمام مختلف الدول يظل متمثلا في تحويل الأطر القانونية والتصورات النظرية إلى نتائج عملية وملموسة على أرض الواقع.

وفي معرض حديثها عن الحضور المغربي داخل المؤسسات الأممية، أشادت المسؤولة البريطانية بالدور المتنامي الذي تضطلع به المملكة داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، لافتة إلى أن رئاسة المغرب السابقة للمجلس تعكس المكانة التي بات يحتلها داخل المنظومة الحقوقية الدولية، فضلا عن حضوره النشط داخل المجموعة الإفريقية ومساهماته في عدد من الملفات ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية المؤسساتية.

كما نوهت بالدور الذي يضطلع به المغرب في دعم آليات المساعدة التقنية وبناء القدرات داخل مجلس حقوق الإنسان، مشددة على أن احتضانه للملتقى الدولي حول مستقبل آلية الاستعراض الدوري الشامل يعكس طموحه المتزايد لتعزيز مساهمته في النقاشات الدولية المرتبطة بتطوير منظومة حقوق الإنسان الأممية.

وبخصوص قضية الصحراء المغربية، جددت ساندرز التأكيد على موقف المملكة المتحدة الداعم لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007، معتبرة إياها "الأساس الأكثر مصداقية وقابلية للتطبيق وبراغماتية" للتوصل إلى حل دائم لهذا النزاع"، مع التشديد على استمرار دعم لندن للمسار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة وانخراطها مع مختلف الأطراف المعنية.
وعن الوضع في قطاع غزة، وصفت المسؤولة البريطانية الأزمة بأنها من بين أكثر الأزمات الإنسانية خطورة خلال العقود الأخيرة، مؤكدة أن الأولوية في المرحلة الراهنة تتمثل في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار وضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق، إلى جانب العمل من أجل إرساء سلام دائم لفائدة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

https://al3omk.com

الرباط تفتح نقاش ما بعد 20 عاما من الاستعراض الدوري الشامل.. والمغرب يدفع نحو إصلاح حقوقي :



احتضنت مدينة الرباط، اليوم الجمعة، ملتقى دوليا رفيع المستوى بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، خُصص لتقييم مسار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بعد مرور عشرين سنة على إطلاقها، بمشاركة خبراء دوليين وممثلين عن دول ومنظمات أممية ومؤسسات حقوقية من 28 دولة.

وفي هذا السياق، أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن هذا اللقاء يشكل "محطة أولى من نوعها" لمراجعة حصيلة عقدين من ممارسة آلية الاستعراض الدوري الشامل، في ظل نقاش دولي متزايد بشأن مستقبل منظومة حقوق الإنسان الأممية والحاجة إلى تطوير آلياتها وتعزيز فعاليتها.

وأوضح بلكوش، في تصريح للصحافة، أن النقاش الدائر حاليا لا ينصب فقط على مطالب الإصلاح والتجويد، بل يركز أساسا على ضرورة الحفاظ على هذه الآلية باعتبارها واحدة من أكثر الآليات تميزا داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى طابعها الشامل الذي يتيح لجميع الدول، سواء كانت مصادقة على الاتفاقيات الدولية أو غير مصادقة عليها، الخضوع للمساءلة بشأن سياساتها وممارساتها في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل الفضاء الوحيد الذي تتم فيه مناقشة السياسات الحقوقية للدول بشكل شامل ومنتظم، مبرزا أن

المشاركين في هذا الملتقى يسعون إلى بلورة مقترحات عملية لتطوير الآلية وتقديمها لاحقا إلى مجلس حقوق الإنسان الأممي وإلى مختلف المحافل الدولية ذات الصلة، خاصة في جنيف.

وأشار المسؤول الحكومي إلى أن المغرب يطمح إلى الاضطلاع بدور مبادر في صياغة مقترحات إصلاح المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، موضحا أن مراجعة آلية الاستعراض الدوري الشامل ليست سوى بداية لمسار أوسع قد يشمل مستقبلا مختلف الآليات الدولية الأخرى.

وفي هذا السياق، لفت بلكوش إلى أن المنظومة الدولية تعرف اليوم تراكما كبيرا للآليات والهيئات الحقوقية التي يتجاوز عددها ستين آلية، وما يرافق ذلك من أعباء تدبيرية على مستوى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعلى مستوى الدول، فضلا عن كثرة التوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات، الأمر الذي يفرض، بحسب تعبيره، "قدرا من العقلنة وإعادة النظر" في أساليب العمل بما يضمن مزيدا من الفعالية والنجاعة.

من جانبه، اعتبر عمر زنيبر، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، أن احتضان المملكة لهذا اللقاء يعكس ليس فقط اندماج المغرب في دينامية مجلس حقوق الإنسان، بل أيضا دوره القيادي في تطوير آليات عمله.

وأوضح زنيبر أن الاستعراض الدوري الشامل يعد أحد الركائز الأساسية التي قام عليها مجلس حقوق الإنسان، ويحظى بقبول واسع من جميع الدول الأعضاء، مبرزا أن الهدف من هذه المشاورات يتمثل في تعزيز هذا المسار وتقويته بالنظر إلى النتائج الملموسة التي حققها في مجال النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

وأكد الدبلوماسي المغربي أن المملكة راكمت خبرة مهمة في مجال التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، وتسعى إلى توظيف هذه الخبرة في خدمة النقاش الدولي حول مستقبل هذه الآليات، مشددا على أن المشاركين في هذا الملتقى تم اختيارهم بعناية لضمان الخروج بخلاصات عملية تدعم انطلاق الدورة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

وأضاف أن هذه الدينامية تندرج في إطار التوجيهات الملكية الرامية إلى تعزيز حضور المغرب في الدبلوماسية متعددة الأطراف، وخاصة في بعدها الإنساني والحقوقي، مبرزا أن المملكة أصبحت تتوفر على تجربة حقوقية متقدمة تجعلها قادرة على الإسهام بفعالية في النقاشات الدولية ذات الصلة.

https://madar21.com/431890.html

تنويه دولي بمساهمة المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



نوه المشاركون بأشغال الورشة الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بالدور الذي تلعبه المملكة المغربية عموما، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على وجه التحديد، من أجل المساهمة البناءة في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، 20 سنة بعد إحداثها، باعتبارها فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم.

وعلى مدى يومين، انكب المشاركون في الورشة التي نظمت حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، والتي اختتمت يوم أمس السبت، على أهمية تجويد وتطوير هذه الآلية الحقوقية التي حثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ إحداثها عام 2006، على القيام بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها وشجعت أخرى على الانضمام لاتفاقيات تعاقدية.

وفي هذا السياق، نوّه محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بنوعية النقاشات التي ميزت أشغال الورشة الدولية التي خصصت لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بحضور مسؤولين أممين وشخصيات حقوقية وخبراء دوليين ينتمون إلى مختلف الدول، مشيدا بمستوى تقاسم التقييمات والتجارب والممارسات الفضلى بين الأطراف المشاركة.

وأوضح المندوب الوزاري حرص المملكة المغربية، التي أطلقت مسلسل الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد الملك محمد السادس، على تعزيز دولة الحق والقانون وتثمين المكتسبات وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

كما أشار المندوب الوزاري إلى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية وواقعية ومندمجة تضمن الانتقال إلى تحسين الأداء العمومي وتجويده في مجال حقوق الإنسان، لأن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل لا يتوقف عند التقييم فحسب، بل يتطلب إحداث الأثر في الواقع المعاش للمواطنين، الأمر الذي يفرض إرادة سياسية والعمل على دمج كافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية، لبلوغ التغيير الحقيقي.

كما نوه بكافة الشركاء الذين ساهموا في إنجاح هذه الورشة الدولية المتميزة بشهادة جميع المشاركين والمشاركات، لتكون بمثابة فضاء حوار وتبادل الأفكار في هذه المرحلة المفصلية. وجدد انخراط المملكة المغربية في دعم هذه الآلية الاممية وتقديم الاقتراحات لتطويرها والمساهمة في الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

من جانبها، اعتبرت جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، أن المغرب، من خلال تنظيمه هذه الورشة، قد وضع اللبنة الأساسية لبدء الجولة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل، منوهة بمجهودات المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان وبمستوى الإعداد العلمي والدعم اللوجستي الذي قدمه لإنجاح هذه التظاهرة الحقوقية الدولية.

وأوضحت دي ريفيرو أن الورشة حققت أهدافها لأنها شكلت فرصة لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وفتحت مجالات التعاون المثمر ورصدت مداخل للإصلاح المنشود والانتظارات التي ولدتها التجارب الدولية.

وفي الإطار نفسه، أشادت منى مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة إي بي آر أنفو بمستوى النقاش الذي ميز الورشة، معربة استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الجهات ومصاحبتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتقوية التعاون الحقوقي الدولي وضمان تحقيق نتائج حقيقية وملموسة في هذا المجال وضمان الانخراط الإيجابي في ذلك.
كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان وباقي المشاركين بجودة اللقاء الدولي وأهميته في هذه الظرفية الصعبة، وضرورة إيجاد مداخل لمخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان.

https://ar.telquel.ma

خلوة الرباط.. مبيكي: أزمة الأمم المتحدة المالية يجب ألا تمنع البث العلني والمشاركة المدنية



أكدت المديرة التنفيذية لمنظمة "UPR Info"، منى مبيكي (Mona M'Bikay) أن آلية المراجعة الدورية الشاملة تمر بمرحلة نضج متقدمة، باتت تفرض الانتقال من التركيز على صياغة التوصيات إلى ضمان أثرها الفعلي والتحويلي على أرض الواقع.

جاء ذلك خلال عرض قدمته في إطار "خلوة الرباط"، صباح اليوم، تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، التي تمتد يومي الجمعة والسبت، استندت فيه إلى نتائج استبيان شمل 146 منظمة ومؤسسة من مختلف أنحاء العالم، بينها حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، حيث أوضحت أن هناك إجماعا واسعا على أهمية الآلية، مقابل استمرار تحديات كبيرة على مستوى التنفيذ.
وأبرزت مبيكي مفارقة بين تقييم أهمية الآلية ومستوى تنفيذ توصياتها، مشيرة إلى أن 81 في المائة من المشاركين يرون أن المراجعة الدورية تساهم بفعالية في تحسين وضعية حقوق الإنسان، في حين لم تتجاوز نسبة الذين قيموا مستوى التنفيذ بأنه "عال" أو "عال جدا" 15 في المائة فقط.

واعتبرت أن هذه الفجوة تضع مصداقية الدورة الخامسة من الآلية على المحك، مؤكدة أن معيار النجاح لم يعد مرتبطا بعدد التوصيات المقبولة، بل بمدى تحويلها إلى قوانين وسياسات وإجراءات ملموسة على أرض الواقع.

وفي تحليلها لأسباب ضعف التنفيذ، أوضحت مبيكي أن الإشكال لا يرتبط فقط بالإمكانات المالية، بل يشمل ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية، وغياب الإرادة السياسية في بعض السياقات، إضافة إلى محدودية آليات المتابعة بين الدورات.
ودعت في هذا السياق إلى تبني مقاربة جديدة تقوم على إشراك مختلف الفاعلين، بما في ذلك البرلمانات في الرقابة الميزانياتية، والقضاء في تفعيل التوصيات، إلى جانب المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في التتبع والتوثيق، في إطار ما وصفته بمقاربة "المجتمع بأسره".

وشددت على أهمية تعزيز دور الآليات الوطنية للتنفيذ والتقرير والمتابعة (NMRF)، باعتبارها أداة مركزية لتجاوز تشتت التوصيات بين القطاعات الحكومية، وضمان تحويل مخرجات نقاشات جنيف إلى خطط عمل وطنية واضحة الأهداف والمسؤوليات.
وأكدت منى مبيكي على أن "خلوة الرباط" تنعقد في لحظة مفصلية، تستوجب جعل الدورة الخامسة من المراجعة الدورية دورة للنتائج والاستجابة، بما يضمن ترجمة الالتزامات الدولية إلى تحسينات ملموسة في حياة المواطنين وأصحاب الحقوق.

وفي تفاصيل الدراسة التي عرضتها مبيكي، أوضحت أن الاستبيان أطلق بثلاث لغات (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية)، وشمل تواصلا مباشرا مع 452 منظمة وجهة فاعلة، استجاب منها 146 منظمة بشكل كامل، مشيرة إلى أن الدراسة لا تدعي التمثيل الإحصائي الشامل، لكنها تقدم قاعدة بيانات صلبة تعكس آراء الفئات الأكثر انخراطا في الآلية، وهي الحكومات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، بما يمنح نتائجها مصداقية في تحديد أولويات الدورة الخامسة.

وكشف التحليل المقارن لنتائج الاستبيان عن تباين واضح في تقدير الأثر، إذ تميل الحكومات إلى تقييم أثر المراجعة الدورية بشكل أكثر إيجابية، مع الدفع نحو تعديلات إجرائية لتعزيز الكفاءة، في حين تتبنى منظمات المجتمع المدني مقاربة أكثر نقدية، تركز على تحديات التنفيذ، خاصة ما يرتبط بالإرادة السياسية، وحماية الفضاء المدني، ورصد الانتهاكات.

واعتبرت مبيكي أن هذا التباين يفرض على الدورة المقبلة أن تكون كونية في مبادئها، ومستجيبة في الوقت نفسه لانشغالات مختلف الأطراف التي تجعل التنفيذ ممكنا على أرض الواقع.
وشددت مبيكي على أن مدخل الإصلاح يبدأ من لحظة صياغة التوصيات في جنيف، حيث أظهر الاستبيان أن التوصيات تكون أكثر قابلية للتنفيذ عندما تكون محددة وملموسة وقابلة للقياس ومتكيفة مع السياق الوطني.

وأشارت إلى الدور المتنامي للأدوات الرقمية في الدورة الخامسة، ليس فقط لتسهيل الإجراءات، بل أيضا كوسيلة أساسية لتتبع تنفيذ التوصيات وإدارة البيانات الحقوقية وتوثيق التقدم والفجوات بشكل مستمر ودقيق.

وفي سياق الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، حذرت مبيكي من اختزال نقاش "الكفاءة" في خفض النفقات فقط، داعية إلى اعتماد مفهوم "الكفاءة المعززة للقيمة"، الذي يركز على تحقيق أثر أكبر بموارد محدودة، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الطابع التفاعلي والشفاف للآلية، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني والبث العلني للجلسات.

ولم تخل مداخلة مبيكي من التحذير من المخاطر التي تهدد مصداقية الآلية، وعلى رأسها ظاهرة "عدم التعاون" من قبل بعض الدول، حيث أظهر الاستبيان قلقا من حالات عدم المشاركة أو عدم استكمال مسار المراجعة، وهو ما يستدعي، بحسبها، وضع ضمانات إجرائية في الدورة الخامسة لضمان المساواة بين الدول وصون عالمية الآلية.

https://ar.le360.ma/societe/IUWOVXJMQBCY7CFRUE3EKG7X6Q/

المغرب يحتضن ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل



يحتضن المغرب ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان وذلك يومي 5 و6 يونيو 2026.

ومن هؤلاء المشاركين نجد على رأسهم سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان وجولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة، تحت شعار: «ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان»، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

كما سيتم عرض نتائج وآراء تم جمعها عبر استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، وجرى تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما ستشكل الورشة مناسبة لتقييم أثر الاستعراض الدوري الشامل على واقع حقوق الإنسان في الدول المعنية، وتسليط الضوء على الممارسات الفضلى الكفيلة بتعزيز الآليات الوطنية للتنسيق وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآلية.

يشار إلى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أُحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 251/60 الصادر في 15 مارس 2006، باعتبارها آلية فريدة تقودها الدول الأعضاء تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بهدف تقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشكل دوري ومنتظم.

https://ar.telquel.ma

خلوة" حقوقية دولية بالرباط.. زنيبر: لا نجاح للمراجعة الدورية دون أثر" ملموس في الميدان



أكد السفير عمر زنيبر، الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المعيار الحقيقي لنجاح آلية المراجعة الدورية الشاملة يتمثل في قدرتها على تحويل حقوق الإنسان من مجرد نصوص وتوصيات دبلوماسية إلى واقع ملموس يعيشه المواطنون على أرض الواقع.

وجاءت كلمة السفير زنيبر خلال الجلسة الافتتاحية لـ"الخلوة" رفيعة المستوى المنعقدة بالرباط يومي 5 و6 يونيو 2026، تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان".

واستحضر زنيبر في مستهل مداخلته الدور الريادي للمغرب داخل هذه الآلية الأممية، مذكرا بأن المملكة كانت من أبرز المساهمين في مسار تأسيس المراجعة الدورية الشاملة منذ سنة 2006، سواء من خلال دورها كميسر رئيسي في بلورة طرائق عملها أو عبر مساهمتها لاحقا في تطويرها، وصولا إلى انخراطها الحالي في دعم الصندوق الطوعي المخصص لتنفيذ التوصيات.

وأبرز أن احتضان المغرب لهذه الخلوة يعكس قناعة وطنية راسخة بضرورة تعزيز هذا المسار الأممي وتطوير آليات اشتغاله بما يضمن مزيدا من الفعالية والأثر.

وفي هذا السياق، قدم السفير زنيبر رؤية من خمس نقاط أساسية لتطوير أداء الآلية خلال دورتها الخامسة، داعيا أولا إلى صياغة توصيات نوعية و"ذكية" قابلة للتطبيق، لا تقتصر على الجوانب القانونية والسياساتية، بل تمتد لتشمل الآليات المؤسساتية الكفيلة بضمان التنفيذ الفعلي.
وشدد على أهمية مأسسة آليات المتابعة والتنسيق (NMRF)، باعتبارها جسرا يربط بين نقاشات جنيف والواقع الوطني، مقترحا العمل على إعداد وثيقة مرجعية دولية تؤطر هذه الآليات على غرار "مبادئ باريس" المنظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ودعا السفير إلى توسيع دائرة الانخراط في مسار المراجعة الدورية، بحيث لا يقتصر على الحكومات، بل يشمل البرلمانات، والوسطاء، وهيئات الحكامة، بما يعزز مقاربة تشاركية على المستوى الوطني.
وفي محور آخر، دعا إلى اعتماد مقاربة تحليلية وعلمية لتصنيف التوصيات المتراكمة خلال عقدين من الزمن، خاصة تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية مثل الحق في الغذاء والسكن والتعليم، مع التشديد على أهمية إشراك الجامعات والأكاديميين في عمليات القياس وبناء قواعد البيانات المرتبطة بالأثر.

وتوقف عند أهمية استثمار التقنيات الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، كأداة لتعزيز تتبع تنفيذ التوصيات ودعم إعمال الحقوق، مع التنبيه إلى المخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيا، من قبيل انتهاك الخصوصية والتمييز وخطاب الكراهية، ما يستدعي تطوير توصيات دقيقة لمعالجة هذه الإشكالات الرقمية.

وشدد زنيبر على ضرورة "كسر العزلة" بين آلية المراجعة الدورية وباقي مكونات منظومة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، مؤكدا أن الهدف النهائي يظل هو إحداث أثر تحويلي حقيقي ينعكس على حياة الأفراد، ومعتبرا أن "خلوة الرباط" تشكل فرصة مهمة لبحث سبل تطوير هذا المسار بشكل جماعي وفعال.

https://ar.telquel.ma

بلكوش: الاستعراض الدوري أداة لمواكبة الإصلاحات وفعاليته تقاس بتنفيذ التوصيات



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن التحدي الحقيقي الذي يواجه آلية الاستعراض الدوري الشامل لم يعد مرتبطا بصياغة التوصيات بقدر ما يرتبط بتنفيذها الفعلي وتحويلها إلى أثر ملموس في حياة المواطنين، مشددا على أن المغرب ينظر إلى هذه الآلية الأممية باعتبارها رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

جاء ذلك خلال كلمة المندوب الوزاري، اليوم الجمعة، بمناسبة انعقاد ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، والتي نظمت بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "يو بي آر إنفو" (UPR Info).

وأكد المندوب الوزاري أن المغرب لا يعتبر الاستعراض الدوري الشامل "مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا، رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية"، مشددا على أن هذه القناعة قادت "بلادنا إلى بلورة تدريجية لمقاربة مؤسساتية مندمجة، تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان".

وأردف أن إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان شكل تجسيدا لمقاربة وطنية رائدة "تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان وضمان تفاعل المملكة مع الآليات الدولية ذات الصلة"، مفيدا أن المندوبية تضطلع "اليوم، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بدور محوري في تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان".

وأوضح أن هذه التجربة تندرج "ضمن توجه دولي متنامٍ أفضى إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية".
وأفاد بلكوش أن المغرب يؤمن بأن تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع "يُعدّ من أبرز التطورات البنيوية التي عرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة".

وأكد أن "التجربة المكتسبة في هذا المجال، إلى جانب ديناميات التعاون التي تم تطويرها داخل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تبرهن على أن جودة التنسيق الوطني وتتبع التوصيات يظلان من العوامل الحاسمة في إحداث الأثر الفعلي لهذه التوصيات على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين". وعبر بلكوش عن الالتزام "بالاستمرار في دعم هذه الدينامية وتطويرها خصوصا بمناسبة اللقاء المقبل للشبكة الذي ستحتضنه المملكة المغربية خلال عام 2027".

وأضاف المتحدث: "لقد علمتنا تجربتنا أن آلية التتبع الفعالة لا تقتصر على إعداد التقارير الدورية فحسب، بل ينبغي أن تُمكّن من إرساء صلة دائمة بين التوصيات الدولية والسياسات العمومية الوطنية، وأن تساهم في تعزيز تقييم التقدم المحرز، وكذا تحديد التحديات التي تستدعي مزيداً من العمل".

هذه المقاربة، بحسب بلكوش، تدعو إلى "التفكير في سبل تعبئة الأدوات الرقمية والابتكارات التكنولوجية بشكل أمثل لتحسين تتبع التوصيات، وتدبير المعلومات، وتقييم النتائج، مع ضمان احترام المبادئ الأخلاقية والحقوق الأساسية"، مضيفا أنها تذكر "بأهمية التعاون الدولي، وبناء القدرات، وتبادل التجارب بين الدول، وخاصة في إطار التعاون جنوب-جنوب والشبكات الإقليمية والدولية".

وشدد المندوب الوزاري على أن المملكة المغربية تولي "أهمية خاصة لهذه الدينامية"، موضحا أنه وبفضل القيادة الملكية "تمكنت بلادنا من تعزيز دولة القانون، وتوطيد منظومة حقوق الإنسان، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، كتوجهات استراتيجية ثابتة وراسخة". وأشار إلى أن المملكة باشرت، خلال العشرين سنة الماضية، "إصلاحات مهيكلة ساهمت في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في المؤسسات، والسياسات العمومية والإطار المعياري الوطني"، مفيدا إلى أن هذا المسار ترجم من خلال "تعميق التجربة المغربية في العدالة الانتقالية عبر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة".

ولفت في السياق ذاته إلى "اعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، والإصلاحات المتتالية الرامية إلى النهوض بالمساواة وتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع والأسرة، والاعتراف بالتنوع الثقافي كمكون أساسي للهوية الوطنية، فضلاً عن الإدماج المتزايد لحقوق الإنسان في التوجهات الاستراتيجية للتنمية بالمملكة، خاصة من خلال النموذج التنموي الجديد".

واعتبر بلكوش أن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير "يعكس الثقة الموضوعة في بلادنا كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان"، مفيدا أن ذلك يشهد على الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية الملكية، "لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان". وشدد المسؤول الحقوقي على أن "تعزيز هذه الآلية ليس غاية في حد ذاته، بل يندرج ضمن طموح أوسع يتمثل في جعل حقوق الإنسان واقعاً معاشاً للجميع، وفي كل مكان، دون تمييز".

وأشار المتحدث نفسه أنه "بعد عشرين سنة على إطلاقها، أثبتت آلية الاستعراض الدوري الشامل أنها تشكل إحدى أهم الابتكارات المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، مضيفا أنه "بفضل طابعها الشمولي، ونهجها القائم على الحوار بين النظراء، وطبيعتها التعاونية، وانفتاحها على كافة الأطراف المعنية، استطاعت هذه الآلية أن تحظى تدريجياً بثقة الدول، لتصبح فضاءً متميزاً لتبادل التجارب، وتقاسم الممارسات الجيدة، والنهوض بالإصلاحات وتعزيزها".

وأردف أنه "إذا كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل قد أثبتت وجاهتها ومرونتها، فإن التجربة المتراكمة خلال الجولات الأربع تظهر أيضا أن التحدي الحقيقي يظل كامناً في التنفيذ الفعلي للتوصيات، وترجمتها إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين. وهو طموح يقتضي مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ التملك الوطني للمسار من قبل كافة الأطراف المعنية".

وأضاف أن المعيار الحقيقي لنجاح الآلية لا يقاس بعدد التوصيات الصادرة أو التقارير المقدمة، بل بمدى قدرتها على جعل حقوق الإنسان حقيقة ملموسة في حياة المواطنين، داعيا جميع الأطراف المعنية إلى التركيز على تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ.
وشدد على أن التوصيات ينبغي ألا تقتصر على الجوانب القانونية أو السياسات العمومية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا الآليات والمؤسسات الكفيلة بضمان تنفيذها ومتابعة أثرها على المستوى الوطني.

كما أبرز أهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، معتبرا أنها من بين أهم التطورات التي شهدها نظام حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، نظرا لدورها في ضمان استمرارية متابعة الالتزامات الدولية وتحويلها إلى سياسات وإجراءات ملموسة.

وأكد زنيبر أن الدول الخاضعة للاستعراض تتحمل مسؤولية أساسية في إنجاح العملية، من خلال إعداد تقاريرها الوطنية وفق مقاربة تشاركية حقيقية تشمل مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والبرلمانات ومكونات المجتمع المدني، بما يعزز مصداقية العملية ويضمن انخراطا أوسع في تنفيذ توصياتها.

واعتبر أن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة التفكير الجماعي في سبل تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل حتى تظل قادرة على الاستجابة للتحديات المتجددة في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز أثرها الفعلي على حياة الأفراد والمجتمعات.

https://ar.telquel.ma

ورشة حقوقية دولية بالرباط.. بلكوش: اختيار المغرب يعكس الثقة في مساره كفضاء للحوار



قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بمناسبة انعقاد ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إن "اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير يعكس الثقة الموضوعة في بلادنا كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان".

وأضاف، في كلمته صباح اليوم بالرباط خلال الجلسة الافتتاحية لورشة التفكير الدولية، التي تمتد يومي الجمعة والسبت، أن "هذه المبادرة تجسد بالملموس جودة الشراكة القائمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومختلف الفاعلين المنخرطين في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما تعكس قناعتنا المشتركة بأن الحوار والتعاون وتقاسم الممارسات الفضلى تظل شروطا جوهرية لتعزيز أثر الآليات الدولية لحقوق الإنسان".

للإشارة، تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل ينظم بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "يو بي آر إنفو" (UPR Info).

المغرب يحتضن ورشة تفكيردولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، ستعرف مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دوريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورشة تروم توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض. كما سترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.
وسيتم خلال الورشة تقديم خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يوبي آر أنفو"، تم تقاسمها مع146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون في الورشة فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية، والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات علي أرض الواقع.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://ar.telquel.ma

مسؤولة أممية: المغرب وفر فضاء استثنائيا ونادرا للنقاش الحر حول "مستقبل "المراجعة الدورية



أكدت جولييت دي ريفيرو، رئيسة فرع المراجعة الدورية الشاملة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، أن نجاح آلية المراجعة الدورية الشاملة (UPR) في دورتها الخامسة رهين بتبني إصلاحات عملية وواقعية تراعي التحديات المالية الراهنة التي تواجه منظومة الأمم المتحدة، مشيدة في الوقت نفسه بالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به المملكة المغربية في دعم العمل الحقوقي متعدد الأطراف.

كلمة دي ريفيرو جاءت خلال الجلسة الافتتاحية لـ"خلوة الرباط" رفيعة المستوى المنعقدة يومي 5 و6 يونيو 2026، "تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان".

واستهلت المسؤولة الأممية كلمتها بنقل تقدير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لحكومة المملكة المغربية على مبادرتها باستضافة هذه الخلوة، معتبرة أن المغرب وفر فضاء استثنائيا ونادرا للنقاش الحر حول مستقبل إحدى أهم آليات حقوق الإنسان في العالم.
وأثنت دي ريفيرو على كرم الضيافة الذي طبع استقبال الوفود المشاركة في الرباط، منوهة بمستوى التعاون الوثيق القائم بين مكتب المفوض السامي والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب، ومعتبرة أن هذا التنسيق يعكس التزاما مغربيا واضحا بدفع الحوار الدولي حول حقوق الإنسان.

وفي شق اتسم بالصراحة بشأن الوضع المالي للأمم المتحدة، حذرت دي ريفيرو من تجاهل الإكراهات المادية عند إعداد تصورات الدورة الخامسة، مشيرة إلى أن المنظمة تمر بظروف مالية صعبة في الوقت الراهن، وهو ما يفرض مقاربة أكثر واقعية في تصميم الإصلاحات.
وأعلنت دعمها للمبدأ الاستراتيجي القائل بأن "الإصلاح يجب أن يصمم من أجل الندرة" (Design for scarcity)، مؤكدة أن المجتمع الدولي مطالب بقدر عال من الواقعية في التعامل مع السياق المالي لآلية المراجعة الدورية، لأن الإصلاحات الطموحة قد تفقد فعاليتها إذا لم تبن على موارد مستدامة أو على تصميم يراعي ترشيد الكلفة وتعظيم الأثر.

وأكدت على أن مداخلات المفوضية في "خلوة الرباط" ستركز على تحويل هذه التحديات إلى فرص، من خلال تبسيط الإجراءات وجعل التوصيات أكثر وضوحا وقابلية للتنفيذ، وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما يضمن استمرارية نجاح الآلية كمنصة للحوار والتعاون الدولي رغم القيود الميزانياتية.
وشددت على أن "خلوة الرباط" تشكل فرصة فريدة للاستماع إلى احتياجات الدول عن قرب، وضمان بقاء المراجعة الدورية الشاملة أداة فعالة قادرة على إحداث أثر ملموس في حياة الأفراد حول العالم.

وفي معرض حديثها عن جهود المفوضية لتقليص الفجوة بين جنيف والميدان، كشفت دي ريفيرو أن المفوضية السامية، وبناء على قرارات مجلس حقوق الإنسان، نجحت في نشر مستشارين متخصصين في المراجعة الدورية في جميع مناطق العالم. وأوضحت أن هذا التواجد الميداني مكن من تقديم دعم تقني مباشر ل27 دولة خلال العام الماضي، شمل مجالات حيوية مثل إصلاح أنظمة العدالة في الأرجنتين وبنما، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومكافحة التمييز في دول مثل تشيلي والمكسيك وتايلاند.

وحذرت المسؤولة الأممية من تحد برز خلال الدورة الرابعة، وهو "عدم تعاون بعض الدول" مع الآلية، معتبرة أن هذا السلوك يهدد جوهر المراجعة الدورية القائمة على مبدأ "أنه لا توجد دولة فوق المساءلة الحقوقية". وأكدت أن التعامل مع حالات عدم التعاون المستمرة سيكون اختبارا حقيقيا لقدرة مجلس حقوق الإنسان على حماية ركائز العالمية والمساواة في التعامل مع جميع الدول الأعضاء.
واستعرضت دي ريفيرو الدور المحوري للصناديق الطوعية، مشيرة إلى أن صندوق المشاركة مكن منذ تأسيسه 276 مندوبا من 119 دولة من الانخراط في مسار المراجعة.

وفي سياق رؤيتها لتطوير الدورة الخامسة، شددت دي ريفيرو على ضرورة الانتقال نحو "توصيات أكثر ذكاء وقابلية للاستخدام"، داعية إلى تبسيط الجوانب الإجرائية لتقليل الأعباء الإدارية على الدول، وتعزيز منصات تبادل المعرفة والتعاون التقني، مؤكدة أن الهدف هو تحويل "توصيات جنيف" إلى خطط عمل وطنية واضحة المعالم تسهل مراقبتها وقياس أثرها على حياة المواطنين.

وذكرت دي ريفيرو الحضور بأن القوة الفريدة للمراجعة الدورية تكمن في كونها مساحة للحوار البناء وحل المشكلات بشكل عملي بعيدا عن منطق المواجهة والتسييس. واعتبرت أن الحفاظ على هذه الروح التشاركية، مع إشراك أوسع للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، هو الضمانة الوحيدة لاستمرار الآلية كأداة حية قادرة على مواجهة الأزمات العالمية الراهنة.

أنفاس بريس
https://anfaspress.com/news/voir

احتضان المغرب ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل



من المقرر أن يحتضن المغرب يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان على رأسهم سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان وجولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

وسترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://alyaoum24.com

المغرب يحتضن ورشة دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة خبراء من 28 دولة



تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية مخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل.

وتعرف هذه التظاهرة الدولية مشاركة مسؤولين بارزين في منظومة حقوق الإنسان الأممية، من بينهم سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وجولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتنعقد الورشة تحت شعار « ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان »، وتهدف إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الاستراتيجي وتبادل الآراء بشأن مستقبل هذه الآلية الأممية، وذلك في ظل اقتراب انتهاء الجولة الرابعة والاستعداد لانطلاق الجولة الخامسة.

ومن المنتظر أن يتوقف المشاركون عند مدى تأثير هذه الآلية الأممية على أوضاع حقوق الإنسان داخل الدول المعنية، مع تسليط الضوء على الممارسات الفضلى الكفيلة بتعزيز القدرات الوطنية وآليات التنسيق وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنها على أرض الواقع.

ويُعد الاستعراض الدوري الشامل إحدى أبرز الآليات الأممية في مجال حماية حقوق الإنسان، إذ أُحدث بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 الصادر في 15 مارس 2006، باعتباره عملية فريدة تقوم على مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان.

https://mobile.chouftv.ma/press/784324.html

الرباط: تنويه بالمساهمة البناءة للمغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل

جرى التنويه بالدور الذي تضطلع به المملكة المغربية في المساهمة البناءة في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، 20 سنة بعد إحداثها، باعتبارها فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم، وذلك خلال ورشة التفكير الدولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي اختتمت أشغالها أمس السبت بالرباط.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن المشاركين في هذه الورشة التي نظمت حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، انكبوا على مدى يومين، على بحث أهمية تجويد وتطوير هذه الآلية الحقوقية التي حثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ إحداثها عام 2006، على القيام بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها وشجعت أخرى على الانضمام لاتفاقيات تعاقدية.

وأضاف المصدر ذاته، أن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، نوه بنوعية النقاشات التي ميزت أشغال الورشة الدولية التي خصصت لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بحضور مسؤولين أممين وشخصيات حقوقية وخبراء دوليين ينتمون إلى مختلف الدول، مشيدا بمستوى تقاسم التقييمات والتجارب والممارسات الفضلى بين الأطراف المشاركة.
وأوضح المندوب الوزاري حرص المملكة، التي أطلقت مسلسل الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تعزيز دولة الحق والقانون وتثمين المكتسبات وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

وجدد بلكوش تأكيد المغرب على الالتزام بدعم الاستعراض الدوري الشامل كآلية مهمة ساهمت المملكة في إحداثها، معتبرا أن تطوير هذه المنظومة شأن جماعي ويهم كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة ويحتاج إلى تقييم حقيقي يوازن بين حجم الالتزامات ونوعية الوسائل والإمكانيات المرصودة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.
كما أشار إلى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية وواقعية ومندمجة تضمن الانتقال إلى تحسين الأداء العمومي وتجويده في مجال حقوق الإنسان، مسجلا أن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل لا يتوقف عند التقييم فحسب، بل يتطلب إحداث الأثر في الواقع المعاش للمواطنين،

ما يفرض إرادة سياسية والعمل على دمج كافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية، لبلوغ التغيير الحقيقي.
وأبرز البلاغ أن المندوب الوزاري جدد انخراط المملكة في دعم هذه الآلية الأممية وتقديم الاقتراحات لتطويرها والمساهمة في الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

من جانبها، اعتبرت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، جولييت دي ريفيرو، أن المغرب، من خلال تنظيمه هذه الورشة، وضع اللبنة الأساسية لبدء الجولة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.
وأوضحت دي ريفيرو أن الورشة حققت أهدافها لأنها شكلت فرصة لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وفتحت مجالات التعاون المثمر ورصدت مداخل للإصلاح المنشود والانتظارات التي ولدتها التجارب الدولية.

وفي الإطار نفسه، أشادت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، بمستوى النقاش الذي ميز الورشة، معربة استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الجهات ومصاحبتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتقوية التعاون الحقوقي الدولي وضمان تحقيق نتائج حقيقية وملموسة في هذا المجال وضمان الانخراط الإيجابي في ذلك.

كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، وباقي المشاركين بجودة اللقاء الدولي وأهميته في هذه الظرفية الصعبة، وضرورة إيجاد مداخل لمخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان.

alyaoum24.com

https://alyaoum24.com/2027113.html

السفير عمر زنيبر يدعو إلى تعزيز أثر الاستعراض الدوري الشامل وتحويل توصياته إلى واقع ملموس

أكد السفير عمر زنيبر، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المملكة المغربية راكمت تجربة رائدة في آلية الاستعراض الدوري الشامل منذ المراحل الأولى لإحداثها، مشددا على أن هذه الآلية الأممية أثبتت أهميتها كفضاء للحوار والتعاون بين الدول من أجل تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.

وأوضح زنيبر، خلال مداخلة له في ورشة التفكير الدولية المنعقدة بالرباط حول مستقبل الاستعراض الدوري الشامل، أن المغرب تولى أدوارا متعددة في تطوير هذه الآلية منذ انطلاقها، وساهم في بلورة عدد من مساراتها المؤسساتية، كما واصل انخراطه في الجهود الرامية إلى تعزيز فعاليتها داخل مجلس حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المملكة تدعم الصندوق الطوعي للمساعدة المالية والتقنية المخصص لمواكبة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، مؤكدا أن المغرب، باعتباره بلدا ناميا، يعتبر هذه الآلية مسارا إيجابيا يستحق المزيد من الدعم والتطوير، وهو ما يفسر احتضان الرباط لهذا اللقاء الدولي المخصص لتقييم حصيلة الآلية واستشراف مستقبلها.
وقال زنيبر إن النقاش الدائر اليوم ينبغي أن ينطلق من جوهر الاستعراض الدوري الشامل باعتباره آلية تقوم على التعاون والحوار بين الدول، وتهدف إلى إيجاد حلول عملية للتحديات الحقوقية وتعزيز حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع.

https://ar.telquel.ma

المغرب في صلب النقاش الأممي.. إشادة دولية بتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



حظيت مساهمة المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل بإشادة واسعة خلال ورشة التفكير الدولية لتقييم هذه الآلية، التي اختتمت أشغالها أمس السبت بالرباط، حيث تم التأكيد على الدور الذي تضطلع به المملكة في تعزيز هذا الورش الأممي منذ إحداثه قبل عشرين عاما، وترسيخ مكانته كمنصة دولية لتبادل الخبرات ومتابعة أوضاع حقوق الإنسان عبر العالم.

وأفاد بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بأن المشاركين في الورشة انكبوا، على مدى يومين، على تقييم مسار آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد نحو عقدين من إحداثها، وبحث سبل الارتقاء بأدائها وتعزيز أثر توصياتها على واقع حقوق الإنسان، بالنظر إلى ما راكمته من إسهام في دفع الدول إلى تبني إصلاحات قانونية ومؤسساتية وتوسيع انخراطها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وسجل المصدر ذاته أن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ثمن جودة النقاشات والمقاربات التي وسمت أشغال الورشة الدولية، معتبرا أن الحضور الوازن لمسؤولين أمميين وخبراء وشخصيات حقوقية من عدة دول أضفى على اللقاء بعدا دوليا نوعيا، وأسهم في إثراء النقاش وتبادل الخبرات والتجارب الفضلى المرتبطة بآلية الاستعراض الدوري الشامل.

كما جدد التأكيد على التزام المغرب بدعم آلية الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها إحدى الآليات الأممية التي ساهمت المملكة في إرساء أسسها، مشدداً على أن تطويرها يظل مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويتطلب تقييماً موضوعياً يراعي التوازن بين حجم الالتزامات المعلنة والوسائل والإمكانيات المرصودة، بما يضمن تحقيق أثر ملموس على واقع حقوق الإنسان.

ودعا إلى اعتماد مقاربة شمولية وواقعية ومندمجة من شأنها الارتقاء بأداء السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان وتجويدها، مؤكدا أن فعالية آلية الاستعراض الدوري الشامل لا تقاس فقط بعمليات التقييم، بل بمدى قدرتها على إحداث أثر ملموس في الواقع المعيشي للمواطنين، وهو ما يستلزم إرادة سياسية قوية ودمجا فعليا لكافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية بما يحقق التغيير المنشود.

وأضاف البلاغ أن المندوب الوزاري جدد تأكيد انخراط المملكة في دعم هذه الآلية الأممية، من خلال المساهمة في تطويرها وتقديم المقترحات الكفيلة بتعزيز نجاعتها، بما يضمن الارتقاء بأدائها وتحقيق أهدافها على أرض الواقع.
ومن جانبها، اعتبرت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، جولييت دي ريفيرو، أن تنظيم المغرب لهذه الورشة يشكل خطوة تأسيسية مهمة تمهد لانطلاق الجولة الخامسة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأضافت أن أشغال الورشة حققت الأهداف المتوخاة، لكونها أتاحت فضاء خصبا لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب بين مختلف الفاعلين، كما فتحت آفاقاً جديدة للتعاون المثمر، وسلطت الضوء على أبرز مداخل الإصلاح المنتظر والانتظارات التي أفرزتها التجارب الدولية في هذا المجال.

وفي السياق ذاته، نوهت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، بمستوى النقاشات التي ميزت أشغال الورشة، معربة عن استعداد المنظمة لمواكبة مختلف الفاعلين ومرافقتهم في تفعيل آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما يعزز التعاون الحقوقي الدولي ويضمن تحقيق نتائج ملموسة وذات أثر فعلي.
كما أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، إلى جانب باقي المشاركين، بجودة هذا اللقاء الدولي وأهميته في ظل الظرفية الراهنة، داعين إلى بلورة مخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة على مستوى مجلس حقوق الإنسان، بما يعزز فعالية هذه الآلية الأممية.

https://24saa.com

الرباط تحتضن ورشة دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان



تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، ستعرف مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورشة تروم توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض. كما سترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

وسيتم خلال الورشة تقديم خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.
كما سيستحضر المشاركون في الورشة فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية، والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://maacom.ma/2026/06/01

المغرب يحتضن ورشة دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان



تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية مخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، بتنظيم مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل.

وستعرف هذه التظاهرة الدولية مشاركة مسؤولين بارزين من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من بينهم سيدهارطو سوريوديبو وجولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتنعقد الورشة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، وتهدف إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الاستراتيجي وتبادل الآراء مع اقتراب انتهاء الجولة الرابعة وانطلاق الجولة الخامسة من هذه الآلية الأممية. وسينكب المشاركون على دراسة الجوانب التقنية والإجرائية للاستعراض الدوري الشامل، بالاستناد إلى خلاصات الدورات السابقة ومختلف النقاشات الرامية إلى تعزيز فعالية هذه الآلية.

وسترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية.

كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة «يو بي آر أنفو»، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

جدير بالذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

جريدة أصوات
https://journalaswat.com

المغرب يحتضن ورشة دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل



تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية رفيعة المستوى مخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وبشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر أنفو" الدولية المتخصصة.

ويشهد هذا اللقاء الدولي مشاركة مسؤولين بارزين ضمن منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتقدمهم رئيس مجلس حقوق الإنسان سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل جولييت دو ريفارو، إلى جانب خبراء وممثلين عن 28 دولة من مختلف القارات، في خطوة تعكس المكانة التي باتت تحظى بها المملكة في النقاشات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان.

وتنعقد الورشة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، وذلك في ظرفية دولية تتزامن مع اقتراب انتهاء الجولة الرابعة من الآلية الأممية والاستعداد لإطلاق الجولة الخامسة.

وتهدف هذه المبادرة إلى تقييم حصيلة الاستعراض الدوري الشامل بعد سنوات من التطبيق، وفتح نقاش دولي موسع حول سبل تطوير الآلية وتعزيز نجاعتها، بما يمكن من تحسين الجوانب التقنية والإجرائية وضمان تحقيق أثر ملموس على أوضاع حقوق الإنسان داخل الدول.

كما ستشكل الورشة مناسبة لتقديم نتائج استشارة دولية واسعة أنجزتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، وشملت 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء مختصين، بهدف استشراف مستقبل الآلية ورصد أبرز التحديات والرهانات المرتبطة بها.

وسيناقش المشاركون مدى انعكاس توصيات الاستعراض الدوري الشامل على السياسات العمومية والممارسات الحقوقية، مع استعراض نماذج وتجارب ناجحة في مجالات التتبع والتنسيق والتنفيذ، بما يسهم في تعزيز فعالية الآلية وترسيخ أثرها على أرض الواقع.

ويؤكد احتضان المغرب لهذا الحدث الدولي التزامه المتواصل بدعم منظومة حقوق الإنسان الأممية والمساهمة في تطوير آلياتها، انسجاماً مع التوجهات الدولية الرامية إلى تعزيز الحماية والنهوض بالحقوق والحريات الأساسية.

يشار إلى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أُحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/251 الصادر في 15 مارس 2006، باعتبارها آلية فريدة تتيح تقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشكل دوري وتشاركي تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان.

https://www.medmarmedia.com/2026/06/01/

الرباط تحتضن ورشة دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعالية منظومة حقوق الإنسان

تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب منظمة دولية غير حكومية متخصصة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية رفيعة المستوى مخصصة لتقييم هذه الآلية الأممية واستشراف آفاق تطويرها.

وتنعقد هذه الورشة تحت شعار: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، في سياق يتزامن مع قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية التحضير للجولة الخامسة من هذه الآلية الأممية.

ويشارك في هذا اللقاء عدد من المسؤولين البارزين داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من بينهم رئيس مجلس حقوق الإنسان، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس جولييت دو ريفارو، إضافة إلى ممثلين عن دول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتفكير الاستراتيجي وتبادل الخبرات حول سبل تعزيز نجاعة آلية الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها إحدى أهم أدوات التقييم الأممي في مجال حقوق الإنسان، من خلال رصد الجوانب التقنية والإجرائية للآلية، واستحضار خلاصات الدورات السابقة والتحديات المرتبطة بتنزيل توصياتها على أرض الواقع.

www. bayanealyaoume.press.ma

بيان اليوم

■ المؤسس: علي يعته ■ مدير النشر: محتات الرقاص ■ الأربعاء 3 يونيو 2026 - العدد: 10511 ■ الثمن: 4 دراهم

https://www.bayane.ma/pdfar/

المغرب يحتضن ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل



تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، ستعرف مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورشة تروم توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض. كما سترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

التفاصيل في الصفحة 8

المغرب يحتضن ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل

تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، ستعرف مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورشة تروم توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف

والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض. كما سترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

وسيتم خلال الورشة تقديم خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر انفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون في الورشة فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية، والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

تنظم المندوبية الوزارية المكلفةبحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة حقوق الإنسان والمنظمة الدوليةغير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، يومي5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكيردولية لتقييم آلية الاستعراضالدوري الشامل.
وذكر بلاغ للمندوبية أن هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، ستعرف مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس،سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورشة تروم توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض. كما سترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف
النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

https://danapress.ma/72525

احتضان المملكة المغربية ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل

تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان على رأسهم السيد سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان والسيدة جولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

وسترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://expresstv.ma/news/132427/

احتضان المغرب لورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل

تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026، ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان على رأسهم سيدهارطو سوريوديبو، وجولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

وسترصد هذه الورشة، الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

وسيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.
الجدير بالذكر، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://rassdalmaghrebe.com

احتضان المملكة المغربية ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل

تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان على رأسهم السيد سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان والسيدة جولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

وسترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://www.africa4press.com/blog/fb270fab-01a0-4f47-8095-a77ceb861426

المغرب يتحضن ورشة دولية حول حقوق الإنسان

نظمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل.

فبحسب بلاغ للمندوبية فهذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، ستعرف مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض. كما سترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

وسيتم خلال الورشة تقديم خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

https://lakome2.com/flash-infos/419603/

ورشة دولية بالرباط تناقش تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل وآفاق تطويرها



تحتضن العاصمة المغربية الرباط يومي 5 و6 يونيو الجاري ورشة تفكير دولية مخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل.

ووفق بلاغ للمندوبية، تنعقد هذه الورشة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، بمشاركة مسؤولين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من بينهم رئيس المجلس سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل جولييت دو ريفارو، فضلا عن ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه المبادرة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الاستراتيجي وتبادل الخبرات والآراء بشأن حصيلة آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك في سياق اقتراب انتهاء الجولة الرابعة والاستعداد لإطلاق الجولة الخامسة من هذه الآلية الأممية.
وبحسب الجهة المنظمة، ستتناول أشغال الورشة مختلف الجوانب التقنية والإجرائية المرتبطة بآلية الاستعراض الدوري الشامل، استنادا إلى الخلاصات المستقاة من الدورات السابقة، مع استحضار النقاشات الدولية الجارية حول سبل تعزيز فعاليتها وضمان أثر أكبر لتوصياتها على مستوى حماية حقوق الإنسان.

كما ستشهد الورشة تقديم نتائج وآراء تم تجميعها عبر استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، وجرى تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين، بهدف استقراء التصورات والتجارب المرتبطة بتطوير هذه الآلية.

وسيناقش المشاركون كذلك مدى انعكاس الاستعراض الدوري الشامل على واقع حقوق الإنسان في الدول المعنية، مع التوقف عند الممارسات الفضلى الكفيلة بتعزيز القدرات الوطنية وآليات التنسيق والتتبع، بما يضمن التنفيذ الفعلي للتوصيات الصادرة في إطار هذه العملية.

وتعد آلية الاستعراض الدوري الشامل إحدى الآليات الرئيسية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وقد أُحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 مارس 2006، باعتبارها آلية تقوم على مراجعة دورية لسجل حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، في إطار عملية تقودها الدول وتتم تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان.

Kafapress.ma
جريدة الكترونية مستقلة
kafapress.ma@gmail.com

https://www.kafapress.ma/219121.html

المملكة تحتضن ورشة تفكير دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل

تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المختصة في الاستعراض الدوري الشامل، لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة مسؤولين من مجلس حقوق الإنسان على رأسهم السيد سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان والسيدة جولييت دو ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وممثلي العديد من الدول من مختلف القارات إلى جانب خبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتروم هذه الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة.

وسترصد هذه الورشة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة وباستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيقدم خلالها خلاصات وآراء معبر عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، تم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.

كما سيستحضر المشاركون فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية والتوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق وضمان حسن تتبع تنزيل التوصيات على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

وشدد بلكوش على أنه "بعد عشرين سنة على إطلاقها، أثبتت آلية الاستعراض الدوري الشامل أنها تشكل إحدى أهم الابتكارات المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فبفضل طابعها الشمولي، ونهجها القائم على الحوار بين النظراء، وطبيعتها التعاونية، وانفتاحها على كافة الأطراف المعنية، استطاعت هذه الآلية أن تحظى تدريجيا بثقة الدول، لتصبح فضاء متميزا لتبادل التجارب وتقاسم الممارسات الجيدة والنهوض بالإصلاحات وتعزيزها".

وأبرز أن "الاستعراض الدوري الشامل، على مر الجولات السابقة، ساهم في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة، وشجع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان".
وتابع: "بيد أن هذه الذكرى لا ينبغي أن تكون مجرد مناسبة للاحتفاء، بل يجب أن تشكل فرصة للتفكير الجماعي في المكتسبات المحققة والتحديات القائمة وآفاق تطوير الآلية لتستجيب بشكل أفضل لتطلعات الشعوب وتحولات العالم المعاصر، فإذا كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل قد أثبتت وجاهتها ومرونتها، فإن التجربة المتراكمة خلال الجولات الأربع تظهر أيضا أن التحدي الحقيقي يظل كامنا في التنفيذ الفعلي للتوصيات، وترجمتها إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين، وهو طموح يقتضي مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ التملك الوطني للمسار من قبل كافة الأطراف المعنية".

وفي هذا الإطار، لفت الانتباه إلى أن "الحكومات لها دور محوري، غير أن التجربة أبرزت أن النتائج الأكثر استدامة هي التي تتحقق عندما تضطلع جميع المؤسسات المعنية بكامل دورها في مختلف مراحل المسار، بدءا من صياغة الالتزامات وصولا إلى تتبع تنفيذها، كما تشكل فعلية حقوق الإنسان شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات أكثر إدماجا وصمودا وازدهارا، وفي هذا الصدد، يبرز الاستعراض الدوري الشامل كأداة متميزة لتعزيز الانسجام بين الالتزامات الدولية للدول والسياسات العمومية المعتمدة في خدمة التنمية البشرية".

من جهة أخرى، ذكر أن "المملكة المغربية باشرت خلال العشرين سنة الماضية إصلاحات مهيكلة ساهمت في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في المؤسسات والسياسات العمومية والإطار المعياري الوطني. وقد ترجم هذا المسار، على وجه الخصوص، من خلال تعميق التجربة المغربية في العدالة الانتقالية عبر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، والإصلاحات المتتالية الرامية إلى النهوض بالمساواة وتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع والأسرة، والاعتراف بالتنوع الثقافي كمكون أساسي للهوية الوطنية، فضلا عن الإدماج المتزايد لحقوق الإنسان في التوجهات الاستراتيجية للتنمية بالمملكة، خاصة من خلال النموذج التنموي الجديد".

وفي السياق ذاته، أبرز أن "إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان شكل تجسيدا لمقاربة وطنية رائدة تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان وضمان تفاعل المملكة مع الآليات الدولية ذات الصلة، وتضطلع المندوبية اليوم، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بدور محوري في تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان، كما تندرج هذه التجربة ضمن توجه دولي متنام أفضى إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية".

وأشار إلى أن "المغرب يؤمن بأن تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع يعد من أبرز التطورات البنيوية التي عرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، فالتجربة المكتسبة في هذا المجال، إلى جانب ديناميات التعاون التي تم تطويرها داخل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تبرهن على أن جودة التنسيق الوطني وتتبع التوصيات يظلان من العوامل الحاسمة في إحداث الأثر الفعلي لهذه التوصيات على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين".

WWW.ALMACHHADTV.MA
المشهد
عينكم على المشهد..بكل وضوح
https://www.almachhadtv.ma/22227/

خبراء من 28 دولة يجتمعون بالمغرب لتقييم مستقبل الاستعراض الدوري الشامل

تحتضن المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو 2026 ورشة تفكير دولية تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بهدف تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعاليتها في مجال حماية حقوق الإنسان.

وستعرف هذه الورشة مشاركة مسؤولين بارزين من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من بينهم سيدهارطو سوريوديبو، رئيس مجلس حقوق الإنسان، وجولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن العديد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.
وتنعقد هذه الورشة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، حيث تروم توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء، تزامناً مع قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة من هذه الآلية الأممية.
وستخصص أشغال الورشة لرصد الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل، انطلاقاً من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة، مع استحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لهذه الآلية. كما سيتم خلال اللقاء عرض خلاصات وآراء جرى التعبير عنها من خلال استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة "يو بي آر أنفو"، وتم تقاسمها مع 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين.
كما سيناقش المشاركون مدى فعالية هذه الآلية الأممية على مستوى واقع الدول المعنية، مع التوقف عند الممارسات الفضلى التي تعزز الإمكانيات الوطنية وآليات التنسيق، وتضمن حسن تتبع تنفيذ التوصيات على أرض الواقع.

يُذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أُحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 الصادر بتاريخ 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، وتهدف إلى تقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بشكل دوري ومنتظم.

https://alhadat.ma/278786

السفير عمر زنيبر يبرز خبرة المغرب والتزامه في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل



سلط السفير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيبر، اليوم الجمعة بالرباط، الضوء على خبرة المملكة المغربية والتزامها ودورها في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأبرز السفير، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل المنظمة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، جهود المغرب الحثيثة والمستمرة في هذا المجال، بدءا من دوره كميسر لإنشاء هذه الآلية بين عامي 2006 و2007، وتطوير آلياتها المتعاقبة وصولا إلى مشاركته كميسر مساعد عام 2022.

وبعد أن سجل أن مساهمة المغرب في تقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل "تنبثق من إيمانه بأهمية هذا المسار الإيجابي في ترسيخ والارتقاء بحقوق الإنسان"، اعتبر السيد زنيبر أن الدول قيد الاستعراض الدوري الشامل تتحمل، على وجه الخصوص، مسؤولية إدارة عملية تشاركية حقيقية لصياغة التقارير، تشمل الوكالات الحكومية، والشركاء المؤسساتيين الآخرين، مثل البرلمانات، والوسطاء، والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، اعتبر أن إنشاء آلية وطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة يعد خطوة مهمة في هذا الصدد وإحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها المغرب طوال الدورة الحالية للاستعراض الدوري الشامل، مسلطا الضوء على الإمكانات الكبيرة للتعاون بين الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة.

وأشار السيد زنيبر إلى أن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع حققت بالفعل خطوات مهمة في إنشاء آليات التنسيق كجزء من خطة عملها، مسجلا أنها ستضطلع بدور مهم في هذا الصدد، من خلال نشر أفضل الممارسات في ما يتعلق بإعداد التقارير وصياغة التوصيات.
كما تطرق إلى الجوهر الحقيقي للاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يجسد مساحة للحوار البناء والتفكير والتبادل والتعاون في مجال الحلول القابلة للتطبيق لأكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحا بين الدول، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.
وبخصوص التحديات التكنولوجية، شدد السفير على الضرورة الملحة لتسريع التفكير في كيفية جعل التكنولوجيات الجديدة، لاسيما الذكاء الاصطناعي، حافزا لتعزيز حقوق الإنسان، معتبرا أن هذه التقنيات تؤثر على حقوق الإنسان بطرق متنوعة، حيث تشكل من جهة ناقلا للتنمية المستدامة، غير أنها في المقابل، تثير قضايا خطيرة في مجالات الخصوصية، والتوظيف، والتمييز، ونشر خطاب الكراهية.

من جانبها، أكدت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جولييت دو ريفيرو، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت على مدى دورات متتالية مكانتها كأداة محورية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان، ومنصة فريدة للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول وتعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان.

وأبرزت أن الطابع الشامل للآلية، بمشاركة مختلف الفاعلين، يجعل منها فضاء لمعالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال التعاون والمسؤولية المشتركة والحلول العملية.
وتناولت السيدة دو ريفيرو مراحل تطور الاستعراض الدوري الشامل تدريجيا من خلال التعديلات التي همته منذ الدورة الأولى لتعزيز كفاءته وطابعه الشمولي، سواء من خلال التعديلات الرسمية أو تلك القائمة على الممارسة، مشددة على أن جميع هذه التعديلات تمت في احترام كامل للمبادئ والأهداف الأساسية للاستعراض الدوري الشامل.

كما أعربت عن أملها في أن تفضي النقاشات الجارية إلى بلورة مقترحات عملية لتعزيز تنفيذ التوصيات وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين، بما يرسخ مكانة الاستعراض الدوري الشامل كإحدى قصص النجاح في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهتها، استعرضت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، خلاصة نتائج استمارة قامت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بإعدادها، بتعاون مع المنظمة، بهدف تجميع وجهات نظر مختلف الفاعلين المنخرطين في آلية الاستعراض الدوري الشامل أو المعنيين بها.

وتهدف هذه الاستمارة إلى رصد التصورات والتجارب والأولويات ذات الصلة بهذه الآلية الأممية، وتحديدها بشكل قابل للقياس، بما يسمح باستجلاء الاتجاهات العامة، ونقاط الالتقاء والاختلاف، وكذا الأولويات العملية التي من شأنها إغناء النقاشات المتعلقة بالجولة المقبلة.
وفي هذا الإطار، أبرزت السيدة مبيكاي أن المستجوبين "اعتبروا أن هذه الآلية لا تزال تعتبر آلية عالمية وتعاونية تتيح رؤية سياسية واضحة لقضايا حقوق الإنسان، وتساهم في إحداث تغييرات على المستوى الوطني"، مسجلة أن الرهان الأساسي الذي أبرزته مختلف وجهات النظر لا يتعلق بجدوى الآلية مقارنة بغيرها، بقدر ما يرتبط بضرورة تعزيز قدرتها على ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة ومستدامة وقابلة للقياس وموثقة.

وتنظم هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، على مدى يومين، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة (UPR Info) غير الحكومية، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض، ورصد الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة باستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

https://www.belpresse.com/featured/633858.html

بلكوش: الاستعراض الدوري الشامل حقق مكاسب مهمة



أك محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أثبتت، خلال عشرين سنة من العمل، مكانتها كواحدة من أبرز الآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان، مشدداً على أن التحدي الأساسي في المرحلة المقبلة يتمثل في ضمان التنفيذ الفعلي للتوصيات وتحويلها إلى تحسينات ملموسة في حياة المواطنين.

وجاء ذلك في كلمة ألقاها خلال افتتاح الورشة الدولية للتفكير حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، المنظمة بالرباط اليوم الجمعة بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "UPR Info".

وأوضح بلكوش أن انعقاد هذه الورشة يكتسي أهمية خاصة، لكونه يتزامن مع اقتراب الذكرى العشرين لإحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل واختتام الجولة الرابعة من أشغالها، معتبراً أن هذه المناسبة لا ينبغي أن تقتصر على الاحتفاء بالمكتسبات، بل يجب أن تشكل محطة للتقييم الجماعي واستشراف سبل تطوير الآلية بما يستجيب للتحولات العالمية وتطلعات الشعوب.

وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل أسهم في ترسيخ ثقافة الشفافية والتقييم والمساءلة، وشجع العديد من الدول على اعتماد إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى اتفاقيات دولية جديدة، فضلاً عن تطوير آلياتها الوطنية لتتبع تنفيذ الالتزامات الحقوقية.

وفي المقابل، شدد المسؤول الحكومي على أن نجاح الآلية يبقى رهيناً بمدى قدرة الدول على تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، مؤكداً أن التجارب الدولية أظهرت أن الإصلاحات الأكثر استدامة تتحقق عندما تنخرط مختلف المؤسسات والفاعلين في جميع مراحل المسار، من إعداد الالتزامات إلى تتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

وعلى المستوى الوطني، أبرز بلكوش أن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، واصلت خلال العقدين الأخيرين مساراً إصلاحياً متواصلاً عزز دولة القانون وكرس منظومة حقوق الإنسان، مستشهداً بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واعتماد دستور 2011، والإصلاحات المتتالية المتعلقة بالمساواة وحقوق المرأة والاعتراف بالتنوع الثقافي، إلى جانب إدماج حقوق الإنسان في السياسات التنموية الوطنية.

وأكد أن المغرب ينظر إلى الاستعراض الدوري الشامل ليس فقط كآلية للتقييم الدولي، بل أيضاً كرافعة لتحسين الأداء العمومي ومواكبة الإصلاحات الوطنية، وهو ما قاد إلى تطوير مقاربة مؤسساتية قائمة على التنسيق والتشاور وتتبع توصيات الآليات الدولية.

وفي هذا السياق، اعتبر أن إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان شكل خطوة رائدة لتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بما يضمن الوفاء بالتزامات المملكة الدولية.

كما أبرز بلكوش أهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع باعتبارها أحد أبرز التطورات التي عرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، مؤكداً أن جودة التنسيق الوطني تظل عاملاً حاسماً في تحقيق الأثر الحقيقي للتوصيات الدولية على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين.

واختتم بلكوش كلمته بالتأكيد على أن الهدف النهائي من تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل لا يتمثل في تعزيز الآلية ذاتها فحسب، بل في جعل حقوق الإنسان واقعاً ملموساً ومعاشاً للجميع، داعياً إلى بلورة مقترحات عملية تسهم في الارتقاء بمستقبل هذه الآلية وتعزيز أثرها على أرض الواقع.

alyaoum24.com

https://alyaoum24.com/2027113.html

السفير عمر زنيبر يدعو إلى تعزيز أثر الاستعراض الدوري الشامل وتحويل توصياته إلى واقع ملموس



أكد السفير عمر زنيبر، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المملكة المغربية راكمت تجربة رائدة في آلية الاستعراض الدوري الشامل منذ المراحل الأولى لإحداثها، مشددا على أن هذه الآلية الأممية أثبتت أهميتها كفضاء للحوار والتعاون بين الدول من أجل تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.

وأوضح زنيبر، خلال مداخلة له في ورشة التفكير الدولية المنعقدة بالرباط حول مستقبل الاستعراض الدوري الشامل، أن المغرب تولى أدوارا متعددة في تطوير هذه الآلية منذ انطلاقها، وساهم في بلورة عدد من مساراتها المؤسساتية، كما واصل انخراطه في الجهود الرامية إلى تعزيز فعاليتها داخل مجلس حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المملكة تدعم الصندوق الطوعي للمساعدة المالية والتقنية المخصص لمواكبة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، مؤكدا أن المغرب، باعتباره بلدا ناميا، يعتبر هذه الآلية مسارا إيجابيا يستحق المزيد من الدعم والتطوير، وهو ما يفسر احتضان الرباط لهذا اللقاء الدولي المخصص لتقييم حصيلة الآلية واستشراف مستقبلها.

وقال زنيبر إن النقاش الدائر اليوم ينبغي أن ينطلق من جوهر الاستعراض الدوري الشامل باعتباره آلية تقوم على التعاون والحوار بين الدول، وتهدف إلى إيجاد حلول عملية للتحديات الحقوقية وتعزيز حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وأضاف أن المعيار الحقيقي لنجاح الآلية لا يقاس بعدد التوصيات الصادرة أو التقارير المقدمة، بل بمدى قدرتها على جعل حقوق الإنسان حقيقة ملموسة في حياة المواطنين، داعيا جميع الأطراف المعنية إلى التركيز على تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ.

وشدد على أن التوصيات ينبغي ألا تقتصر على الجوانب القانونية أو السياسات العمومية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا الآليات والمؤسسات الكفيلة بضمان تنفيذها ومتابعة أثرها على المستوى الوطني.

كما أبرز أهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، معتبرا أنها من بين أهم التطورات التي شهدها نظام حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، نظرا لدورها في ضمان استمرارية متابعة الالتزامات الدولية وتحويلها إلى سياسات وإجراءات ملموسة.

وأكد زنيبر أن الدول الخاضعة للاستعراض تتحمل مسؤولية أساسية في إنجاح العملية، من خلال إعداد تقاريرها الوطنية وفق مقاربة تشاركية حقيقية تشمل مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والبرلمانات ومكونات المجتمع المدني، بما يعزز مصداقية العملية ويضمن انخراطا أوسع في تنفيذ توصياتها.

واعتبر أن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة التفكير الجماعي في سبل تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل حتى تظل قادرة على الاستجابة للتحديات المتجددة في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز أثرها الفعلي على حياة الأفراد والمجتمعات.

المشاركون في ورشة دولية يشيدون بدور المغرب في المجال الحقوقي



اختتمت أشغال الورشة الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل امس السبت في الرباط بالتنويه بالدور الذي تلعبه المملكة المغربية عموما والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على وجه التحديد من أجل المساهمة البناءة في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، 20 سنة بعد إحداثها، باعتبارها فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم.

وعلى مدى يومين، انكب المشاركون في الورشة التي نظمت حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، على أهمية تجويد وتطوير هذه الآلية الحقوقية التي حثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ إحداثها عام 2006، على القيام بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها وشجعت أخرى على الانضمام لاتفاقيات تعاقدية.

وفي هذا السياق، نوّه السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بنوعية النقاشات التي ميزت أشغال الورشة الدولية التي خصصت لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بحضور مسؤولين أممين وشخصيات حقوقية وخبراء دوليين ينتمون إلى مختلف الدول، مشيدا بمستوى تقاسم التقييمات و التجارب والممارسات الفضلى بين الأطراف المشاركة.

وأوضح السيد المندوب الوزاري حرص المملكة المغربية، التي أطلقت مسلسل الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، على تعزيز دولة الحق والقانون وتثمين المكتسبات وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

وجدد السيد المندوب الوزاري تأكيد المغرب على الالتزام بدعم الاستعراض الدوري الشامل كآلية مهمة ساهمت المملكة في إحداثها، معتبرا أن تطوير هذه المنظومة شأن جماعي ويهم كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة ويحتاج إلى تقييم حقيقي يوازن بين حجم الالتزامات ونوعية الوسائل والإمكانيات المرصودة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

كما أشار السيد المندوب الوزاري إلى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية وواقعية ومندمجة تضمن الانتقال إلى تحسين الأداء العمومي وتجويده في مجال حقوق الإنسان، لأن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل لا يتوقف عند التقييم فحسب، بل يتطلب إحداث الأثر في الواقع المعاش للمواطنين، الأمر الذي يفرض إرادة سياسية والعمل على دمج كافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية، لبلوغ التغيير الحقيقي.

كما نوه السيد المندوب الوزاري بكافة الشركاء الذين ساهموا في إنجاح هذه الورشة الدولية المتميزة بشهادة جميع المشاركين والمشاركات، لتكون بمثابة فضاء حوار وتبادل الأفكار في هذه المرحلة المفصلية. وجدد انخراط المملكة المغربية في دعم هذه الآلية الاممية وتقديم الاقتراحات لتطويرها والمساهمة في الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

من جانبها، اعتبرت السيدة جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، أن المغرب، من خلال تنظيمه هذه الورشة، قد وضع اللبنة الأساسية لبدء الجولة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل، منوهة بمجهودات السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان وبمستوى الإعداد العلمي والدعم اللوجستي الذي قدمه لإنجاح هذه التظاهرة الحقوقية الدولية.
وأوضحت السيدة دي ريفيرو أن الورشة حققت أهدافها لأنها شكلت فرصة لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وفتحت مجالات التعاون المثمر ورصدت مداخل للإصلاح المنشود والانتظارات التي ولدتها التجارب الدولية.
وفي الإطار نفسه، أشادت السيدة منى مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة إي بي آر أنفو بمستوى النقاش الذي ميز الورشة، معربة استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الجهات ومصاحبتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتقوية التعاون الحقوقي الدولي وضمان تحقيق نتائج حقيقية وملموسة في هذا المجال وضمان الانخراط الإيجابي في ذلك.

كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان وباقي المشاركين بجودة اللقاء الدولي وأهميته في هذه الظرفية الصعبة، وضرورة إيجاد مداخل لمخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان.كما عبر الجميع عن تشكراتهم وتقديرهم للعمل الكبير الذي قامت به المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان شكلا ومضمون وتنظيما لانجاح هذا الملتقى الدولي.

www.alaoual.com
https://alaoual.com

إشادة بدور المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد 20 سنة من إحداثها



اختتمت، أمس السبت بالرباط، أشغال الورشة الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، بالتنويه بالدور الذي تضطلع به المملكة المغربية، ولاسيما المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في المساهمة في تطوير هذه الآلية الأممية بعد مرور عشرين سنة على إحداثها، باعتبارها فضاءً لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان بمختلف دول العالم.

وعلى مدى يومين، ناقش المشاركون في الورشة المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، سبل تجويد هذه الآلية الحقوقية وتعزيز فعاليتها، بالنظر إلى الدور الذي لعبته منذ إطلاقها سنة 2006 في تشجيع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على اعتماد إصلاحات تشريعية ومؤسساتية للنهوض بحقوق الإنسان، فضلاً عن تحفيز عدد من الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن الورشة شكلت مناسبة لتبادل التقييمات والخبرات والممارسات الفضلى بين مسؤولين أمميين وخبراء وشخصيات حقوقية من مختلف دول العالم، مشيداً بمستوى النقاشات التي طبعت أشغالها.

وأوضح بلكوش أن المغرب، في ظل الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها المملكة في عهد الملك محمد السادس، يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز دولة الحق والقانون وترسيخ مكتسبات حقوق الإنسان وإدماجها في مختلف السياسات العمومية.
وجدد المسؤول الحكومي التزام المملكة بدعم آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي ساهم المغرب في إرساء أسسها، معتبراً أن تطويرها يظل مسؤولية جماعية تتقاسمها جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ويتطلب تقييماً يوازن بين الالتزامات المعلنة والوسائل والإمكانيات المرصودة لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

كما شدد على أهمية اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تضمن تحسين الأداء العمومي في مجال حقوق الإنسان، مبرزاً أن نجاح الاستعراض الدوري الشامل لا يقاس فقط بعمليات التقييم، وإنما بمدى انعكاس توصياته على الواقع المعيشي للمواطنين وتعزيز تمتعهم الفعلي بحقوقهم.
من جهتها، اعتبرت جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، أن المغرب وضع من خلال احتضانه لهذه الورشة اللبنات الأولى لانطلاق الجولة الخامسة من الاستعراض الدوري الشامل، منوهة بمستوى الإعداد العلمي والتنظيمي الذي وفرته المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لإنجاح هذا الموعد الدولي.

وأكدت دي ريفيرو أن اللقاء حقق أهدافه من خلال إتاحة فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب ورصد مداخل الإصلاح الممكنة، بما يسهم في تعزيز فعالية الآلية الأممية مستقبلاً.
بدورها، أشادت منى مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة "إي بي آر أنفو"، بجودة النقاشات التي شهدتها الورشة، معربة عن استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الفاعلين والمؤسسات في مجال الاستعراض الدوري الشامل، بما يعزز التعاون الحقوقي الدولي ويسهم في تحقيق نتائج عملية وملموسة.

كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان وباقي المشاركين بأهمية هذا اللقاء الدولي، خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجه منظومة حقوق الإنسان، مؤكدين ضرورة العمل على إدماج مخرجاته ضمن النقاشات الجارية داخل المنظومة الأممية، وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان.

واختتم المشاركون أشغال الورشة بالإشادة بالمجهودات التنظيمية والعلمية التي بذلتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، معبرين عن تقديرهم للدور الذي اضطلعت به في إنجاح هذا الملتقى الدولي وتعزيز الحوار حول مستقبل آلية الاستعراض الدوري الشامل.

إشادة بدور المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد 20 سنة من إحداثها



أكد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، أن المملكة المغربية تضطلع بدور رائد ومحوري في آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا إياها فاعلا أساسيا داخل المجلس، موضحا في حوار أجراه مع وكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش ورشة التفكير الدولية المنعقدة بالرباط، أن الخبرة والمصداقية اللتين تراكمهما المملكة تشكلان رصيدا نوعيا يسهم في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي وتشجيع تقاسم التجارب بين الدول.

وأشاد رئيس المجلس باستضافة المغرب لورشة التفكير الدولية رفيعة المستوى التي تتزامن مع الذكرى العشرين لتأسيس مجلس حقوق الإنسان واختتام الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أن احتضان المملكة لهذا الحدث يوفر فضاء ملائما لتبادل صريح لوجهات النظر ودراسة الجوانب التقنية والإجرائية للآلية، تأهبا لإطلاق الجولة الخامسة، مستحضرا في هذا السياق الرئاسة المغربية الناجحة للمجلس عام 2024 وقدرتها على تقريب الرؤى الدولية.

وفي سياق متصل، رحب سوريوديبورو باستضافة المملكة المرتقبة عام 2027 لاجتماع الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، مشددا على أن مجمل هذا المسار الحقوقي والاجتماعات التنسيقية المقبلة يجب أن تتمحور حول العنصر البشري لحماية كرامة

الإنسان وضمان مساهمة المواطنين بفعالية في التنمية، مبرزا أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تمثل أداة أساسية للتعلم المتبادل والتعاون الدولي.

يُذكر أن هذه الورشة الدولية تمتد على مدار يومي 5 و6 يونيو الجاري بالعاصمة الرباط، بتنظيم مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة (UPR Info) غير الحكومية، كما تشهد الورشة مشاركة واسعة لمسؤولين أمميين رفيعي المستوى، إلى جانب ممثلين وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة من مختلف قارات العالم.

المغرب يدعو إلى تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل

أكد عمر زنيبر، السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المغرب انخرط منذ المراحل الأولى في إحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل، وأسهم في تطويرها سواء عبر تيسير المفاوضات المرتبطة بإنشائها أو من خلال دعم آليات اشتغالها. وأوضح، خلال ورشة تفكير دولية انعقدت اليوم الجمعة بالرباط، أن المملكة تعد من المساهمين في الصندوق الطوعي المخصص للمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ هذه الآلية، معتبرا أن المغرب، رغم كونه بلدا ناميا، يواصل دعم هذا المسار لما يحمله من أهمية في تعزيز حقوق الإنسان.

وقال زنيبر إن الاستعراض الدوري الشامل يمثل فضاء للحوار البناء والتعاون وتبادل الحلول العملية بين الدول بشأن القضايا الحقوقية الأكثر إلحاحا، مشددا على أن معيار نجاحه الحقيقي يكمن في تحويل حقوق الإنسان إلى واقع ملموس. وأبرز أن ذلك يقتضي صياغة توصيات عملية لا تقتصر على الجوانب القانونية والسياسية، بل تشمل أيضا الآليات المؤسساتية الكفيلة بضمان التنفيذ، داعيا الدول المعنية بالاستعراض إلى اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد تقاريرها، تشمل المؤسسات الحكومية والبرلمانات ومؤسسات الوسيط والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.

وشدد السفير المغربي على أهمية تعزيز التعاون بين الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والتنفيذ والتتبع، باعتبارها جسرا بين الالتزامات الدولية والواقع الميداني، مقترحا التفكير في وثيقة مرجعية دولية تؤطر الممارسات الفضلى في هذا المجال.

كما دعا إلى تطوير مقاربة تحليلية للتوصيات المتراكمة خلال العقدين الماضيين، عبر تصنيف المعطيات وقياس التقدم في حقوق أساسية مثل البيئة والغذاء والتعليم والصحة والسكن، مع إشراك الجامعات والباحثين والمجتمع المدني في تقييم الأثر. ونبه زنيبر إلى أن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة يطرحان تحديات وفرصا حقوقية جديدة، ما يستدعي وضع ضمانات تحمي الخصوصية وتواجه التمييز وخطاب الكراهية، مع توظيف هذه الأدوات لتحسين تتبع توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

https://nrtnews.com

المغرب يدعو إلى تعزيز أثر الاستعراض الدوري الشامل وتحويله إلى أداة للإصلاح المستمر



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن المغرب ينظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها أكثر من مجرد وسيلة أممية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بل يعدها أداة فعالة لدعم الإصلاحات الوطنية وتحسين أداء السياسات العمومية بشكل متواصل.

وأوضح بلكوش، خلال افتتاح أشغال ورشة دولية للتفكير بالرباط حول موضوع "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وتعزيز أثرها على واقع حقوق الإنسان"، أن المملكة عملت على تطوير مقاربة مؤسساتية متكاملة ترتكز على التنسيق بين مختلف المتدخلين، واعتماد آليات للتشاور وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المندوبية الوزارية تضطلع بدور محوري بصفتها الآلية الوطنية المكلفة بتنفيذ التوصيات وإعداد التقارير وتتبعها، من خلال توحيد جهود الفاعلين المؤسساتيين وتعزيز التكامل بينهم لضمان الوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال.
كما استعرض المسؤول الحكومي أبرز محطات التجربة المغربية في تعزيز حقوق الإنسان، وعلى رأسها دستور 2011 الذي وسّع من نطاق الحقوق والحريات، مبرزاً أن المملكة تمكنت، تحت قيادة الملك محمد السادس، من ترسيخ دولة القانون وتعزيز منظومة الحقوق والحريات وتوسيع المشاركة المواطنة.

وسجل بلكوش أن احتضان المغرب لهذه الورشة الدولية يعكس الثقة التي يحظى بها كفضاء للحوار وتبادل الخبرات حول قضايا حقوق الإنسان، كما يعبر عن التزامه المتواصل بدعم المبادرات الرامية إلى تطوير آليات الأمم المتحدة وتعزيز نجاعتها وتأثيرها.

من جهته، نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور الذي لعبه المغرب في بلورة أسس وآليات الاستعراض الدوري الشامل منذ انطلاقه، معتبراً أن المرحلة الحالية تستوجب تقييماً معمقاً للتحديات التي تواجه منظومة حقوق الإنسان الدولية قبيل انطلاق الجولة الخامسة من هذه الآلية.

وأكد المسؤول الأممي أن فعالية الاستعراض الدوري الشامل لا تتوقف عند إصدار التوصيات، بل تقتضي مواكبة الدول في تنفيذها وتوفير آليات أكثر نجاعة للتتبع، مع تعزيز مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذه العملية.

وتتواصل أشغال هذه الورشة الدولية على مدى يومين بتنظيم مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "UPR Info"، بمشاركة خبراء وممثلين عن 28 دولة، بهدف تقييم حصيلة الجولات السابقة واستشراف سبل تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل بما يضمن مزيداً من الفعالية والتأثير في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

المغرب يؤكد التزامه بتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال لقاء مع مسؤولة أممية رفيعة بالرباط



استقبل المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، مساء الجمعة بالرباط، جولييت دي ريفارو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في لقاء خُصص لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتطوير أداء آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل وجهات النظر حول آفاق تطوير هذه الآلية الأممية، خاصة في ظل التحولات والتحديات التي تشهدها منظومة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، فضلاً عن مناقشة سبل تعزيز فعالية التوصيات الصادرة عنها ودعم تبادل التجارب والممارسات الفضلى بين الدول الأعضاء.

وأكد محمد الحبيب بلكوش، خلال المباحثات، حرص المملكة المغربية على مواصلة انخراطها الفاعل في مسار الاستعراض الدوري الشامل، مشيراً إلى أن المرحلة التي تعقب الجولة الرابعة من هذه الآلية تمثل فرصة لتقييم المنجزات المحققة وتعزيز المكتسبات، إلى جانب مواصلة الإصلاحات المرتبطة بحقوق الإنسان في إطار مقاربة تقوم على الحوار والتشاور وتبادل الخبرات.

كما أبرز المسؤول المغربي أهمية تعزيز التعاون الدولي وتكثيف النقاش حول سبل تطوير آليات حماية حقوق الإنسان، بما يساهم في الرفع من نجاعتها ويعزز أثرها الإيجابي على السياسات العمومية والممارسات الوطنية.

https://www.ghadnews.net

المملكة المغربية تقود حراكاً دولياً لتطوير آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان



طالب سيدهارتو ريزا سوريو ديبورو رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بضرورة إجراء مراجعة عميقة وصريحة لآلية المراجعة الدورية الشاملة التي تتبناها المنظومة الدولية. شدد المسؤول الأممي خلال افتتاح الخلوة رفيعة المستوى المنعقدة في الرباط على أن مصداقية العمل الحقوقي العالمي أصبحت مرهونة بمدى القدرة على الانتقال من مجرد الالتزام ببروتوكولات جنيف الجامدة إلى تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع مع مراعاة الإكراهات المالية التي تواجهها الدول حالياً.

أشاد سيدهارتو ريزا سوريو ديبورو بالدور المركزي الذي تلعبه المملكة المغربية منذ عام 2006 في صياغة القواعد والأسس التنظيمية التي تحكم هذه الآلية الدولية. أكد أن استضافة المملكة المغربية لهذا اللقاء في هذه اللحظة المفصلية تعكس التزاماً قوياً بتطوير العمل الحقوقي متعدد الأطراف بما يخدم القضايا الإنسانية العادلة. اعتبر أن الجهود المغربية المتواصلة ساهمت في ترسيخ الروح الجماعية داخل أروقة المجلس وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف الدولية.

تحديات عالمية ومواجهة واقعية للمتغيرات

طرح رئيس مجلس حقوق الإنسان تساؤلات جوهرية حول مفهوم العالمية الذي يتشدق به المجلس محذراً من التداعيات السلبية لظاهرة الكراسي الفارغة التي تعبر عن غياب مشاركة بعض الدول في مسارات المراجعة. أوضح أن كل كرسي فارغ يمثل طعنة في ركيزة مصداقية هذه المؤسسة الدولية. تساءل المسؤول الأممي عما إذا كانت العالمية تقتصر على المشاركة الطوعية أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح التزاماً كونياً يحتم على الجميع الانخراط الفاعل في صياغة المستقبل الحقوقي للبشرية جمعاء.

شدد سيدهارتو ريزا سوريو ديبورو على أهمية التسلح بالواقعية الاقتصادية في أي إصلاح هيكلي لآلية المراجعة الدورية الشاملة عبر تبني مبدأ التصميم من أجل الندرة. أوضح أن المبادرات الأكثر أناقة من الناحية النظرية ستؤول للفشل الحتمي إذا كانت تستند إلى بنود ميزانية تلاشت أو لم تعد متاحة في ظل الظروف الراهنة. دعا إلى استثمار الموارد المحدودة بكفاءة أعلى عبر تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها جهات مستقلة قادرة على التحقق من التقدم وسد الفجوات.

الضغوط الخارجية وتأثيرها على الحقوق الأساسية

انتقل المسؤول الأممي إلى تشخيص الحقيقة القاسية المتعلقة بعجز بعض الدول عن توفير الحقوق الأساسية لمواطنيها مثل الغذاء والدواء. أشار إلى أن هذا القصور قد لا يرتبط بخيارات وطنية بقدر ما يعود إلى تدابير قسرية وضغوط سياسية واقتصادية تفرض من خارج حدود تلك الدول. أكد أن أي نظام حقوقي يتطلع للجدية يجب أن يمتلك الشجاعة الكافية ليكون صريحاً بشأن كافة العوامل الخارجية التي تعمق حالات الحرمان وتعيق مسارات التنمية والنهوض بالحقوق والحريات في مختلف المجتمعات.

اقترح سيدهارتو ريزا سوريو ديبورو تحولاً جذرياً في فلسفة عمل الآلية لتصبح أكثر اعترافاً بالضغوط الخارجية التي تقيد قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها. شدد على ضرورة توجيه التوصيات الأممية حيثما لزم الأمر إلى الأطراف التي تفرض تلك التدابير القسرية وتحد من القدرة على النهوض بالحقوق بدلاً من توجيه اللوم الكامل إلى الدول الخاضعة للمراجعة. أوضح أن الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة هم من يدفعون فاتورة هذه الضغوط.

أكد أن خلوة الرباط توفر منبراً نادراً للحوار الحر والمفتوح بعيداً عن القيود الرسمية الجامدة للبحث عن حلول جماعية تضمن استمرارية آلية المراجعة الدورية الشاملة كأداة فعالة لتحسين حياة الأفراد حول العالم. شدد على أن مسؤولية الدول لا تنتهي بانتهاء جلسات المراجعة في جنيف بل تبدأ فعلياً داخل البيت الداخلي عبر تعزيز التفكير والمشاركة والتنفيذ الفعلي للالتزامات الدولية لضمان استدامة المتابعة بين الدورات المتعاقبة وتوفير رصد دقيق للواقع.

https://expresstv.ma/en-vedette/133125/

بلكوش يبرز مقاربة المغرب في التفاعل مع آليات حقوق الإنسان..



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان يومه الجمعة، محمد الحبيب بلكوش، أن المغرب ينظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها أداة لتحسين العمل العمومي ومواكبة الإصلاحات الوطنية، إلى جانب دورها كآلية دولية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان.

وأوضح بلكوش، خلال افتتاح ورشة دولية للتفكير بالرباط حول موضوع "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن هذه الرؤية دفعت المملكة إلى اعتماد مقاربة مؤسساتية تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المندوبية الوزارية تضطلع بدور الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تنسيق جهود مختلف المتدخلين وتعزيز التكامل بينهم لضمان الوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان.
كما أبرز أن دستور سنة 2011 شكل محطة أساسية في تعزيز منظومة الحقوق والحريات، مشيرا إلى أن المملكة واصلت، تحت قيادة الملك محمد السادس، مسار ترسيخ دولة القانون وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.
من جهته، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور الذي لعبه المغرب منذ إطلاق آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن الورشة تشكل مناسبة لتقييم التحديات التي تواجه منظومة حقوق الإنسان قبل انطلاق الجولة الخامسة من الاستعراض.

وشدد المسؤول الأممي على أهمية مواكبة الدول في تنفيذ التوصيات التي تقبلها خلال عملية الاستعراض، مؤكدا أن مسؤولية الدول لا تنتهي بمجرد تلقي التوصيات، بل تمتد إلى تنفيذها وتتبع آثارها على أرض الواقع.

وتنظم هذه الورشة على مدى يومين بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة UPR Info، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول وخبراء دوليين من 28 دولة.

وتهدف التظاهرة إلى تقييم حصيلة الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل واستشراف آفاق الجولة الخامسة، من خلال مناقشة الجوانب التقنية والإجرائية للآلية وسبل تعزيز فعاليتها وتأثيرها في حماية حقوق الإنسان.

https://i3lamtv.com/160646

بلكوش: المغرب اعتمد مقاربة مندمجة لتتبع توصيات حقوق الإنسان الدولية



كد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المملكة المغربية اعتمدت مقاربة مؤسساتية مندمجة لتتبع وتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية، في إطار رؤية تقوم على التنسيق والتشاور وتعزيز الالتقائية بين مختلف الفاعلين المعنيين.

وأوضح بلكوش، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن المغرب لا يتعامل مع هذه الآلية باعتبارها مجرد أداة للتقييم الدولي، بل باعتبارها رافعة أساسية لتحسين العمل العمومي ودعم مسار الإصلاحات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذه المقاربة مكنت من ترسيخ آليات للتتبع والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية، بما يضمن مواكبة مختلف التوصيات الأممية وتفعيلها على أرض الواقع، مشيرا إلى الدور الذي تضطلع به المندوبية الوزارية باعتبارها الآلية الوطنية المكلفة بالتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

واستحضر المسؤول الحكومي التجربة المغربية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، لاسيما بعد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، معتبرا أن هذا الإطار الدستوري شكل أساسا لتطوير السياسات العمومية ذات الصلة وتعزيز منظومة دولة القانون.

وشدد المسؤول الأممي على أهمية مواكبة الدول في تنفيذ التوصيات التي تقبلها خلال عملية الاستعراض، مؤكدا أن مسؤولية الدول لا تنتهي بمجرد تلقي التوصيات، بل تمتد إلى تنفيذها وتتبع آثارها على أرض الواقع.

وتنظم هذه الورشة على مدى يومين بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة UPR Info، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول وخبراء دوليين من 28 دولة.

وتهدف التظاهرة إلى تقييم حصيلة الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل واستشراف آفاق الجولة الخامسة، من خلال مناقشة الجوانب التقنية والإجرائية للآلية وسبل تعزيز فعاليتها وتأثيرها في حماية حقوق الإنسان.

https://satv.ma

بلكوش: احتضان الرباط لورشة دولية حول حقوق الإنسان يعكس الثقة في التجربة المغربية



أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن اختيار المغرب لاحتضان ورشة دولية للتفكير حول آلية الاستعراض الدوري الشامل يعكس الثقة التي تحظى بها المملكة كفضاء للحوار والتشاور في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح بلكوش، خلال افتتاح أشغال الورشة المنعقدة بالرباط يومي 5 و6 يونيو 2026، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أصبحت، بعد عشرين سنة من إحداثها، إحدى أبرز الآليات الأممية التي ساهمت في تعزيز ثقافة التقييم والشفافية وتشجيع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية بمختلف الدول.

وأشار إلى أن التحدي الأساسي لم يعد يقتصر على إصدار التوصيات، بل يكمن في تنفيذها على أرض الواقع وتحويلها إلى مكاسب ملموسة لفائدة المواطنين، مبرزاً أهمية إشراك مختلف الفاعلين والمؤسسات في تتبع هذا المسار.

كما استعرض المسؤول الحقوقي أبرز الإصلاحات التي باشرها المغرب خلال العقدين الأخيرين، من بينها تعزيز الحقوق والحريات، وتطوير منظومة العدالة الانتقالية، وترسيخ مبادئ المساواة والتنوع الثقافي، مؤكداً أن المملكة تعتبر آلية الاستعراض الدوري الشامل رافعة لدعم الإصلاحات الوطنية وتحسين السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان.

وشدد المسؤول الأممي على أهمية مواكبة الدول في تنفيذ التوصيات التي تقبلها خلال عملية الاستعراض، مؤكدا أن مسؤولية الدول لا تنتهي بمجرد تلقي التوصيات، بل تمتد إلى تنفيذها وتتبع آثارها على أرض الواقع.

وتنظم هذه الورشة على مدى يومين بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة UPR Info، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول وخبراء دوليين من 28 دولة.

وتهدف التظاهرة إلى تقييم حصيلة الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل واستشراف آفاق الجولة الخامسة، من خلال مناقشة الجوانب التقنية والإجرائية للآلية وسبل تعزيز فعاليتها وتأثيرها في حماية حقوق الإنسان.

https://aabbir.com

بلكوش: الاستعراض الدوري الشامل رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المغرب لا يعتبر الاستعراض الدوري الشامل مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا، رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

وأبرز السيد بلكوش، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن هذه القناعة قادت المغرب إلى بلورة تدريجية لمقاربة مؤسساتية مندمجة، تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، تطرق السيد بلكوش إلى الدور الذي تضطلع به المندوبية بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى التجربة المغربية في مجال تعزيز حقوق الانسان، لاسيما من خلال اعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات.

وبعد أن أكد أن المغرب تمكن، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من تعزيز دولة القانون، وتوطيد منظومة حقوق الإنسان، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، كتوجهات استراتيجية ثابتة وراسخة، أشار المندوب الوزاري إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية.

وسجل أن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير يعكس الثقة الموضوعة في المغرب كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان، مضيفا أنه يعكس، أيضا، الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وسجل السيد بلكوش أن الاستعراض الدوري الشامل، على مر الجولات السابقة، ساهم في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة، وتشجيع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان.
من جانبه، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور المحوري الذي يضطلع به المغرب، منذ البداية، في صياغة قواعد وروح الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن هذه الورشة هي لحظة مناسبة لتقييم الوضع ومواجهة التحديات التي تعترض منظومة حقوق الإنسان قبيل الدورة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

كما شدد على الحاجة إلى إعادة تقييم مفهوم "عالمية" الاستعراض الدوري الشامل، وما إذا كان ينبغي أن يعني المشاركة الفعلية الشاملة أم مجرد الالتزام النظري بها، مبرزا أن إعادة تقييم هذا المفهوم لن تشكل مستقبل الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل والأساس الأوسع لحقوق الإنسان الذي يرتكز عليه.

وبخصوص أهمية تتبع مآلات ما بعد الاستعراض الدوري الشامل، شدد رئيس المجلس على أن مسؤولية الدول لا تنتهي عندما تتلقى التوصيات، بل ينبغي دعمها بشكل أفضل في تنفيذ التوصيات التي قبلتها، لافتا إلى الحاجة الملحة إلى منح دور أكثر تحديدا لمؤسسات لحقوق الإنسان المعتمدة.

وتنظم هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، على مدى يومين، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض، ورصد الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة باستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

https://safir.com

الحبيب بلكوش يدعو إلى جعل حقوق الإنسان أكثر تأثيرا في السياسات العمومية



شدد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، على ضرورة الانتقال بآلية الاستعراض الدوري الشامل من مرحلة التقييم والتوصية إلى مرحلة أكثر فاعلية ترتكز على التنفيذ الملموس. مؤكدا أن التحدي الحقيقي اليوم لم يعد في إنتاج التوصيات، بل في تحويلها إلى أثر واقعي ينعكس على حياة المواطنين.

وجاء ذلك في كلمة ألقاها اليوم بالرباط، بمناسبة افتتاح ورشة التفكير الدولية حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان". المنظمة بشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "يو بي آر إنفو". وذلك بحضور دبلوماسيين وخبراء وممثلي منظمات أممية ومؤسسات وطنية.

مرحلة مفصلية في مسار الآلية الأممية

وأوضح بلكوش أن هذا اللقاء ينعقد في سياق خاص يتزامن مع اقتراب الذكرى العشرين لإحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل. ومع اختتام الجولة الرابعة، معتبرا أن هذه اللحظة تشكل فرصة لإعادة تقييم منجزات هذه الآلية وتحدياتها المستقبلية.

وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل، خلال عقدين من الزمن، أثبت أنه من أبرز الابتكارات المؤسساتية داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. بفضل طابعه الشمولي القائم على الحوار والتعاون بين الدول. مما ساهم في ترسيخ الثقة تدريجيا بين مختلف الأطراف وتعزيز تبادل التجارب والممارسات الفضلى.

ثقافة الأثر

وأشار بلكوش إلى أن الجولات السابقة أسهمت في ترسيخ ثقافة التقييم والمساءلة. وشجعت عددا من الدول على إدخال إصلاحات تشريعية ومؤسساتية. والانضمام إلى اتفاقيات دولية جديدة، وتطوير آليات المتابعة الوطنية.

غير أنه شدد في المقابل على أن التحدي المركزي اليوم يتمثل في ضعف تنفيذ التوصيات على أرض الواقع. داعيا إلى تعزيز "التملك الوطني" لهذه العملية من خلال انخراط أوسع للمؤسسات الوطنية في جميع مراحل الاستعراض. من الصياغة إلى التتبع والتنفيذ.

واعتبر أن فعالية حقوق الإنسان تظل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر إدماجا وصمودا. مشيرا إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل أداة محورية لربط الالتزامات الدولية بالسياسات العمومية الوطنية.

إصلاحات هيكلية

وتوقف بلكوش عند التجربة المغربية في هذا المجال. مؤكدا أن المملكة جعلت من حقوق الإنسان خيارا استراتيجيا بفضل الرؤية الملكية. من خلال إصلاحات مهيكلة شملت تعزيز دولة القانون، وتوسيع الحريات، وتكريس المساواة، والاعتراف بالتنوع الثقافي.

وأبرز أن هذه الدينامية تجسدت في مسار العدالة الانتقالية عبر هيئة الإنصاف والمصالحة. وفي دستور 2011 الذي عزز منظومة الحقوق والحريات، إضافة إلى إدماج حقوق الإنسان في السياسات التنموية. خاصة عبر النموذج التنموي الجديد.

وأضاف أن المغرب لا ينظر إلى الاستعراض الدوري الشامل كآلية تقييم دولية فقط. بل كأداة لتحسين العمل العمومي ودعم الإصلاحات الوطنية بشكل مستمر.

آليات وطنية لتعزيز التنفيذ والمتابعة

وفي هذا السياق، أبرز بلكوش أهمية إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها آلية وطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع. موضحا أنها تضطلع بدور تنسيقي بين مختلف الفاعلين لضمان التزام المملكة بتعهداتها الدولية.

كما أشار إلى تنامي الاعتراف الأممي بدور هذه الآليات الوطنية. باعتبارها رافعة أساسية لضمان تحويل التوصيات الدولية إلى سياسات عمومية قابلة للقياس والتنفيذ.

ودعا إلى تعزيز هذه المقاربة من خلال تطوير أدوات التتبع، وتحسين جودة التنسيق. واستثمار التحول الرقمي في متابعة التوصيات وتقييم أثرها، مع ضمان احترام المعايير الحقوقية.

التعاون الدولي

كما شدد المسؤول المغربي على أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات، خاصة في إطار التعاون جنوب- جنوب والشبكات الإقليمية. معتبرا أن الورشة تشكل فضاء لتقاسم التجارب واستكشاف حلول مبتكرة لتعزيز فعالية الآلية الأممية.

واعتبر أن احتضان المغرب لهذا اللقاء الدولي يعكس الثقة في دوره كمنصة للحوار والتشاور في قضايا حقوق الإنسان. ويجسد التزامه بدعم المبادرات الرامية إلى تطوير الآليات الأممية وجعلها أكثر تأثيرا.

استعراض أكثر فاعلية

وشدد بلكوش على أن الهدف النهائي من تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل ليس تقنيا أو إجرائيا. بل إنساني بالأساس، يتمثل في جعل حقوق الإنسان واقعا ملموسا دون تمييز. داعيا إلى الخروج من هذه الورشة بمقترحات عملية تعزز فعالية الآلية في مرحلتها المقبلة.

تليكسبريس
موقع اخباري مستقل
https://telexpresse.com/478273.html

إشادة بدور المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد 20 سنة من إحداثها



أكد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، أن المملكة المغربية تضطلع بدور رائد في آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن المغرب "فاعل أساسي ومحوري" داخل المجلس.

وشدد السيد سوريوديبورو، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش مشاركته في ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل المنظمة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، على أن الخبرة التي راكمها المغرب والمصداقية التي يحظى بها، تشكلان رصيدا من شأنه الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وتشجيع تقاسم التجارب والخبرات بين مختلف البلدان.

وفي هذا الصدد، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان باستضافة المملكة لورشة التفكير الدولية رفيعة المستوى، والتي تتزامن مع الذكرى العشرين لتأسيس مجلس حقوق الإنسان واختتام الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. واعتبر أن المملكة، باحتضانها لورشة التفكير الدولية التي تسعى إلى دراسة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل استنادا إلى خلاصات تقييمات الدورات السابقة، توفر فضاء

ملائما للانخراط في تفكير عميق وتبادل صريح لوجهات النظر، في وقت يستعد فيه المجتمع الدولي لبدء الجولة الخامسة من هذه الآلية.
وذكر في هذا السياق، برئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان سنة 2024، ما يعكس المكانة التي تحظى بها المملكة وقدرتها المؤكدة على تقريب وجهات النظر بشأن تعزيز حقوق الإنسان.
وبعد أن أشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل آلية أساسية للتعلم المتبادل بين الدول الأعضاء، سلط رئيس مجلس حقوق الإنسان الضوء على مساهمة المغرب في تعزيز التعاون الدولي باعتباره فاعلا يحظى بالمصداقية على الساحة الدولية.

كما رحب السيد سوريوديبورو باستضافة المملكة، في عام 2027، لاجتماع الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، مسجلا أن الاجتماعات التنسيقية المقبلة ستوجه الاهتمام نحو تحقيق أثر ملموس وقابل للقياس على أرض الواقع.
وأوضح، في هذا الصدد، أن مجمل هذا المسار ينبغي أن يتمحور حول العنصر البشري، من أجل ضمان حماية كرامة الإنسان وقدرة المواطنين على المساهمة بشكل فعال في تنمية مجتمعاتهم.

وتنظم هذه الورشة الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري بالرباط، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info).

وتعرف الورشة مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

https://www.bilwadeh.com

زنيبر يبرز دور المغرب في تعزيز الاستعراض الدوري الشامل



سلط السفير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيبر، اليوم الجمعة بالرباط، الضوء على خبرة المملكة المغربية والتزامها ودورها في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأبرز السفير، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل المنظمة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، جهود المغرب الحثيثة والمستمرة في هذا المجال، بدءا من دوره كميسر لإنشاء هذه الآلية بين عامي 2006 و2007، وتطوير آلياتها المتعاقبة وصولا إلى مشاركته كميسر مساعد عام 2022.
وبعد أن سجل أن مساهمة المغرب في تقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل "تنبثق من إيمانه بأهمية هذا المسار الإيجابي في ترسيخ والارتقاء بحقوق الإنسان"، اعتبر زنيبر أن الدول قيد الاستعراض الدوري الشامل تتحمل، على وجه الخصوص، مسؤولية إدارة عملية تشاركية حقيقية لصياغة التقارير، تشمل الوكالات الحكومية، والشركاء المؤسساتيين الآخرين، مثل البرلمانات، والوسطاء، والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، اعتبر أن إنشاء آلية وطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة يعد خطوة مهمة في هذا الصدد وإحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها المغرب طوال الدورة الحالية للاستعراض الدوري الشامل، مسلطا الضوء على الإمكانات الكبيرة للتعاون بين الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة.

وأشار زنيبر إلى أن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع حققت بالفعل خطوات مهمة في إنشاء آليات التنسيق كجزء من خطة عملها، مسجلا أنها ستضطلع بدور مهم في هذا الصدد، من خلال نشر أفضل الممارسات في ما يتعلق بإعداد التقارير وصياغة التوصيات.

كما تطرق إلى الجوهر الحقيقي للاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يجسد مساحة للحوار البناء والتفكير والتبادل والتعاون في مجال الحلول القابلة للتطبيق لأكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحا بين الدول، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.

وبخصوص التحديات التكنولوجية، شدد السفير على الضرورة الملحة لتسريع التفكير في كيفية جعل التكنولوجيات الجديدة، لاسيما الذكاء الاصطناعي، حافزا لتعزيز حقوق الإنسان، معتبرا أن هذه التقنيات تؤثر على حقوق الإنسان بطرق متنوعة، حيث تشكل من جهة ناقلا للتنمية المستدامة، غير أنها في المقابل، تثير قضايا خطيرة في مجالات الخصوصية، والتوظيف، والتمييز، ونشر خطاب الكراهية.

من جانبها، أكدت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جولييت دو ريفيرو، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت على مدى دورات متتالية مكانتها كأداة محورية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان، ومنصة فريدة للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول وتعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان.
وأبرزت أن الطابع الشامل للآلية، بمشاركة مختلف الفاعلين، يجعل منها فضاء لمعالجة قضايا حقوق الإنسان من خلال التعاون والمسؤولية المشتركة والحلول العملية.

وتناولت السيدة دو ريفيرو مراحل تطور الاستعراض الدوري الشامل تدريجيا من خلال التعديلات التي همته منذ الدورة الأولى لتعزيز كفاءته وطابعه الشمولي، سواء من خلال التعديلات الرسمية أو تلك القائمة على الممارسة، مشددة على أن جميع هذه التعديلات تمت في احترام كامل للمبادئ والأهداف الأساسية للاستعراض الدوري الشامل.

كما أعربت عن أملها في أن تفضي النقاشات الجارية إلى بلورة مقترحات عملية لتعزيز تنفيذ التوصيات وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين، بما يرسخ مكانة الاستعراض الدوري الشامل كإحدى قصص النجاح في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهتها، استعرضت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، خلاصة نتائج استمارة قامت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

بإعدادها، بتعاون مع المنظمة، بهدف تجميع وجهات نظر مختلف الفاعلين المنخرطين في آلية الاستعراض الدوري الشامل أو المعنيين بها.
وتهدف هذه الاستمارة إلى رصد التصورات والتجارب والأولويات ذات الصلة بهذه الآلية الأممية، وتحديدها بشكل قابل للقياس، بما يسمح باستجلاء الاتجاهات العامة، ونقاط الالتقاء والاختلاف، وكذا الأولويات العملية التي من شأنها إغناء النقاشات المتعلقة بالجولة المقبلة.

وفي هذا الإطار، أبرزت السيدة مبيكاي أن المستجوبين "اعتبروا أن هذه الآلية لا تزال تعتبر آلية عالمية وتعاونية تتيح رؤية سياسية واضحة لقضايا حقوق الإنسان، وتساهم في إحداث تغييرات على المستوى الوطني"، مسجلة أن الرهان الأساسي الذي أبرزته مختلف وجهات النظر لا يتعلق بجدوى الآلية مقارنة بغيرها، بقدر ما يرتبط بضرورة تعزيز قدرتها على ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة ومستدامة وقابلة للقياس وموثقة.

وتنظم هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، على مدى يومين، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة (UPR Info) غير الحكومية، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتقييم والتفكير الهادف والاستراتيجي وتبادل الآراء بمناسبة قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية الجولة الخامسة للاستعراض، ورصد الجوانب التقنية والإجرائية لهذه الآلية انطلاقا من الخلاصات التقييمية للدورات السابقة باستحضار مختلف النقاشات المتعلقة بضرورة ضمان فعالية أكبر لها.

يذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 يوم 15 مارس 2006، باعتبارها عملية فريدة تقودها الدول الأطراف في الأمم المتحدة، برعاية مجلس حقوق الإنسان.

العرب

https://alarab.co.uk

حين تتحول الرباط إلى ورشة عالمية لإصلاح المنظومة الحقوقية



سعيد التمسماني
محلل سياسي مغربي

لم يعد حضور المغرب في النقاشات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان يقتصر على الدفاع عن حصيلته الوطنية أو عرض تجربته الإصلاحية، بل بات يتجاوز ذلك نحو المساهمة الفعلية في صياغة مستقبل المنظومة الحقوقية الدولية نفسها. وهذا ما أكدته ورشة التفكير الدولية التي احتضنتها الرباط لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد عشرين سنة من إحداثها، والتي تحولت من مجرد لقاء تقني إلى منصة دولية للتفكير الجماعي في سبل تطوير واحدة من أهم الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان.

فالرسالة الأساسية التي خرجت بها هذه التظاهرة الدولية لا تتعلق فقط بمستقبل آلية الاستعراض الدوري الشامل، بل تكمن في الاعتراف المتزايد بالدور الذي أصبح المغرب يؤديه كفاعل موثوق داخل المنظومة الحقوقية الأممية. إذ لم يعد يُنظر إلى المملكة باعتبارها موضوعًا للتقييم الدولي فحسب، بل باعتبارها شريكًا يساهم في إنتاج الأفكار والحلول والاقتراحات الكفيلة بتعزيز فعالية الآليات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويكتسي هذا التحول دلالة خاصة بالنظر إلى المسار الإصلاحي الذي راكمه المغرب خلال العقود الأخيرة تحت قيادة الملك محمد السادس، حيث شهدت المملكة إصلاحات دستورية ومؤسساتية عميقة عززت دولة الحق والقانون ووسعت مجال الحريات والحقوق، ورسخت مقاربة تجعل حقوق الإنسان جزءًا من السياسات العمومية وليس مجرد التزامات قانونية أو شعارات سياسية.

لقد أظهرت النقاشات التي شهدتها الرباط أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه آلية الاستعراض الدوري الشامل لم يعد مرتبطًا بإنتاج التوصيات أو تقييم الأوضاع الحقوقية فقط، وإنما بمدى قدرتها على إحداث أثر ملموس في حياة المواطنين. وهنا يبرز مجددًا التوجه المغربي الذي يدعو إلى الانتقال من منطق التقييم النظري إلى منطق النتائج العملية، عبر ربط الالتزامات الحقوقية بالسياسات العمومية والموارد المتاحة والقدرة على التنفيذ.

ومن هذا المنطلق، تبدو المقاربة المغربية أكثر واقعية من العديد من المقاربات التقليدية التي تركز على المؤشرات الشكلية دون التوقف عند أثرها الفعلي على التنمية والعدالة الاجتماعية وجودة الخدمات العمومية. فحقوق الإنسان في التصور المغربي ليست معزولة عن التنمية الاقتصادية أو الإدماج الاجتماعي أو الحكامة الجيدة، بل تشكل جزءًا من رؤية شاملة تعتبر كرامة المواطن وحقوقه محورًا لأي مشروع تنموي ناجح.

ولعل ما يمنح هذا اللقاء الدولي أهمية إضافية هو الإشادة الصريحة التي صدرت عن مسؤولين أمميين وخبراء دوليين بمستوى التنظيم وجودة النقاشات والمخرجات المنتظرة. فاعتبار الرباط نقطة انطلاق فكرية للجولة الخامسة من الاستعراض الدوري الشامل يعكس المكانة التي أصبحت تحتلها المملكة داخل دوائر القرار الحقوقي الدولي، كما يؤكد أن التجربة المغربية باتت تحظى باهتمام متزايد باعتبارها نموذجًا يسعى إلى التوفيق بين متطلبات الإصلاح الحقوقي والاستقرار المؤسساتي والتنمية الشاملة.

في عالم يشهد تصاعد الأزمات والنزاعات وتزايد التحديات المرتبطة بحماية الحقوق والحريات، يبرز المغرب كصوت يدعو إلى الحوار والتعاون وتقاسم الخبرات بدل منطق المواجهة والاستقطاب. ومن هنا تكتسب المبادرة المغربية أهميتها الحقيقية؛ فهي لا تسعى فقط إلى تطوير آلية أممية، بل تكرس رؤية تجعل من حقوق الإنسان مجالًا للتعاون الدولي المنتج، وأداة لبناء الثقة بين الدول، ومدخلًا لتعزيز التنمية والاستقرار.

إن ما شهدته الرباط خلال الأيام الماضية يؤكد أن المغرب لم يعد مجرد مشارك في النقاش الحقوقي العالمي، بل أصبح أحد المساهمين في توجيه مساراته المستقبلية. وهي مكانة تعكس نضج التجربة الوطنية، وتؤكد أن الإصلاحات التي قادها الملك محمد السادس مكنت المملكة من الانتقال من موقع المتلقي إلى موقع الشريك المؤثر في صياغة أجندة حقوق الإنسان على المستوى الدولي.



إصلاحات عززت دولة الحق والقانون

مجلة نادي الصحافة
Magazine Club de Press
WWW.CLUBDEPRESS.COM

https://www.clubdepress.com/?p=200724

المغرب يضطلع بدور رائد في آلية الاستعراض الدوري الشامل



أكد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، أن المملكة المغربية تضطلع بدور رائد في آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن المغرب "فاعل أساسي ومحوري" داخل المجلس.

وشدد السيد سوريوديبورو، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش مشاركته في ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل المنظمة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، على أن الخبرة التي راكمها المغرب والمصداقية التي يحظى بها، تشكلان رصيدا من شأنه الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وتشجيع تقاسم التجارب والخبرات بين مختلف البلدان.

وفي هذا الصدد، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان باستضافة المملكة لورشة التفكير الدولية رفيعة المستوى، والتي تتزامن مع الذكرى العشرين لتأسيس مجلس حقوق الإنسان واختتام الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.
واعتبر أن المملكة، باحتضانها لورشة التفكير الدولية التي تسعى إلى دراسة الجوانب التقنية والإجرائية لآلية الاستعراض الدوري الشامل استنادا إلى خلاصات تقييمات الدورات السابقة، توفر فضاء ملائما للانخراط في تفكير عميق وتبادل صريح لوجهات النظر، في وقت يستعد فيه المجتمع الدولي لبدء الجولة الخامسة من هذه الآلية.

وذكر في هذا السياق، برئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان سنة 2024، ما يعكس المكانة التي تحظى بها المملكة وقدرتها المؤكدة على تقريب وجهات النظر بشأن تعزيز حقوق الإنسان.
وبعد أن أشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل آلية أساسية للتعلم المتبادل بين الدول الأعضاء، سلط رئيس مجلس حقوق الإنسان الضوء على مساهمة المغرب في تعزيز التعاون الدولي باعتباره فاعلا يحظى بالمصداقية على الساحة الدولية.

كما رحب السيد سوريوديبورو باستضافة المملكة، في عام 2027، لاجتماع الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، مسجلا أن الاجتماعات التنسيقية المقبلة ستوجه الاهتمام نحو تحقيق أثر ملموس وقابل للقياس على أرض الواقع.
وأوضح، في هذا الصدد، أن مجمل هذا المسار ينبغي أن يتمحور حول العنصر البشري، من أجل ضمان حماية كرامة الإنسان وقدرة المواطنين على المساهمة بشكل فعال في تنمية مجتمعاتهم.

وتنظم هذه الورشة الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري بالرباط، بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info).

وتعرف الورشة مشاركة مسؤولين بمجلس حقوق الإنسان، من بينهم رئيس المجلس، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس، جولييت دو ريفارو، إلى جانب ممثلين عن عدد من الدول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

https://www.medmarmedia.com

الرباط تحتضن ورشة دولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعالية منظومة حقوق الإنسان

تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب منظمة دولية غير حكومية متخصصة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، يومي 5 و6 يونيو الجاري، ورشة تفكير دولية رفيعة المستوى مخصصة لتقييم هذه الآلية الأممية واستشراف آفاق تطويرها.
وتنعقد هذه الورشة تحت شعار: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، في سياق يتزامن مع قرب انتهاء الجولة الرابعة وبداية التحضير للجولة الخامسة من هذه الآلية الأممية.

ويشارك في هذا اللقاء عدد من المسؤولين البارزين داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من بينهم رئيس مجلس حقوق الإنسان، سيدهارطو سوريوديبو، ورئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بالمجلس جولييت دو ريفارو، إضافة إلى ممثلين عن دول من مختلف القارات وخبراء دوليين ينتمون إلى 28 دولة.

وتهدف هذه الورشة إلى توفير فضاء للتفكير الاستراتيجي وتبادل الخبرات حول سبل تعزيز نجاعة آلية الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها إحدى أهم أدوات التقييم الأممي في مجال حقوق الإنسان، من خلال رصد الجوانب التقنية والإجرائية للآلية، واستحضار خلاصات الدورات السابقة والتحديات المرتبطة بتنزيل توصياتها على أرض الواقع.

كما سيتم خلال هذا اللقاء تقديم خلاصات تقييمية وآراء جرى جمعها عبر استمارة دولية أعدتها المندوبية الوزارية بشراكة مع منظمة "يو بي آر أنفو"، وتم تعميمها على 146 دولة ومنظمة دولية غير حكومية وخبراء دوليين، بهدف تعزيز مقاربة تشاركية في تقييم أداء الآلية.
وسيناقش المشاركون كذلك مدى فعالية الاستعراض الدوري الشامل في تحسين أوضاع حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء، مع التركيز على تبادل الممارسات الفضلى في مجالات التنسيق الوطني، وتعزيز القدرات المؤسسية، وضمان تتبع وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وتأتي هذه المبادرة في إطار الدينامية الدولية الرامية إلى تقوية منظومة حقوق الإنسان، حيث تم اعتماد آلية الاستعراض الدوري الشامل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 بتاريخ 15 مارس 2006، باعتبارها آلية فريدة يقودها الأعضاء تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان، وتهدف إلى تقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بشكل دوري وشامل.

https://www.maroc7.ma

بلكوش بالرباط: الاستعراض الدوري الشامل أداة لمواكبة الإصلاحات الحقوقية بالمغرب



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المملكة المغربية لا تنظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل كأداة دولية جامدة للتقييم، بل تعتبرها رافعة ديناميكية للتحسين المستمر للعمل العمومي ودعامة أساسية لمواكبة الأوراش والإصلاحات الوطنية.

وأوضح السيد بلكوش، في كلمة افتتح بها أشغال ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل، المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن هذه الرؤية المتكاملة مكنت المغرب من صياغة مقاربة مؤسساتية مندمجة تعتمد التنسيق والتشاور الدائمين لتتبع التوصيات الأممية. وأبرز الدور المحوري للمندوبية بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، مستعرضاً المكتسبات الدستورية للمملكة لاسيما وثيقة 2011، وما تحقق في سياق ترسيخ دولة القانون وتوسيع المشاركة المواطنة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وسجل المندوب الوزاري أن احتضان المغرب لهذه الورشة يعكس من جهة الثقة الدولية في المملكة كفضاء آمن للحوار والبحث عن حلول مشتركة، ويوضح من جهة أخرى الإرادة السياسية الراسخة للبلاد في دعم الآليات الأممية. كما أشار إلى أن هذه الآلية نجحت عبر جولاتها في إرساء ثقافة الشفافية والمساءلة ودفع الدول نحو ملاءمة تشريعاتها.

من جانبه، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور التاريخي والريادي للمغرب في صياغة روح وقواعد الاستعراض الدوري الشامل منذ بداياته. ودعا رضا سوريوديبورو إلى ضرورة إعادة تقييم مفهوم "عالمية" هذه الآلية ليتجاوز الالتزام النظري نحو المشاركة الفعلية، مشدداً على أن مسؤولية الدول لا تنتهي بتبني التوصيات، بل تقتضي مواكبتها لتنفيذها على أرض الواقع، مع منح أدوار أكثر تحديداً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة.

يُذكر أن هذه الورشة الدولية الهامة، التي تمتد على مدى يومين، تنظم بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية غير الحكومية "(UPR Info)"، وتشهد مشاركة واسعة لخبراء وممثلين دوليين ينتمون لـ 28 دولة من مختلف القارات. وتهدف الورشة إلى رصد وإجراء تقييم استراتيجي وشامل للجانبين التقني والإجرائي للآلية، تزامناً مع قرب اختتام الجولة الرابعة واستشرافاً لتحديات الجولة الخامسة.

حقوق إنسان.. تنويه بالمقاربة المغربية في ختام ورشة آلية الاستعراض الدوري الشامل

جرى التنويه بالدور الذي تضطلع به المملكة المغربية في المساهمة البناءة في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، 20 سنة بعد إحداثها، باعتبارها فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم، وذلك خلال ورشة التفكير الدولية لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي اختتمت أشغالها أمس السبت بالرباط.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن المشاركين في هذه الورشة التي نظمت حول موضوع: "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، انكبوا على مدى يومين، على بحث أهمية تجويد وتطوير هذه الآلية الحقوقية التي حثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ إحداثها عام 2006، على القيام بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها وشجعت أخرى على الانضمام لاتفاقيات تعاقدية.

وأضاف المصدر ذاته، أن، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، نوه بنوعية النقاشات التي ميزت أشغال الورشة الدولية التي خصصت لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بحضور مسؤولين أممين وشخصيات حقوقية وخبراء دوليين ينتمون إلى مختلف الدول، مشيدا بمستوى تقاسم التقييمات والتجارب والممارسات الفضلى بين الأطراف المشاركة.

وأوضح المندوب الوزاري حرص المملكة، التي أطلقت مسلسل الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تعزيز دولة الحق والقانون وتثمين المكتسبات وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

وجدد السيد بلكوش تأكيد المغرب على الالتزام بدعم الاستعراض الدوري الشامل كآلية مهمة ساهمت المملكة في إحداثها، معتبرا أن تطوير هذه المنظومة شأن جماعي ويهم كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة ويحتاج إلى تقييم حقيقي يوازن بين حجم الالتزامات ونوعية الوسائل والإمكانيات المرصودة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

كما أشار إلى ضرورة اعتماد مقاربة شمولية وواقعية ومندمجة تضمن الانتقال إلى تحسين الأداء العمومي وتجويده في مجال حقوق الإنسان، مسجلا أن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل لا يتوقف عند التقييم فحسب، بل يتطلب إحداث الأثر في الواقع المعاش للمواطنين، ما يفرض إرادة سياسية والعمل على دمج كافة حقوق الإنسان في السياسات العمومية، لبلوغ التغيير الحقيقي.

وأبرز البلاغ أن المندوب الوزاري جدد انخراط المملكة في دعم هذه الآلية الأممية وتقديم الاقتراحات لتطويرها والمساهمة في الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

من جانبها، اعتبرت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، جولييت دي ريفيرو، أن المغرب، من خلال تنظيمه هذه الورشة، وضع اللبنة الأساسية لبدء الجولة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل.

وأوضحت السيدة دي ريفيرو أن الورشة حققت أهدافها لأنها شكلت فرصة لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وفتحت مجالات التعاون المثمر ورصدت مداخل للإصلاح المنشود والانتظارات التي ولدتها التجارب الدولية.

وفي الإطار نفسه، أشادت المديرة التنفيذية للمنظمة الدولية غير الحكومية المتخصصة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info)، منى مبيكاي، بمستوى النقاش الذي ميز الورشة، معربة استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الجهات ومصاحبتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتقوية التعاون الحقوقي الدولي وضمان تحقيق نتائج حقيقية وملموسة في هذا المجال وضمان الانخراط الإيجابي في ذلك.

كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، وباقي المشاركين بجودة اللقاء الدولي وأهميته في هذه الظرفية الصعبة، وضرورة إيجاد مداخل لمخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان.

https://www.maroc24.com

السيد زنيبر يبرز خبرة المغرب والتزامه في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل



سلط السفير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيبر، اليوم الجمعة بالرباط، الضوء على خبرة المملكة المغربية والتزامها ودورها في مجال تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأبرز السفير، في كلمة خلال افتتاح ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل المنظمة تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، جهود المغرب الحثيثة والمستمرة في هذا المجال، بدءا من دوره كميسر لإنشاء هذه الآلية بين عامي 2006 و2007، وتطوير آلياتها المتعاقبة وصولا إلى مشاركته كميسر مساعد عام 2022.

وبعد أن سجل أن مساهمة المغرب في تقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل "تنبثق من إيمانه بأهمية هذا المسار الإيجابي في ترسيخ والارتقاء بحقوق الإنسان"، اعتبر السيد زنيبر أن الدول قيد الاستعراض الدوري الشامل تتحمل، على وجه الخصوص، مسؤولية إدارة عملية تشاركية حقيقية لصياغة التقارير، تشمل الوكالات الحكومية، والشركاء المؤسساتيين الآخرين، مثل البرلمانات، والوسطاء، والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي هذا السياق، اعتبر أن إنشاء آلية وطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة يعد خطوة مهمة في هذا الصدد وإحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها المغرب طوال الدورة الحالية للاستعراض الدوري الشامل، مسلطا الضوء على الإمكانات الكبيرة للتعاون بين الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة.

وأشار السيد زنيبر إلى أن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع حققت بالفعل خطوات مهمة في إنشاء آليات التنسيق كجزء من خطة عملها، مسجلا أنها ستضطلع بدور مهم في هذا الصدد، من خلال نشر أفضل الممارسات في ما يتعلق بإعداد التقارير وصياغة التوصيات.

كما تطرق إلى الجوهر الحقيقي للاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يجسد مساحة للحوار البناء والتفكير والتبادل والتعاون في مجال الحلول القابلة للتطبيق لأكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحا بين الدول، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.

وبخصوص التحديات التكنولوجية، شدد السفير على الضرورة الملحة لتسريع التفكير في كيفية جعل التكنولوجيات الجديدة، لاسيما الذكاء الاصطناعي، حافزا لتعزيز حقوق الإنسان، معتبرا أن هذه التقنيات تؤثر على حقوق الإنسان بطرق متنوعة، حيث تشكل من جهة ناقلا للتنمية المستدامة، غير أنها في المقابل، تثير قضايا خطيرة في مجالات الخصوصية، والتوظيف، والتمييز، ونشر خطاب الكراهية.

من جانبها، أكدت رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جولييت دو ريفيرو، أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أثبتت على مدى دورات متتالية مكانتها كأداة محورية لتقييم أوضاع حقوق الإنسان، ومنصة فريدة للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول وتعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان.

https://le0.ma/57644.html

المغرب في صلب النقاش الأممي.. إشادة دولية بتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المغرب لا ينظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها مجرد أداة دولية للتقييم، بل يعتبرها رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وآلية لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

وأوضح السيد بلكوش، في كلمة خلال افتتاح ورشة تفكير دولية حول الاستعراض الدوري الشامل تحت عنوان "ما بعد الجولة الرابعة: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، أن هذا التوجه مكن المغرب من بلورة مقاربة مؤسساتية مندمجة تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع توصيات آليات حقوق الإنسان الدولية.

وأشار إلى أن المندوبية الوزارية تضطلع بدور الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تنسيق جهود مختلف المتدخلين وتعزيز التكامل فيما بينهم، بما يضمن الوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، مبرزاً في السياق ذاته التجربة المغربية في هذا المجال، خاصة بعد اعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات.

وأكد بلكوش أن المغرب، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تمكن من تعزيز دولة القانون وتوطيد منظومة حقوق الإنسان وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، باعتبارها خيارات استراتيجية ثابتة.

كما أشار إلى تنويه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، واعتبارها رافعة أساسية لضمان فعالية التوصيات الدولية.
وسجل أن احتضان المغرب لهذه الورشة الدولية يعكس الثقة التي يحظى بها كفضاء للحوار وتبادل الخبرات والبحث عن حلول مشتركة في مجال حقوق الإنسان، كما يجسد الإرادة السياسية للمملكة لدعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز نجاعة وفعالية الآليات الأممية ذات الصلة.

وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل ساهم عبر مختلف جولاته في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة، وتشجيع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، وتطوير آلياتها الوطنية وتعزيز مشاركة الفاعلين في مسارات حقوق الإنسان.

ومن جانبه، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور الذي اضطلع به المغرب منذ انطلاق هذه الآلية في صياغة قواعدها وتطوير آليات اشتغالها، معتبراً أن الورشة تشكل محطة لتقييم التجربة واستشراف تحديات المرحلة المقبلة.

كما دعا إلى إعادة التفكير في مفهوم "عالمية" الاستعراض الدوري الشامل، سواء من حيث المشاركة الفعلية أو الالتزام النظري، مؤكداً أن هذا النقاش يكتسي أهمية في تحديد مستقبل هذه الآلية وتعزيز أسس منظومة حقوق الإنسان.
وشدد المسؤول الأممي على أن مسؤولية الدول لا تنتهي عند تلقي التوصيات، بل تمتد إلى تنفيذها ومواكبتها، مع ضرورة دعمها بشكل أفضل وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتنظم هذه الورشة الدولية بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "UPR Info"، بمشاركة ممثلين وخبراء من 28 دولة، بهدف تقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل وتطوير أدائها مع اقتراب انطلاق الجولة الخامسة.

يشار إلى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أُحدثت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/251 بتاريخ 15 مارس 2006، وتعد عملية فريدة تُجرى تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ميديا15

https://media15.ma

المغرب يؤكد التزامه بجعل الاستعراض الدوري الشامل رافعة للإصلاح وتعزيز حقوق الإنسان

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الجمعة بالرباط، أن المغرب ينظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها أداة استراتيجية للتحسين المستمر للعمل العمومي، وليس مجرد آلية أممية للتقييم. وأوضح، خلال افتتاح ورشة دولية للتفكير حول "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل"، أن المملكة طورت مقاربة مؤسساتية مندمجة تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما يعزز وفاء المغرب بالتزاماته الدولية.

وأشار بلكوش إلى أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان تعززت بشكل ملحوظ منذ اعتماد دستور 2011، الذي كرس توسيع الحقوق والحريات وتعزيز دولة القانون والمشاركة المواطنة، مبرزا أن المندوبية تضطلع بدور محوري باعتبارها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع. كما سجل أن احتضان المغرب لهذه الورشة الدولية يعكس الثقة الدولية في المملكة كفضاء للحوار والتشاور بشأن قضايا حقوق الإنسان، إلى جانب الإرادة السياسية الراسخة لدعم فعالية الآليات الأممية ذات الصلة.
من جانبه، أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيدهارتو رضا سوريوديبورو، بالدور الذي لعبه المغرب منذ انطلاق آلية الاستعراض الدوري الشامل، معتبرا أن المرحلة الحالية تفرض إعادة تقييم مفهوم "العالمية" داخل هذه الآلية وضمان مشاركة فعلية

وشاملة للدول. وشدد على أهمية مواكبة الدول في تنفيذ التوصيات المقبولة، داعيا إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك خلال الورشة المنظمة بشراكة بين المندوبية الوزارية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة "UPR Info"، بمشاركة خبراء وممثلين عن 28 دولة.

https://www.taroudantpress.com

إشادة دولية بدور المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان



اختتمت بالرباط أشغال ورشة دولية خصصت لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، وسط تنويه بمساهمة المغرب في تطوير هذه الآلية الأممية وتعزيز فعاليتها بعد مرور عشرين سنة على إحداثها.

وشكل اللقاء مناسبة لتبادل الخبرات والتجارب بين مسؤولين أمميين وخبراء وفاعلين حقوقيين من عدة دول، حيث تم التطرق إلى سبل تجويد الآلية وتعزيز قدرتها على مواكبة الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، التزام المملكة بمواصلة دعم هذه المنظومة الأممية وتقديم مقترحات عملية لتطويرها، بما يساهم في تعزيز أثرها على واقع حقوق الإنسان.

كلمات مفتاحية: حقوق الإنسان، الاستعراض الدوري الشامل، الرباط، الأمم المتحدة، المغرب، محمد الحبيب بلكوش، الإصلاحات، التعاون الدولي.

https://le0.ma/57653.html

المغرب يدعو إلى نهج عملي لتنفيذ توصيات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

دعا عمر زنيبر، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة بجنيف، إلى ضرورة الانتقال بتوصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان من صياغات عامة إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، بما يضمن تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع.

وأكد زنيبر، اليوم الجمعة بمناسبة انعقاد ورشة التفكير الدولية حول الاستعراض الدوري الشامل، أن فعالية هذه الآلية ترتبط بقدرة الدول والفاعلين المعنيين على تحويل التوصيات إلى تدابير مؤسساتية وسياسات عمومية واضحة تعزز حماية الحقوق وترسخ مبادئ الحكامة الجيدة.
وأشار إلى أن المغرب اضطلع بدور مهم في إرساء هذه الآلية والمساهمة في تطويرها عبر مختلف مراحلها، إلى جانب دعمه المستمر لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، مبرزاً أن المملكة تُعد من بين المساهمين في الصندوق الطوعي المخصص للمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

وأضاف أن المغرب ينخرط في هذا المسار باعتباره مساراً إيجابياً يستحق التعزيز، داعياً إلى استحضار جوهر الآلية باعتبارها فضاءً للحوار البناء وتبادل الحلول العملية بين الدول من أجل تعزيز حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات.
وشدد السفير على أن المعيار الحقيقي لنجاح هذه الآلية يتمثل في مدى تحويل حقوق الإنسان إلى واقع ملموس في حياة المواطنين، مؤكداً ضرورة تعزيز التركيز على توصيات عملية تشمل، إلى جانب الجوانب القانونية، الآليات المؤسساتية الكفيلة بضمان التنفيذ الفعلي.

وأوضح أن الدول المعنية بالاستعراض تتحمل مسؤولية أساسية لضمان أثر هذه العملية، من خلال اعتماد مسار تشاركي في إعداد التقارير يشمل مختلف المؤسسات الحكومية والبرلمان وهيئات الوساطة ومكافحة الفساد، بما يعزز مصداقية ونجاعة هذا المسار.

كما أبرز أهمية تطوير التعاون بين الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع باعتبارها جسراً فعالاً بين جنيف والواقع الميداني، مشيراً إلى التقدم الذي أحرزته الشبكة الدولية لحقوق الإنسان في مجال تنسيق الممارسات وتبادل الخبرات.

ودعا زنيبر إلى التفكير في إعداد مرجعيات مشتركة لتوحيد فهم وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، على غرار مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما يضمن مزيداً من الانسجام والفعالية.

كما شدد على الحاجة إلى مقاربة تحليلية وتقييمية للتوصيات الصادرة خلال العقدين الماضيين، مع تطوير دراسات علمية لقياس الأثر الفعلي لحقوق الإنسان في مجالات متعددة، من بينها التعليم والصحة والسكن والحق في بيئة سليمة.
وفي السياق ذاته، دعا إلى تجاوز العزلة بين آلية الاستعراض الدوري الشامل وباقي مكونات منظومة حقوق الإنسان، مع تسريع إدماج التكنولوجيات الحديثة، وخاصة الذكاء الاصطناعي، كرافعة لتعزيز وحماية الحقوق.

ولفت إلى أن هذه التكنولوجيات تطرح في الوقت نفسه فرصاً وتحديات، ما يستدعي إدماج ضمانات حقوقية واضحة في توصيات الآلية، مع الاستفادة منها في تحسين تنفيذ ومتابعة تلك التوصيات.

https://alarab.co.uk

حين تتحول الرباط إلى ورشة عالمية لإصلاح المنظومة الحقوقية

الرباط تتحول إلى منصة دولية لإصلاح المنظومة الحقوقية حيث يشارك خبراء ومسؤولون أمميون في صياغة رؤية جديدة تجعل حقوق الإنسان جزءًا من التنمية الشاملة.

لم يعد حضور المغرب في النقاشات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان يقتصر على الدفاع عن حصيلته الوطنية أو عرض تجربته الإصلاحية، بل بات يتجاوز ذلك نحو المساهمة الفعلية في صياغة مستقبل المنظومة الحقوقية الدولية نفسها. وهذا ما أكدته ورشة التفكير الدولية التي احتضنتها الرباط لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد عشرين سنة من إحداثها، والتي تحولت من مجرد لقاء تقني إلى منصة دولية للتفكير الجماعي في سبل تطوير واحدة من أهم الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان.

فالرسالة الأساسية التي خرجت بها هذه التظاهرة الدولية لا تتعلق فقط بمستقبل آلية الاستعراض الدوري الشامل، بل تكمن في الاعتراف المتزايد بالدور الذي أصبح المغرب يؤديه كفاعل موثوق داخل المنظومة الحقوقية الأممية. إذ لم يعد يُنظر إلى المملكة باعتبارها موضوعًا للتقييم الدولي فحسب، بل باعتبارها شريكًا يساهم في إنتاج الأفكار والحلول والاقتراحات الكفيلة بتعزيز فعالية الآليات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويكتسي هذا التحول دلالة خاصة بالنظر إلى المسار الإصلاحي الذي راكمه المغرب خلال العقود الأخيرة تحت قيادة الملك محمد السادس، حيث شهدت المملكة إصلاحات دستورية ومؤسساتية عميقة عززت دولة الحق والقانون ووسعت مجال الحريات والحقوق، ورسخت مقاربة تجعل حقوق الإنسان جزءًا من السياسات العمومية وليس مجرد التزامات قانونية أو شعارات سياسية.

المغرب لم يعد مجرد متلقٍ للتقييم الحقوقي بل أصبح شريكًا مؤثرًا يساهم في إنتاج الأفكار والحلول ويعزز مكانته كفاعل موثوق داخل المنظومة الأممية

لقد أظهرت النقاشات التي شهدتها الرباط أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه آلية الاستعراض الدوري الشامل لم يعد مرتبطًا بإنتاج التوصيات أو تقييم الأوضاع الحقوقية فقط، وإنما بمدى قدرتها على إحداث أثر ملموس في حياة المواطنين. وهنا يبرز مجددًا التوجه المغربي الذي يدعو إلى الانتقال من منطق التقييم النظري إلى منطق النتائج العملية، عبر ربط الالتزامات الحقوقية بالسياسات العمومية والموارد المتاحة والقدرة على التنفيذ.

ومن هذا المنطلق، تبدو المقاربة المغربية أكثر واقعية من العديد من المقاربات التقليدية التي

تركز على المؤشرات الشكلية دون التوقف عند أثرها الفعلي على التنمية والعدالة الاجتماعية وجودة الخدمات العمومية. فحقوق الإنسان في التصور المغربي ليست معزولة عن التنمية الاقتصادية أو الإدماج الاجتماعي أو الحكامة الجيدة، بل تشكل جزءًا من رؤية شاملة تعتبر كرامة المواطن وحقوقه محورًا لأي مشروع تنموي ناجح.

ولعل ما يمنح هذا اللقاء الدولي أهمية إضافية هو الإشادة الصريحة التي صدرت عن مسؤولين أمميين وخبراء دوليين بمستوى التنظيم وجودة النقاشات والمخرجات المنتظرة. فاعتبار الرباط نقطة انطلاق فكرية للجولة الخامسة من الاستعراض الدوري الشامل يعكس المكانة التي أصبحت تحتلها المملكة داخل دوائر القرار الحقوقي الدولي، كما يؤكد أن التجربة المغربية باتت تحظى باهتمام متزايد باعتبارها نموذجًا يسعى إلى التوفيق بين متطلبات الإصلاح الحقوقي والاستقرار المؤسساتي والتنمية الشاملة.

في عالم يشهد تصاعد الأزمات والنزاعات وتزايد التحديات المرتبطة بحماية الحقوق والحريات، يبرز المغرب كصوت يدعو إلى الحوار والتعاون وتقاسم الخبرات بدل منطق المواجهة والاستقطاب. ومن هنا تكتسب المبادرة المغربية أهميتها الحقيقية؛ فهي لا تسعى فقط إلى تطوير آلية أممية، بل تكرس رؤية تجعل من حقوق الإنسان مجالًا للتعاون الدولي المنتج، وأداة لبناء الثقة بين الدول، ومدخلًا لتعزيز التنمية والاستقرار.

إن ما شهدته الرباط خلال الأيام الماضية يؤكد أن المغرب لم يعد مجرد مشارك في النقاش الحقوقي العالمي، بل أصبح أحد المساهمين في توجيه مساراته المستقبلية. وهي مكانة تعكس نضج التجربة الوطنية، وتؤكد أن الإصلاحات التي قادها الملك محمد السادس مكنت المملكة من الانتقال من موقع المتلقي إلى موقع الشريك المؤثر في صياغة أجندة حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

https://albalad.ma/87749.html

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تستقبل وفداً إماراتياً رفيع المستوى لتعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان

تستضيف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يومي 10 و11 يونيو 2026، وفداً عن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة السيدة نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة دولة بوزارة الخارجية الإماراتية.

وتأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان، انسجاماً مع العلاقات الأخوية المتميزة التي تجمع المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وما يربط البلدين الشقيقين من شراكة استراتيجية وتعاون متين في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق، يستقبل محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، صباح يوم الأربعاء 10 يونيو 2026 بمقر المندوبية الوزارية، نورة بنت محمد الكعبي والوفد المرافق لها، حيث سيتم بهذه المناسبة التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين تروم تعزيز أوجه التعاون المشترك وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان.
وتهدف هذه المذكرة إلى دعم القدرات المؤسساتية للطرفين، وتطوير آليات التنسيق والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما يسهم في تعزيز الحوار وتبادل الرؤى حول مختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

كما سيعقد وفدا المؤسستين جلسة عمل تخصص لتبادل الخبرات واستكشاف آفاق التعاون المشترك، ووضع السبل الكفيلة بتفعيل مضامين مذكرة التفاهم وترجمتها إلى برامج ومبادرات عملية تخدم الأهداف المشتركة للطرفين.

وتجدر الإشارة إلى أن نورة بنت محمد الكعبي تشغل منصب وزيرة دولة بوزارة الخارجية الإماراتية منذ فبراير 2023، وسبق لها أن تولت عدداً من المسؤوليات الحكومية البارزة، من بينها منصب وزيرة الثقافة والشباب ووزيرة دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.
كما اضطلعت بأدوار مؤثرة في تعزيز الحضور الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأسهمت في دعم الحوار والتفاهم بين الثقافات وترسيخ قيم التعاون والشراكة على المستويين الإقليمي والدولي.

بلكوش يؤكد أن الاستعراض الدوري الشامل رافعة لتحسين السياسات العموميةوتعزيز حقوق الإنسان

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن المغرب ينظر إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة باعتبارها أداة لا تقتصر على تقييم أوضاع حقوق الإنسان، بل تشكل أيضاً رافعة أساسية لتحسين الأداء العمومي ومواكبة الإصلاحات وتعزيز نجاعة السياسات العمومية. وجاءت تصريحات بلكوش خلال افتتاح أشغال ورشة تفكير دولية تنعقد بالرباط للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان تحول حقوق الإنسان"، حيث أوضح أن المغرب طور تدريجياً مقاربة مؤسساتية مندمجة تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية، بما يضمن تحويل الالتزامات إلى إجراءات وسياسات ملموسة.

وأضاف المسؤول الحكومي أن هذه الآلية الأممية، التي تقترب من إتمام عقدين على إحداثها، أصبحت من أبرز أدوات منظومة حقوق الإنسان الدولية بفضل طابعها التشاركي القائم على الحوار وتبادل الخبرات، مبرزاً أنها ساهمت في تعزيز ثقافة التقييم والشفافية ودعم الإصلاحات التشريعية

وسساتية في عدد من الدول. وفي السياق ذاته، شدد بلكوش على أن التحدي الأساسي لم يعد مرتبطاً بإعداد التوصيات أو اعتمادها، بل بمدى تنفيذها وتحويلها إلى نتائج ملموسة تنعكس على حياة المواطنين، داعياً إلى إشراك مختلف الفاعلين، من مؤسسات رسمية وهيئات وطنية ومجتمع مدني، في جميع مراحل التتبع والتنفيذ.

واستعرض المندوب الوزاري أبرز محطات التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين، مشيراً إلى الإصلاحات الكبرى التي عرفتها المملكة، من بينها تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ودستور 2011، وتعزيز حقوق الأسرة، وترسيخ التعدد الثقافي، إلى جانب ادماج البعد الحقوق ، في السياسات التنموية، خصوصاً عبر النموذج التنموي الجديد.

كما توقف عند دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها آلية وطنية للتنسيق وإعداد التقارير وتتبع تنفيذ التوصيات الدولية، مؤكداً أن فعالية التنسيق بين المؤسسات تعد عنصراً حاسماً لضمان أثر حقيقي لهذه التوصيات على السياسات العمومية.

وفي ختام مداخلته، أبرز بلكوش أن المغرب يراهن على توظيف الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في تحسين تتبع التوصيات وتدبير المعطيات وتقييم النتائج، مع احترام المبادئ الحقوقية، فضلًا عن تعزيز التعاون الدولي مل الخبرات، خاصة في إطار التعاون

جنوب-جنوب.

الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki

https://alittihad.info/

تنويه بمساهمة المغرب في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل



اختتمت أشغال الورشة الدولية المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل يوم السبت 6 يونيو 2026 في الرباط بالتنويه بالدور الذي تلعبه المملكة المغربية عموما والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على وجه التحديد من أجل المساهمة البناءة في تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، 20 سنة بعد إحداثها، باعتبارها فضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم.

وعلى مدى يومين، انكب المشاركون في الورشة التي نظمت حول موضوع: «ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان»، على أهمية تجويد وتطوير هذه الآلية الحقوقية التي حثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ إحداثها عام 2006، على القيام بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان في مجتمعاتها وشجعت أخرى على الانضمام لاتفاقيات تعاقدية.

وفي هذا السياق، نوّه محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بنوعية النقاشات التي ميزت أشغال الورشة الدولية التي خصصت لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بحضور مسؤولين أممين وشخصيات حقوقية وخبراء دوليين ينتمون إلى مختلف الدول، مشيدا بمستوى تقاسم التقييمات و التجارب والممارسات الفضلى بين الأطراف المشاركة.

وأوضح المندوب الوزاري حرص المملكة المغربية، التي أطلقت مسلسل الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد جلالة الملك محمد السادس، على تعزيز دولة الحق والقانون وتثمين المكتسبات وتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

وجدد المندوب الوزاري تأكيد المغرب على الالتزام بدعم الاستعراض الدوري الشامل كآلية مهمة ساهمت المملكة في إحداثها، معتبرا أن تطوير هذه المنظومة شأن جماعي ويهم كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة ويحتاج إلى تقييم حقيقي يوازن بين حجم الالتزامات ونوعية الوسائل والإمكانيات المرصودة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

من جانبها، اعتبرت جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، أن المغرب، من خلال تنظيمه هذه الورشة، قد وضع اللبنة الأساسية لبدء الجولة الخامسة للاستعراض الدوري الشامل، منوهة بمجهودات السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان وبمستوى الإعداد العلمي والدعم اللوجستي الذي قدمه لإنجاح هذه التظاهرة الحقوقية الدولية.

وأوضحت دي ريفيرو أن الورشة حققت أهدافها لأنها شكلت فرصة لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وفتحت مجالات التعاون المثمر ورصدت مداخل للإصلاح المنشود والانتظارات التي ولدتها التجارب الدولية.

وفي الإطار نفسه، أشادت منى مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة إي بي آر أنفو بمستوى النقاش الذي ميز الورشة، معربة استعداد منظمتها لمواكبة مختلف الجهات ومصاحبتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتقوية التعاون الحقوقي الدولي وضمان تحقيق نتائج حقيقية وملموسة في هذا المجال وضمان الانخراط الإيجابي في ذلك.

كما نوه رئيس مجلس حقوق الإنسان وباقي المشاركين بجودة اللقاء الدولي وأهميته في هذه الظرفية الصعبة، وضرورة إيجاد مداخل لمخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان.

الفجر الجديد
fajr.ma
https://www.facebook.com

المغرب يرسخ حضوره الدولي في تطوير الاستعراض الدوري الشامل ويقود نقاشات ما بعد الجولة الرابعة



اختتمت بمدينة الرباط، يوم السبت 6 يونيو 2026، أشغال الورشة الدولية رفيعة المستوى المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، وسط إشادة واسعة بالدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية في دعم وتطوير هذه الآلية الأممية، وذلك بعد مرور عشرين سنة على إحداثها كإحدى أهم الآليات الدولية لتتبع أوضاع حقوق الإنسان وتعزيز الحوار والتعاون بين الدول.

وشكلت الورشة، المنظمة تحت شعار "ما بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل: دعم الآلية وضمان التأثير في واقع حقوق الإنسان"، فضاءً دولياً لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب واستشراف آفاق تطوير هذه الآلية الحقوقية، بمشاركة مسؤولين أمميين وخبراء دوليين وشخصيات حقوقية من مختلف أنحاء العالم.

وفي كلمته بالمناسبة، أكد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن النقاشات التي شهدتها الورشة عكست وعياً جماعياً بأهمية تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز نجاعتها، مشيداً بمستوى التفاعل وتبادل الممارسات الفضلى بين المشاركين.

وأشار بلكوش إلى أن المغرب، في ظل الإصلاحات السياسية والدستورية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يواصل ترسيخ دولة الحق والقانون وتعزيز إدماج مبادئ حقوق الإنسان في مختلف السياسات العمومية، مؤكداً التزام المملكة بمواصلة دعم هذه الآلية الأممية التي ساهمت في إرساء أسسها منذ انطلاقتها سنة 2006.
وشدد المندوب الوزاري على أن تطوير منظومة الاستعراض الدوري الشامل مسؤولية جماعية تتطلب تقييماً موضوعياً يوازن بين الالتزامات المعلنة والإمكانات المتاحة، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة تنعكس إيجاباً على حياة المواطنين، داعياً إلى اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تجعل من حقوق الإنسان محوراً أساسياً في تدبير السياسات العمومية.

كما عبر عن تقديره لكافة الشركاء والمؤسسات التي ساهمت في إنجاح هذه التظاهرة الدولية، مؤكداً استمرار انخراط المغرب في تقديم المقترحات الكفيلة بتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز فعاليتها على المستوى الدولي.
ومن جهتها، اعتبرت السيدة جولييت دي ريفيرو، رئيسة شعبة الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، أن تنظيم المغرب لهذه الورشة يشكل خطوة تأسيسية مهمة نحو إطلاق الجولة الخامسة من الاستعراض الدوري الشامل، مشيدة بالمجهودات التي بذلتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على المستويين العلمي والتنظيمي.

وأكدت أن اللقاء حقق أهدافه من خلال توفير منصة دولية لتبادل الخبرات واستكشاف آفاق جديدة للتعاون والإصلاح، بما يسهم في تعزيز فعالية هذه الآلية الأممية وتطوير مخرجاتها.
بدورها، نوهت السيدة منى مبيكاي، المديرة التنفيذية لمنظمة "إي بي آر أنفو"، بجودة النقاشات التي شهدتها الورشة، معربة عن استعداد منظمتها لمواصلة مواكبة مختلف الفاعلين في مجال الاستعراض الدوري الشامل بما يعزز التعاون الحقوقي الدولي ويدعم تحقيق نتائج عملية ومستدامة.
كما أجمع رئيس مجلس حقوق الإنسان ومختلف المشاركين على أهمية هذا اللقاء الدولي في الظرفية الراهنة، مؤكدين ضرورة الاستفادة من توصياته ومخرجاته داخل المنظومة الأممية، وخاصة في إطار عمل مجلس حقوق الإنسان.

واختتمت أشغال الورشة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على المستوى المتميز الذي طبع التنظيم والإعداد والمضمون، في تأكيد جديد على المكانة التي بات يحتلها المغرب كشريك فاعل ومؤثر في النقاش الدولي حول تطوير آليات حماية حقوق الإنسان وتعزيز فعاليتها.

https://www.facebook.com

كلمة السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري بمناسبة انعقاد ورشة التفكير الدولية



إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في الرباط، بمناسبة انعقاد هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تنظم بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "يو بي آر إنفو" (UPR Info).

إن هذه المبادرة تجسد بالملموس جودة الشراكة القائمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومختلف الفاعلين المنخرطين في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. كما تعكس قناعتنا المشتركة بأن الحوار والتعاون وتقاسم الممارسات الفضلى تظل شروطاً جوهرية لتعزيز أثر الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وأود أن أعرب عن خالص شكري لكافة شركائنا على التزامهم المستمر بدعم هذه الآلية الفريدة ضمن النظام الدولي لحقوق الإنسان، وعلى مساهمتهم القيمة في تنظيم هذه الورشة الدولية للتفكير. التي يكتسي انعقادها دلالة خاصة، إذ تأتي في لحظة مفصلية يستعد فيها المجتمع الدولي للاحتفاء بالذكرى العشرين لإحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل، مع اختتام أشغال جولتها الرابعة.

فبعد عشرين سنة على إطلاقها، أثبتت آلية الاستعراض الدوري الشامل أنها تشكل إحدى أهم

الابتكارات المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فبفضل طابعها الشمولي، ونهجها القائم على الحوار بين النظراء، وطبيعتها التعاونية، وانفتاحها على كافة الأطراف المعنية، استطاعت هذه الآلية أن تحظى تدريجياً بثقة الدول، لتصبح فضاءً متميزاً لتبادل التجارب، وتقاسم الممارسات الجيدة، والنهوض بالإصلاحات وتعزيزها.

لقد ساهم الاستعراض الدوري الشامل، على مرّ الجولات السابقة، في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة. كما شجع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان.

بيد أن هذه الذكرى لا ينبغي أن تكون مجرد مناسبة للاحتفاء، بل يجب أن تشكل فرصة للتفكير الجماعي في المكتسبات المحققة، والتحديات القائمة، وآفاق تطوير الآلية لتستجيب بشكل أفضل لتطلعات الشعوب وتحولات العالم المعاصر.

فإذا كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل قد أثبتت وجاهتها ومرونتها، فإن التجربة المتراكمة خلال الجولات الأربع تظهر أيضاً أن التحدي الحقيقي يظل كامناً في التنفيذ الفعلي للتوصيات، وترجمتها إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين. وهو طموح يقتضي مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ التملك الوطني للمسار من قبل كافة الأطراف المعنية.

أكيد أن للحكومات دورا محوريا، غير أن التجربة أبرزت أن النتائج الأكثر استدامة هي التي تتحقق عندما تضطلع جميع المؤسسات المعنية بكامل دورها في جميع مراحل المسار، بدءاً من صياغة الالتزامات وصولاً إلى تتبع تنفيذها.

كما تشكل فعلية حقوق الإنسان شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات أكثر إدماجا وصموداً وازدهاراً. وفي هذا الصدد، يبرز الاستعراض الدوري الشامل كأداة متميزة لتعزيز الانسجام بين الالتزامات الدولية للدول والسياسات العمومية المعتمدة في خدمة التنمية البشرية.

حضرات السيات والسادة،

تولي المملكة المغربية أهمية خاصة لهذه الدينامية.

وبفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، تمكنت بلادنا من تعزيز

دولة القانون، وتوطيد منظومة حقوق الإنسان، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، كتوجهات استراتيجية ثابتة وراسخة.

لقد باشرت المملكة المغربية، خلال العشرين سنة الماضية، إصلاحات مهيكلة ساهمت في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في المؤسسات، والسياسات العمومية والإطار المعياري الوطني.

وقد تُرجم هذا المسار، على وجه الخصوص، من خلال تعميق التجربة المغربية في العدالة الانتقالية عبر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، والإصلاحات المتتالية الرامية إلى النهوض بالمساواة وتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع والأسرة، والاعتراف بالتنوع الثقافي كمكون أساسي للهوية الوطنية، فضلاً عن الإدماج المتزايد لحقوق الإنسان في التوجهات الاستراتيجية للتنمية بالمملكة، خاصة من خلال النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا السياق، لا يعتبر المغرب الاستعراض الدوري الشامل مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا، رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

وقد قادت هذه القناعة بلادنا إلى بلورة تدريجية لمقاربة مؤسساتية مندمجة، تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، شكل إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تجسيداً لمقاربة وطنية رائدة تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان وضمان تفاعل المملكة مع الآليات الدولية ذات الصلة. وتضطلع المندوبية اليوم، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بدور محوري في تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما تندرج هذه التجربة ضمن توجه دولي متنامٍ أفضى إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية.
ويؤمن المغرب بأن تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع يُعدّ من أبرز التطورات البنيوية التي عرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة. فالتجربة المكتسبة في هذا المجال، إلى جانب ديناميات التعاون التي تم تطويرها داخل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تبرهن على أن جودة التنسيق الوطني وتتبع التوصيات يظلان من العوامل الحاسمة في إحداث الأثر الفعلي لهذه التوصيات على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين.

ونحن ملتزمون بالاستمرار في دعم هذه الدينامية وتطويرها خصوصا بمناسبة اللقاء المقبل للشبكة الذي ستحتضنه المملكة المغربية خلال عام 2027.

لقد علمتنا تجربتنا أن آلية التتبع الفعالة لا تقتصر على إعداد التقارير الدورية فحسب، بل ينبغي أن تُمكّن من إرساء صلة دائمة بين التوصيات الدولية والسياسات العمومية الوطنية، وأن تساهم في تعزيز تقييم التقدم المحرز، وكذا تحديد التحديات التي تستدعي مزيداً من العمل.

ولا شك أن هذه المقاربة تتماشى بشكل تام مع الأفكار التي ستكون في صلب أشغالنا على مدى اليومين المقبلين.

كما تدعونا هذه المقاربة إلى التفكير في سبل تعبئة الأدوات الرقمية والابتكارات التكنولوجية بشكل أمثل لتحسين تتبع التوصيات، وتدبير المعلومات، وتقييم النتائج، مع ضمان احترام المبادئ الأخلاقية والحقوق الأساسية.

وتذكرنا، من جهة أخرى، بأهمية التعاون الدولي، وبناء القدرات، وتبادل التجارب بين الدول، وخاصة في إطار التعاون جنوب-جنوب والشبكات الإقليمية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير يعكس الثقة الموضوعة في بلادنا كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان.

كما يشهد على الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السامية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وهو يعكس الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

الجولات، وفي بلورة مقترحات ملموسة من شأنها مواكبة التطور المستقبلي للاستعراض الدوري الشامل.

كما يشهد على الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السامية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وهو يعكس الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما أن تنوع المشاركين في هذا اللقاء يشكل أحد مكامن قوته الرئيسية. وإنني على يقين أن تعدد التجارب الممثلة، وتكامل الخبرات، وحرية النقاش، ستتيح تحديد مسارات مبتكرة وواقعية لتعزيز نجاعة ومصداقية آلية الاستعراض الدوري الشامل وتأثيرها.

لأن تعزيز هذه الآلية ليس غاية في حد ذاته، بل يندرج ضمن طموح أوسع يتمثل في جعل حقوق الإنسان واقعاً معاشاً للجميع، وفي كل مكان، دون تمييز.

وختاماً، أتمنى أن تساهم النقاشات التي سنستهلها اليوم في إغناء التفكير في مرحلة ما بين الجولات، وفي بلورة مقترحات ملموسة من شأنها مواكبة التطور المستقبلي للاستعراض الدوري الشامل.

https://www.facebook.com

كلمة السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري بمناسبة انعقاد ورشة التفكير الدولية



إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في الرباط، بمناسبة انعقاد هذه الورشة الدولية للتفكير، المخصصة لتقييم آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تنظم بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة "يو بي آر إنفو" (UPR Info).

إن هذه المبادرة تجسد بالملموس جودة الشراكة القائمة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومختلف الفاعلين المنخرطين في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. كما تعكس قناعتنا المشتركة بأن الحوار والتعاون وتقاسم الممارسات الفضلى تظل شروطاً جوهرية لتعزيز أثر الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وأود أن أعرب عن خالص شكري لكافة شركائنا على التزامهم المستمر بدعم هذه الآلية الفريدة ضمن النظام الدولي لحقوق الإنسان، وعلى مساهمتهم القيمة في تنظيم هذه الورشة الدولية للتفكير. التي يكتسي انعقادها دلالة خاصة، إذ تأتي في لحظة مفصلية يستعد فيها المجتمع الدولي للاحتفاء بالذكرى العشرين لإحداث آلية الاستعراض الدوري الشامل، مع اختتام أشغال جولتها الرابعة.

فبعد عشرين سنة على إطلاقها، أثبتت آلية الاستعراض الدوري الشامل أنها تشكل إحدى أهم

الابتكارات المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فبفضل طابعها الشمولي، ونهجها القائم على الحوار بين النظراء، وطبيعتها التعاونية، وانفتاحها على كافة الأطراف المعنية، استطاعت هذه الآلية أن تحظى تدريجياً بثقة الدول، لتصبح فضاءً متميزاً لتبادل التجارب، وتقاسم الممارسات الجيدة، والنهوض بالإصلاحات وتعزيزها.

لقد ساهم الاستعراض الدوري الشامل، على مرّ الجولات السابقة، في ترسيخ ثقافة التقييم والشفافية والمساءلة. كما شجع العديد من الدول على الانخراط في إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، والانضمام إلى صكوك دولية جديدة، وتطوير آلياتها الوطنية للتتبع، وتوسيع مشاركة مختلف الفاعلين الوطنيين في المسارات المرتبطة بحقوق الإنسان.

بيد أن هذه الذكرى لا ينبغي أن تكون مجرد مناسبة للاحتفاء، بل يجب أن تشكل فرصة للتفكير الجماعي في المكتسبات المحققة، والتحديات القائمة، وآفاق تطوير الآلية لتستجيب بشكل أفضل لتطلعات الشعوب وتحولات العالم المعاصر.

فإذا كانت آلية الاستعراض الدوري الشامل قد أثبتت وجاهتها ومرونتها، فإن التجربة المتراكمة خلال الجولات الأربع تظهر أيضاً أن التحدي الحقيقي يظل كامناً في التنفيذ الفعلي للتوصيات، وترجمتها إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين. وهو طموح يقتضي مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ التملك الوطني للمسار من قبل كافة الأطراف المعنية.

أكيد أن للحكومات دورا محوريا، غير أن التجربة أبرزت أن النتائج الأكثر استدامة هي التي تتحقق عندما تضطلع جميع المؤسسات المعنية بكامل دورها في جميع مراحل المسار، بدءاً من صياغة الالتزامات وصولاً إلى تتبع تنفيذها.

كما تشكل فعلية حقوق الإنسان شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات أكثر إدماجا وصموداً وازدهاراً. وفي هذا الصدد، يبرز الاستعراض الدوري الشامل كأداة متميزة لتعزيز الانسجام بين الالتزامات الدولية للدول والسياسات العمومية المعتمدة في خدمة التنمية البشرية.

حضرات السيات والسادة،

تولي المملكة المغربية أهمية خاصة لهذه الدينامية.

وبفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، تمكنت بلادنا من تعزيز

دولة القانون، وتوطيد منظومة حقوق الإنسان، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطنة، كتوجهات استراتيجية ثابتة وراسخة.

لقد باشرت المملكة المغربية، خلال العشرين سنة الماضية، إصلاحات مهيكلة ساهمت في تعزيز إدماج حقوق الإنسان في المؤسسات، والسياسات العمومية والإطار المعياري الوطني.

وقد تُرجم هذا المسار، على وجه الخصوص، من خلال تعميق التجربة المغربية في العدالة الانتقالية عبر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واعتماد دستور 2011 الذي كرس مجموعة واسعة من الحقوق والحريات، والإصلاحات المتتالية الرامية إلى النهوض بالمساواة وتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع والأسرة، والاعتراف بالتنوع الثقافي كمكون أساسي للهوية الوطنية، فضلاً عن الإدماج المتزايد لحقوق الإنسان في التوجهات الاستراتيجية للتنمية بالمملكة، خاصة من خلال النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا السياق، لا يعتبر المغرب الاستعراض الدوري الشامل مجرد آلية دولية للتقييم، بل أيضا، رافعة للتحسين المستمر للعمل العمومي وأداة لمواكبة الإصلاحات الوطنية.

وقد قادت هذه القناعة بلادنا إلى بلورة تدريجية لمقاربة مؤسساتية مندمجة، تقوم على التنسيق والتشاور وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، شكل إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تجسيداً لمقاربة وطنية رائدة تهدف إلى تعزيز تنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان وضمان تفاعل المملكة مع الآليات الدولية ذات الصلة. وتضطلع المندوبية اليوم، بصفتها الآلية الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بدور محوري في تنسيق جهود مختلف الفاعلين المعنيين، وتعزيز التكامل فيما بينهم بما يكفل الوفاء الفعلي بالتزامات المملكة الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما تندرج هذه التجربة ضمن توجه دولي متنامٍ أفضى إلى اعتراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والنهوض بها، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز فعلية التوصيات الدولية.
ويؤمن المغرب بأن تعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع يُعدّ من أبرز التطورات البنيوية التي عرفها النظام الدولي لحقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة. فالتجربة المكتسبة في هذا المجال، إلى جانب ديناميات التعاون التي تم تطويرها داخل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، تبرهن على أن جودة التنسيق الوطني وتتبع التوصيات يظلان من العوامل الحاسمة في إحداث الأثر الفعلي لهذه التوصيات على السياسات العمومية وعلى حياة المواطنين.

ونحن ملتزمون بالاستمرار في دعم هذه الدينامية وتطويرها خصوصا بمناسبة اللقاء المقبل للشبكة الذي ستحتضنه المملكة المغربية خلال عام 2027.

لقد علمتنا تجربتنا أن آلية التتبع الفعالة لا تقتصر على إعداد التقارير الدورية فحسب، بل ينبغي أن تُمكّن من إرساء صلة دائمة بين التوصيات الدولية والسياسات العمومية الوطنية، وأن تساهم في تعزيز تقييم التقدم المحرز، وكذا تحديد التحديات التي تستدعي مزيداً من العمل.

ولا شك أن هذه المقاربة تتماشى بشكل تام مع الأفكار التي ستكون في صلب أشغالنا على مدى اليومين المقبلين.

كما تدعونا هذه المقاربة إلى التفكير في سبل تعبئة الأدوات الرقمية والابتكارات التكنولوجية بشكل أمثل لتحسين تتبع التوصيات، وتدبير المعلومات، وتقييم النتائج، مع ضمان احترام المبادئ الأخلاقية والحقوق الأساسية.

وتذكرنا، من جهة أخرى، بأهمية التعاون الدولي، وبناء القدرات، وتبادل التجارب بين الدول، وخاصة في إطار التعاون جنوب-جنوب والشبكات الإقليمية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار المملكة المغربية لاحتضان هذه الورشة الدولية للتفكير يعكس الثقة الموضوعة في بلادنا كفضاء للحوار والتشاور والبحث عن حلول مشتركة في خدمة النهوض الشامل بحقوق الإنسان.

كما يشهد على الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السامية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وهو يعكس الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

الجولات، وفي بلورة مقترحات ملموسة من شأنها مواكبة التطور المستقبلي للاستعراض الدوري الشامل.

كما يشهد على الإرادة السياسية الراسخة للمملكة، بفضل الرؤية السامية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لدعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز فعالية، ووجاهة وتأثير الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وهو يعكس الاهتمام المتزايد بالتجارب الوطنية القادرة على المساهمة في التحسين المستمر للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما أن تنوع المشاركين في هذا اللقاء يشكل أحد مكامن قوته الرئيسية. وإنني على يقين أن تعدد التجارب الممثلة، وتكامل الخبرات، وحرية النقاش، ستتيح تحديد مسارات مبتكرة وواقعية لتعزيز نجاعة ومصداقية آلية الاستعراض الدوري الشامل وتأثيرها.

لأن تعزيز هذه الآلية ليس غاية في حد ذاته، بل يندرج ضمن طموح أوسع يتمثل في جعل حقوق الإنسان واقعاً معاشاً للجميع، وفي كل مكان، دون تمييز.

وختاماً، أتمنى أن تساهم النقاشات التي سنستهلها اليوم في إغناء التفكير في مرحلة ما بين الجولات، وفي بلورة مقترحات ملموسة من شأنها مواكبة التطور المستقبلي للاستعراض الدوري الشامل.

UPR INFO

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
رئيس الحكومة
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS
REGIONAL OFFICE FOR EUROPE

REVUE DE PRESSE

RETRAITE DE RÉFLEXION SUR L'EXAMEN PÉRIODIQUE UNIVERSEL (EPU)

« Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcer le mécanisme pour un impact transformateur sur les droits de l'homme »

Rabat, 05-06 Juin 2026

Retreat Beyond the 4th Cycle of the UPR

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Le Royaume du Maroc accueille une retraite internationale de réflexion pour évaluer le mécanisme de l'Examen périodique universel EPU

Le Royaume du Maroc accueillera, les 5 et 6 juin 2026, une retraite de réflexion organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), en vue d'évaluer le mécanisme de l'EPU.

Cette retraite internationale de réflexion réunira des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme, notamment M. Sidharto Suryodipo, Président du Conseil des droits de l'homme, et Mme Juliette de Rivero, Cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

Organisé sous le thème : « Au-delà du 4ème cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », cette retraite vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges en amont de la transition du quatrième vers le cinquième cycle.

L'atelier examinera les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de garantir une grande efficacité de ce mécanisme.

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Il permettra également de présenter les conclusions et les opinions recueillies à travers un questionnaire international élaboré par la Délégation interministérielle aux droits de l'Hommen coopération avec l'organisation UPR Info, et partagé avec 146 États, organisations internationales non gouvernementales et experts internationaux.

Les participants discuteront également l'efficacité de ce mécanisme onusien au regard de la situation concrète des pays concernés, en mettant l'accent sur les bonnes pratiques susceptibles de renforcer les capacités nationales, les mécanismes de coordination, ainsi que le suivi rigoureux de la mise en œuvre effective des recommandations.

Il convient de rappeler que le mécanisme de l'Examen périodique universel a été institué par la résolution 60/251 de l'Assemblée générale des Nations Unies le 15 mars 2006. Il constitue un processus unique, conduit par les États membres de l'Organisation des Nations Unies sous l'égide du Conseil des droits de l'homme.



La retraite internationale consacrée à l'Examen périodique universel (EPU), organisée les 5 et 6 juin 2026 à l'initiative de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH) et l'organisation UPR Info, a fait l'objet d'une couverture médiatique par plusieurs organes de presse nationaux.

Les articles publiés ont présenté les objectifs de cette rencontre internationale, placée sous le thème « Beyond the 4th UPR Cycle, Strengthening the Process for Transformative Human Rights Impact » (« Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcer le processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme »). Ils ont également mis en lumière les principaux axes de réflexion relatifs à l'évaluation du mécanisme de l'EPU, au suivi de la mise en œuvre des recommandations et aux perspectives de son développement à l'approche du cinquième cycle. Cette couverture médiatique a par ailleurs souligné la participation de représentants d'États, d'organisations internationales et d'experts spécialisés dans le domaine des droits de l'Homme.

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⵔⵎⴰⵡⵙⴰⵙⵜ ⵉⵏⵏⵖⵍⵏ ⵅⵍ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵓⵍⴳⴰⵏ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

2M

الأولى

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE

اليوم 24
alyaoum24.com

le360

هسبريس

L'ECONOMISTE

M24

TELQUEL
عربي

مدار 21
MADAR21.COM

ROYAUME DU MAROC
Maroc.ma

العمق المغربي
AL3OMK.COM
صوت المغاربة

ALJAREEDA
l'actualité sous un autre angle .NET

Atalayar.
ENTRE DOS ORILLAS

شوف TV

معكم 24
maacom.ma

24

أنفاس بريس
ANFASPRESS.COM

medmar

جريدة أصوات

بيان اليوم
www. bayanealyaoume.press.ma

CANAL 212

AL BAYANE

LARELEVE.ma
Site d'information générale


PRESS TV


IMD
INDUSTRIES.MA
LE MEILLEUR DE L'ÉCONOMIE MADE IN MOROCCO


AW


Le Reporter.ma


INFO
l'essentiel


المصدر
ميديا
ALMASDARE.COM


La Quotidienne
TV
La bonne info au bout du clic


WWW.ALMACHHADTV.MA
المشهد
عينكم على المشهد..بكل وضوح


بالواضح
www.bilwadeh.com
وضوح في الرؤية.. ومرآة للأخبار وللأفكار


L'OPINION DES JEUNES
LODJ


MarocHebdo


LES INSPIRATIONS
ÉCO


La nouvelle Tribune


LE MONDE DE LA
M


.ma
EcoActu
Votre décodeur de l'information


برلمان
barlamane.com
المعلومة حق للجميع


Le0ma
من الصفر... يبدأ الخبر


24 ساعة


البلد
Albalad.ma


العرب


الفجر الجديد
fajr.ma


MEDIA
لقاء LiKAA


أخبار
الفجر
المغربية


Presse Mehwar
الصحفي المحور
mehwarpresse.com


الاتحاد الاشتراكي
Al Ittihad Al Ichtiraki


لكم
من هنا تبدأ الحرية


RASSD
ALMAGHREBE

وكالة المغرب العربي للأنباء
MAP
AGENCE MAGHREB ARABE PRESSE
https://www.mapexpress.ma

L'EPU érigé en levier d'amélioration continue de l'action publique et en outil d'accompagnement des réformes nationales (M. Belkouch)



Rabat – L'Examen périodique universel (EPU) s'érige désormais en levier d'amélioration continue de l'action publique et en outil d'accompagnement des réformes nationales, a indiqué, vendredi à Rabat, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch.

S'exprimant à l'ouverture d'un atelier de réflexion international sur l'EPU, placé sous le thème "Après le quatrième cycle de l'Examen périodique universel : renforcer le mécanisme et garantir son impact sur la réalité des droits de l'Homme", M. Belkouch a souligné que cette conviction a conduit le Royaume à développer progressivement une approche institutionnelle intégrée, fondée sur la coordination, la concertation et le suivi des recommandations issues des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

Dans ce sillage, il a mis en avant le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH) en tant que mécanisme national de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi,

qui s'articule autour de la coordination des efforts des différents acteurs concernés et du renforcement de leur complémentarité, afin de garantir le respect effectif des engagements internationaux du Royaume en matière de droits de l'Homme.

Par ailleurs, il a mis en exergue l'expérience marocaine dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme, illustrée notamment par l'adoption de la Constitution de 2011, qui a consacré un large éventail de droits et de libertés.

Dans ce cadre, le Délégué interministériel a évoqué le rôle que joue la Délégation en sa qualité de mécanisme national de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, à travers la coordination des efforts des différents acteurs concernés et le renforcement de la complémentarité entre eux, de manière à garantir le respect effectif des engagements internationaux du Royaume en matière de droits de l'Homme.

Après avoir affirmé que le Maroc a pu, grâce à la Conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, consolider l'Etat de droit, renforcer le système des droits de l'Homme et élargir les espaces de participation citoyenne en tant qu'orientations stratégiques constantes et immuables, M. Belkouch a relevé la reconnaissance par le Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH) de l'importance des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, ainsi que de leur promotion, en tant que levier fondamental pour renforcer l'effectivité des recommandations internationales.

Le choix du Royaume pour abriter cet atelier international de réflexion reflète la confiance placée en le Maroc en tant qu'espace de dialogue, de concertation et de recherche de solutions communes au service de la promotion globale des droits de l'Homme, a-t-il souligné, ajoutant qu'il traduit également la ferme volonté politique du Royaume, à la faveur de la vision éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, de soutenir les initiatives qualitatives visant à renforcer l'efficacité, la pertinence et l'impact des mécanismes onusiens des droits de l'Homme,

outre l'intérêt croissant accordé aux expériences nationales à même de contribuer à l'amélioration continue des mécanismes internationaux de protection et de promotion des droits de l'Homme.

M. Belkouch a fait observer que l'EPU a contribué, tout au long des cycles précédents, à la consécration de la culture de l'évaluation, de la transparence et de la reddition des comptes, tout en encourageant plusieurs pays à s'engager dans des réformes législatives et institutionnelles, à adhérer à de nouveaux instruments internationaux, à développer leurs mécanismes nationaux de suivi et à élargir la participation des divers acteurs nationaux dans les processus inhérents aux droits de l'Homme.

De son côté, le président du Conseil des droits de l'Homme (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro , a salué le rôle central joué par le Maroc, dès le départ, dans la conception des règles et de l'esprit de l'Examen périodique universel, considérant que cet atelier constitue un moment propice pour évaluer la situation et relever les défis auxquels fait face le système des droits de l'Homme à la veille du 5ème cycle de l'EPU.

Il a également souligné la nécessité de réévaluer le concept d'"universalité" de l'EPU, et de déterminer s'il doit signifier une participation effective globale ou un simple engagement théorique, relevant que la réévaluation de ce concept façonnera non seulement l'avenir de cet examen, mais aussi le socle plus large des droits de l'Homme sur lequel il repose.

S'agissant de l'importance du suivi post-EPU, le président du Conseil a souligné que la responsabilité des États ne s'arrête pas à la réception des recommandations, mais qu'ils doivent être mieux soutenus dans la mise en œuvre des recommandations qu'ils ont acceptées, pointant le besoin urgent d'accorder un rôle plus précis aux institutions des droits de l'Homme accréditées.

Cet atelier international de réflexion, dédié à l'évaluation du mécanisme de l'Examen, est organisé sur deux jours de manière

conjointe par la DIDH, le HCDH et l'Organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR Info), avec la participation de représentants de plusieurs pays de différents continents et d'experts internationaux issus de 28 pays.

Cet atelier vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion ciblée et stratégique et d'échange de vues à l'occasion de la fin imminente du 4ème cycle et du début du 5ème cycle de l'Examen, ainsi qu'à examiner les aspects techniques et procéduraux de ce mécanisme à partir des conclusions évaluatives des sessions précédentes, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de lui assurer une plus grande efficacité.
Et de rappeler que le mécanisme de l'EPU a été créé en vertu de la résolution 60/251 de l'Assemblée générale des Nations Unies en date du 15 mars 2006, en tant que processus unique mené par les États membres de l'ONU, sous l'égide du Conseil des droits de l'Homme.

https://www.mapnews.ma/fr

Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'EPU (Président du CDH)



Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), a affirmé le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, qualifiant le Royaume "d'acteur clé et central" au sein de cette institution.

Dans un entretien accordé à la MAP en marge de sa participation à la Retraite internationale de réflexion placée sous le thème "Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", M. Suryodipuro a souligné que l'expertise cumulée par le Maroc et la crédibilité dont jouit le Royaume sont des atouts à même de contribuer à la promotion des droits de l'Homme à l'échelle mondiale et de favoriser le partage d'expériences et d'expertises entre les différents pays. A cet égard, le Président du CDH s'est chaleureusement félicité de l'accueil par le Maroc de cette retraite de haut niveau, qui se tient les 5 et 6 juin à Rabat et qui coïncide avec le 20e anniversaire du Conseil des droits de l'Homme et la clôture du 4e cycle de l'EPU.

En abritant cette retraite, qui vise à examiner les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, le Royaume offre un espace propice pour engager une réflexion profonde et des échanges francs au moment où la communauté internationale s'apprête à amorcer le 5e cycle de l'EPU, a-t-il relevé. Il a dans ce cadre rappelé la présidence marocaine du Conseil des droits de l'Homme en 2024, ce qui témoigne de l'aura dont jouit le Royaume et de sa capacité avérée à rapprocher les visions concernant la promotion des droits humains. Faisant remarquer que l'EPU est un mécanisme essentiel d'apprentissage mutuel entre les États membres, le président du CDH a mis en avant l'apport du Maroc à la promotion de la coopération internationale en tant qu'acteur crédible sur la scène internationale. M. Suryodipuro a tenu également à saluer l'accueil par le Royaume, en 2027, de la réunion du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapport et de suivi (NMIRF), notant que les prochaines réunions de coordination réorientent l'attention vers un impact tangible et mesurable sur le terrain. Dans ce sens, il a relevé que l'ensemble du processus doit être axé sur l'élément humain pour ainsi garantir la protection de la dignité humaine et la capacité des citoyens à contribuer de manière significative au développement de leurs sociétés. Organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), la Retraite internationale de réflexion rassemble des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme. Outre le président du Conseil des droits de l'Homme, M. Suryodipo, il s'agit de la cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, Juliette de Rivero, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

https://www.mapnews.ma/

UN Human Rights Head Views Morocco as 'Key Player' in Shaping UPR Mechanism



The UN Human Rights Council (UNHRC) President, Sidharto Reza Suryodipuro, has commended Morocco's role in shaping the Universal Periodic Review, describing the Kingdom as a "key player and a central actor" within the Council.

In an interview with MAP on the sidelines of his participation in the international retreat titled "Beyond the 4th Cycle: UPR 5", Suryodipuro emphasized that Morocco possesses a "repository of knowledge" that makes it a contributor to the global advancement of human rights, while providing a platform for countries to exchange experiences and best practices. Highlighting UPR as a vital avenue for mutual learning among Member States, Suryodipuro underscored Morocco's contribution to the promotion of international cooperation as a "credible actor" on the international stage. In this regard, the UNHRC Head warmly welcomed Morocco's hosting of this high-level retreat, held in Rabat on June 5-6, and which coincides with the 20th anniversary of the Human Rights Council and the conclusion of the UPR's 4th cycle. By hosting this event, which serves as a platform for evaluation, strategic

and constructive reflection, and exchanges, "Morocco provides a timely and open forum for frank brainstorming" as the international community prepares for the transition from the fourth to the fifth UPR cycle, he noted. The UNHRC President recalled Morocco's presidency of the Council in 2024, which reflects the Kingdom's international standing and its proven ability to bridge regional and civilizational perspectives, as the Council's presidency rotates annually among regional groups. Looking forward to the Kingdom's hosting of the 2027 meeting of the International Network of Implementation, Reporting, and Follow-up Mechanisms (NMIRFs), Suryodipuro pointed out that the upcoming coordination meetings are shifting the focus back toward tangible, measurable impact on the ground.

In this respect, he explained that the entire process must center on the person on the ground, ensuring it actively strengthens individual human rights, human dignity, and the ability of citizens to contribute meaningfully to their societies. The retreat is organized by the Interministerial Delegation for Human Rights, the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and UPR Info, the international non-governmental organization specializing in the Universal Periodic Review (UPR). Alongside the UN Human Rights top official, the Head of the Universal Periodic Review Branch of the Human Rights Council, Juliette de Rivero as well as other representatives and experts from 28 countries are taking part in the event.

HESPRESS

https://fr.hespress.com

Rabat: le Maroc plaide pour un Examen périodique universel plus efficace



L'Examen périodique universel (EPU) s'érige désormais en levier d'amélioration continue de l'action publique et en outil d'accompagnement des réformes nationales, a indiqué, vendredi à Rabat, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch.

S'exprimant à l'ouverture d'un atelier de réflexion international sur l'EPU, placé sous le thème « Après le quatrième cycle de l'Examen périodique universel : renforcer le mécanisme et garantir son impact sur la réalité des droits de l'Homme », M. Belkouch a souligné que cette conviction a conduit le Royaume à développer progressivement une approche institutionnelle intégrée, fondée sur la coordination, la concertation et le suivi des recommandations issues des mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

Dans ce sillage, il a mis en avant le rôle de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH) en tant que mécanisme national de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi,

qui s'articule autour de la coordination des efforts des différents acteurs concernés et du renforcement de leur complémentarité, afin de garantir le respect effectif des engagements internationaux du Royaume en matière de droits de l'Homme.
Par ailleurs, il a mis en exergue l'expérience marocaine dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme, illustrée notamment par l'adoption de la Constitution de 2011, qui a consacré un large éventail de droits et de libertés.

Dans ce cadre, le Délégué interministériel a évoqué le rôle que joue la Délégation en sa qualité de mécanisme national de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, à travers la coordination des efforts des différents acteurs concernés et le renforcement de la complémentarité entre eux, de manière à garantir le respect effectif des engagements internationaux du Royaume en matière de droits de l'Homme.
Après avoir affirmé que le Maroc a pu, grâce à la Conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, consolider l'Etat de droit, renforcer le système des droits de l'Homme et élargir les espaces de participation citoyenne en tant qu'orientations stratégiques constantes et immuables, M. Belkouch a relevé la reconnaissance par le Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH) de l'importance des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi, ainsi que de leur promotion, en tant que levier fondamental pour renforcer l'effectivité des recommandations internationales.

Le choix du Royaume pour abriter cet atelier international de réflexion reflète la confiance placée en le Maroc en tant qu'espace de dialogue, de concertation et de recherche de solutions communes au service de la promotion globale des droits de l'Homme, a-t-il souligné, ajoutant qu'il traduit également la ferme volonté politique du Royaume, à la faveur de la vision éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, de soutenir les initiatives qualitatives visant à renforcer l'efficacité, la pertinence

Placée sous le thème « Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », cette rencontre se veut un espace d'échange, d'évaluation et de réflexion stratégique.

Analyse des cycles précédents et adaptation aux nouveaux défis

Selon les organisateurs, les discussions porteront sur les aspects techniques et procéduraux du mécanisme à la lumière des enseignements tirés des cycles précédents. Les participants examineront également les moyens d'améliorer l'efficacité de l'EPU et son adaptation aux nouveaux défis en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme. La rencontre permettra de présenter les conclusions d'un questionnaire international élaboré par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme en coopération avec UPR Info. Cette consultation a été adressée à 146 États, organisations non gouvernementales et experts internationaux pour recueillir leurs appréciations et propositions sur l'avenir du mécanisme.

Focus sur l'impact national et le suivi des recommandations

Les travaux accorderont une attention particulière à l'impact concret de l'EPU au niveau national. Les échanges porteront notamment sur les bonnes pratiques susceptibles de renforcer les capacités institutionnelles, les mécanismes de coordination et le suivi de la mise en œuvre des recommandations formulées dans le cadre de l'EPU. Institué par la résolution 60/251 de l'Assemblée générale des Nations unies le 15 mars 2006, l'EPU est un mécanisme unique de suivi des engagements des États en matière de droits de l'Homme. Placé sous l'égide du Conseil des droits de l'Homme, il repose sur un processus conduit par les États membres et vise à examiner périodiquement la situation des droits humains dans l'ensemble des pays membres de l'ONU.

Cette retraite internationale s'inscrit dans la continuité des efforts du Maroc pour promouvoir le dialogue et la coopération en matière de droits de l'Homme.

Les résultats de la rencontre devraient alimenter les discussions préparatoires au cinquième cycle de l'EPU, prévu pour 2027. Les participants attendent des recommandations concrètes pour renforcer l'efficacité du mécanisme et son impact transformateur sur les droits humains à travers le monde.

https://fr.le360.ma/politique/droits-de-lhomme

Droits de l'Homme: Rabat accueille une réflexion internationale sur l'avenir de l'Examen périodique universel



Le Maroc accueille cette semaine à Rabat une retraite internationale consacrée à l'Examen périodique universel (EPU), mécanisme central du système onusien de promotion et de protection des droits de l'Homme. Organisée les 5 et 6 juin par le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH), en partenariat avec la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), cette rencontre réunit de hauts responsables des Nations unies, des diplomates ainsi que des experts internationaux autour de l'avenir de ce mécanisme.

Placée sous le thème «Au-delà du 4ème cycle de l'EPU: renforcer le processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme», la rencontre rassemble notamment le président du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, Sidharto Reza Suryodipuro, ainsi que Juliette de Rivero, cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Haut-Commissariat.

À l'ouverture des travaux, plusieurs intervenants ont mis en avant les progrès réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme,

dans le cadre des réformes institutionnelles engagées sous l'impulsion du roi Mohammed VI et consacrées par la Constitution.
Il a également insisté sur la nécessité de mettre en place des mécanismes nationaux chargés de l'élaboration et du suivi des rapports relatifs aux droits de l'Homme, une recommandation que le Maroc défend dans le cadre du cycle actuel de l'EPU. Cette approche vise à améliorer l'efficacité du suivi des engagements pris par les États et à favoriser les échanges d'expériences entre les mécanismes nationaux.

Abordant les défis émergents, Omar Zniber a plaidé pour une réflexion approfondie sur l'impact des nouvelles technologies, notamment l'intelligence artificielle, sur les droits humains. Il a souligné les risques liés à la protection de la vie privée, à la discrimination algorithmique et à la propagation des discours xénophobes, tout en mettant en avant le potentiel de ces technologies pour soutenir la promotion des droits fondamentaux.

De son côté, Juliette de Rivero, cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, a rappelé que ce mécanisme constitue aujourd'hui un outil incontournable pour évaluer la situation des droits humains dans les différents pays et encourager la coopération entre les États.

La directrice exécutive de l'ONG UPR Info, Mona M'Bikay, a pour sa part présenté les conclusions d'une consultation menée en collaboration avec la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH). Les résultats montrent que l'EPU est largement perçu comme un instrument permettant de définir des orientations politiques claires et de favoriser des réformes concrètes en matière de droits humains.
Organisée par la DIDH, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme et l'ONG UPR Info, cette retraite de réflexion vise à préparer la transition entre le quatrième et le cinquième cycle de l'Examen périodique universel, dans une perspective d'amélioration continue de ce mécanisme international.

https://maroc.ma/fr/actualites

Droits de l'Homme : Le Maroc salué pour sa contribution à la consolidation du mécanisme de l'EPU



Le rôle joué par le Maroc et sa contribution constructive à la consolidation du mécanisme de l'Examen Périodique Universel (EPU), 20 ans après sa création en tant qu'espace d'échange d'expertises, de partage d'expériences et de suivi de la situation des droits de l'Homme à travers le monde, ont été vivement salués lors de la Retraite internationale de réflexion sur l'EPU, dont les travaux ont pris fin samedi à Rabat.

Les participants à cette rencontre, placée sous le thème "Au-delà du 4e cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", se sont penchés pendant deux jours sur l'importance d'améliorer et de développer ce mécanisme des droits de l'Homme, qui a incité les États membres de l'ONU à s'engager dans des réformes législatives et institutionnelles nécessaires à la promotion des droits de l'Homme au sein de leurs sociétés, tout en encourageant d'autres pays à adhérer aux Traités conventionnels, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, s'est félicité de la qualité des débats ayant marqué les travaux de cette retraite internationale, dédiée à la réflexion autour de l'EPU, qui a vu la participation de responsables onusiens, de figures des droits de l'Homme et d'experts internationaux issus des quatre coins du monde, saluant le niveau de partage des évaluations, des expériences et des bonnes pratiques entre les différentes parties prenantes.

Cité par le communiqué, M. Belkouch a souligné l'attachement du Royaume, qui a engagé sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI un processus de réformes politiques et constitutionnelles, à consolider l'État de droit, à pérenniser les acquis et à promouvoir l'intégration des droits de l'Homme dans les politiques publiques.

M. Belkouch a réitéré l'engagement du Maroc à soutenir l'EPU en tant que mécanisme clé, mis en place avec la contribution du Royaume, notant que le développement de cet outil relève d'une responsabilité collective incombant à l'ensemble des États membres des Nations Unies (ONU), et nécessite une évaluation réelle, capable de concilier l'ampleur des engagements et la qualité des moyens et des ressources mobilisés afin d'aboutir à des résultats tangibles.

Le Délégué interministériel a également mis l'accent sur la nécessité d'adopter une approche globale, réaliste et intégrée, garantissant l'amélioration de la performance publique dans le domaine des droits de l'Homme, notant que le succès de l'EPU ne se limite pas à la simple évaluation, mais réside plutôt dans sa capacité à générer un impact réel sur le vécu quotidien des citoyens, ce qui requiert une volonté politique ferme et l'intégration de tous les droits de l'Homme dans les politiques publiques pour opérer un véritable changement.

M. Belkouch a réaffirmé l'engagement du Royaume à soutenir ce mécanisme onusien, à présenter des propositions pour son développement et à contribuer activement aux démarches nécessaires à sa concrétisation.

Pour sa part, la cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, Juliette de Rivero, a indiqué que le Maroc, à travers l'organisation de cet évènement, a jeté les bases du 5e cycle de l'EPU.

Mme de Rivero a affirmé que cette retraite a pleinement atteint ses objectifs, dans la mesure où elle a constitué une opportunité d'échange d'expertises et de partage d'expériences, tout en ouvrant la voie à une coopération fructueuse.

La rencontre a également permis, selon elle, d'identifier des pistes de réforme et de mettre en lumière les aspirations suscitées par les expériences internationales.

Dans la même veine, la Directrice exécutive de l'ONG spécialisée dans l'EPU (UPR Info), Mona M'Bikay, s'est félicitée de la qualité des discussions qui ont marqué cette retraite, faisant part de la disposition de son organisation à accompagner et assurer le suivi des différentes parties dans le domaine de l'EPU, afin de renforcer la coopération internationale en matière de droits de l'Homme, de garantir la réalisation de résultats concrets sur le terrain et d'assurer une adhésion positive de tous les acteurs.

Le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, ainsi que l'ensemble des participants, ont également salué la qualité de cette rencontre internationale ainsi que l'opportunité qu'elle offre dans un contexte mondial complexe, insistant sur la nécessité d'intégrer les conclusions de cette retraite au sein du l'ONU, et plus particulièrement au niveau du Conseil.

https://www.maroc24.com

Droits de l'Homme : Le Maroc salué pour sa contribution à la consolidation du mécanisme de l'EPU



Le rôle joué par le Maroc et sa contribution constructive à la consolidation du mécanisme de l'Examen Périodique Universel (EPU), 20 ans après sa création en tant qu'espace d'échange d'expertises, de partage d'expériences et de suivi de la situation des droits de l'Homme à travers le monde, ont été vivement salués lors de la Retraite internationale de réflexion sur l'EPU, dont les travaux ont pris fin samedi à Rabat.

Les participants à cette rencontre, placée sous le thème "Au-delà du 4e cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", se sont penchés pendant deux jours sur l'importance d'améliorer et de développer ce mécanisme des droits de l'Homme, qui a incité les États membres de l'ONU à s'engager dans des réformes législatives et institutionnelles nécessaires à la promotion es droits de l'Homme au sein de leurs sociétés , tout en encourageant d'autres pays à adhérer aux

Traités conventionnels, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, s'est félicité de la qualité des débats ayant marqué les travaux de cette retraite internationale, dédiée à la réflexion autour de l'EPU, qui a vu la participation de responsables onusiens, de figures des droits de l'Homme et d'experts internationaux issus des quatre coins du monde, saluant le niveau de partage des évaluations, des expériences et des bonnes pratiques entre les différentes parties prenantes.

Cité par le communiqué, M. Belkouch a souligné l'attachement du Royaume, qui a engagé sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI un processus de réformes politiques et constitutionnelles, à consolider l'État de droit, à pérenniser les acquis et à promouvoir l'intégration des droits de l'Homme dans les politiques publiques.

M. Belkouch a réitéré l'engagement du Maroc à soutenir l'EPU en tant que mécanisme clé, mis en place avec la contribution du Royaume, notant que le développement de cet outil relève d'une responsabilité collective incombant à l'ensemble des États membres des Nations Unies (ONU), et nécessite une évaluation réelle, capable de concilier l'ampleur des engagements et la qualité des moyens et des ressources mobilisés afin d'aboutir à des résultats tangibles.

Le Délégué interministériel a également mis l'accent sur la nécessité d'adopter une approche globale, réaliste et intégrée, garantissant l'amélioration de la performance publique dans le domaine des droits de l'Homme, notant que le succès de l'EPU ne se limite pas à la simple évaluation, mais réside plutôt dans sa capacité à générer un impact réel sur le vécu quotidien des citoyens, ce qui requiert une volonté politique ferme et l'intégration de tous les droits de l'Homme dans les politiques publiques pour opérer un véritable changement.

M. Belkouch a réaffirmé l'engagement du Royaume à soutenir ce mécanisme onusien, à présenter des propositions pour son développement et à contribuer activement aux démarches nécessaires à sa concrétisation.

Pour sa part, la cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, Juliette de Rivero, a indiqué que le Maroc, à travers l'organisation de cet évènement, a jeté les bases du 5e cycle de l'EPU.

Mme de Rivero a affirmé que cette retraite a pleinement atteint ses objectifs, dans la mesure où elle a constitué une opportunité d'échange d'expertises et de partage d'expériences, tout en ouvrant la voie à une coopération fructueuse.

La rencontre a également permis, selon elle, d'identifier des pistes de réforme et de mettre en lumière les aspirations suscitées par les expériences internationales.

Dans la même veine, la Directrice exécutive de l'ONG spécialisée dans l'EPU (UPR Info), Mona M'Bikay, s'est félicitée de la qualité des discussions qui ont marqué cette retraite, faisant part de la disposition de son organisation à accompagner et assurer le suivi des différentes parties dans le domaine de l'EPU, afin de renforcer la coopération internationale en matière de droits de l'Homme, de garantir la réalisation de résultats concrets sur le terrain et d'assurer une adhésion positive de tous les acteurs.

Le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, ainsi que l'ensemble des participants, ont également salué la qualité de cette rencontre internationale ainsi que l'opportunité qu'elle offre dans un contexte mondial complexe, insistant sur la nécessité d'intégrer les conclusions de cette retraite au sein du l'ONU, et plus particulièrement au niveau du Conseil.

https://ecoactu.ma/droits-de-lhomme-le-maroc-decroche-un-sommet-mondial/

les 5 et 6 juin 2026, une retraite de réflexion organisée par laDélégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations Uniesaux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), en vue d'évaluer le mécanisme de l'EPU.

Cette retraite internationale de réflexion réunira des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme, notamment Sidharto Suryodipo, Président du Conseil des droits de l'homme, et Juliette de Rivero, Cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des internationaux issus de 28 pays.

Organisé sous le thème : « Au-delà du 4ème cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », cette retraite vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges er amont de la transition du quatrième vers le cinquième cycle.

L'atelier examinera les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de garantir une grande efficacité de ce mécanisme.

Il permettra également de présenter les conclusions et les opinions recueillies à travers un questionnaire international élaboré par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme en coopération avec l'organisation UPR Info, et partagé avec 146 États, organisations internationales non gouvernementales et internationaux.

Les participants discuteront également l'efficacité de ce mécanisme onusien au regard de la situation concrète des pays concernés, en mettant l’accent sur les bonnes pratiques susceptibles de renforcer les capacités nationales, les mécanismes de coordination, ainsi que le suivi rigoureux de la mise en œuvre effective des recommandations.

Il convient de rappeler que le mécanisme de l'Examen périodique universel a été institué par la résolution 60/251 de l'Assemblée générale des Nations Unies le 15 mars 2006. Il constitue un processus unique, conduit par les États membres de l'Organisation des Nations Unies sous l'égide du Conseil des droits de l'homme.

L'ECONOMISTE

https://www.leconomiste.com/flash-infos/droits-de-lhomme-le-maroc-

Droits de l'Homme : Le Maroc accueille une retraite de réflexion pour évaluer le mécanisme de l'EPU



Le Maroc accueillera, les 5 et 6 juin 2026, une retraite de réflexion organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), en vue d'évaluer le mécanisme de l'EPU.

Cet événement réunira des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme, notamment Sidharto Suryodipo, président du Conseil des droits de l'homme, et Juliette de Rivero, Cheffe de la Division de l'EPU au sein de ce Conseil, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

Organisé sous le thème « Au-delà du 4e cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », elle vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges en amont de la transition du quatrième vers le 5e cycle.

L'atelier examinera notamment les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de garantir une grande efficacité de ce mécanisme. Il permettra également de présenter les conclusions et les opinions recueillies à travers un questionnaire international élaboré par la DIDH en coopération avec l'organisation UPR Info, et partagé avec 146 États, ONG et experts internationaux.

Les participants discuteront également l'efficacité de ce mécanisme onusien au regard de la situation concrète des pays concernés, en mettant l'accent sur les bonnes pratiques susceptibles de renforcer les capacités nationales, les mécanismes de coordination, ainsi que le suivi rigoureux de la mise en œuvre effective des recommandations.

HESPRESS

https://fr.hespress.com

Vingt ans après son lancement, l'EPU au cœur d'un débat international à Rabat



À l'heure où le système international des droits de l'homme s'interroge sur l'avenir de ses mécanismes de suivi, Rabat accueille une réflexion de portée internationale sur l'Examen périodique universel (EPU), considéré comme l'un des principaux instruments d'évaluation des engagements des États en matière de droits fondamentaux.

Les travaux d'un atelier international consacré à l'évaluation de ce mécanisme ont été ouverts vendredi 5 juin dans la capitale du Royaume, en présence de responsables du Conseil des droits de l'homme des Nations unies, de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme ainsi que d'experts venus de 28 pays.



Dès l'ouverture de la rencontre, Mohamed El Habib Belkouch, délégué interministériel aux droits de l'homme, a souligné la place particulière qu'occupe l'EPU dans l'approche marocaine des droits humains. « Le Maroc ne considère pas l'Examen périodique universel comme un simple mécanisme international d'évaluation, mais également comme un levier d'amélioration continue de l'action publique et un outil d'accompagnement des réformes nationales », a-t-il déclaré.

Vingt ans après son lancement, l'Examen périodique universel s'est progressivement imposé comme un rendez-vous incontournable du système onusien. Pour El Habib Belkouch, ce mécanisme constitue « l'une des innovations institutionnelles les plus importantes du système des Nations unies en matière de droits de l'homme ».
Le responsable marocain a attribué cette reconnaissance à plusieurs facteurs : son caractère universel, son fonctionnement fondé sur le dialogue entre pairs, sa dimension coopérative ainsi que son ouverture à l'ensemble des parties prenantes. Ces caractéristiques ont permis à l'EPU de gagner progressivement la confiance des États et de devenir un espace privilégié pour l'échange d'expériences, le partage de bonnes pratiques et la promotion des réformes.



Au fil des différents cycles d'évaluation, a poursuivi Belkouch, ce mécanisme a contribué à diffuser une culture de l'évaluation, de la transparence et de la reddition des comptes. Il a également encouragé de nombreux pays à entreprendre des réformes législatives et institutionnelles, à adhérer à de nouveaux instruments internationaux, à renforcer leurs mécanismes nationaux de suivi et à élargir la participation des différents acteurs nationaux aux processus liés aux droits de l'homme.

Pour le délégué interministériel, le vingtième anniversaire de l'EPU ne doit cependant pas se limiter à une célébration symbolique. Cette échéance doit être saisie comme une occasion de mener une réflexion collective sur les avancées réalisées, les défis qui subsistent et les pistes de réforme susceptibles de permettre au mécanisme de mieux répondre aux attentes des populations et aux transformations du monde contemporain.

Si l'EPU a démontré sa pertinence et sa capacité d'adaptation, l'expérience accumulée au cours des quatre cycles successifs met également en lumière une difficulté persistante : la mise en œuvre effective des recommandations formulées à l'issue des examens.
« Si l'Examen périodique universel a démontré sa pertinence et sa flexibilité, l'expérience accumulée durant les quatre cycles montre également que le véritable défi réside dans la mise en œuvre effective des recommandations et leur traduction en améliorations concrètes dans

la vie quotidienne des citoyens », a relevé Belkouch. Selon lui, cet objectif nécessite de poursuivre les efforts visant à renforcer l'appropriation nationale du processus par l'ensemble des acteurs concernés.

Dans cette perspective, le responsable marocain a insisté sur l'importance croissante des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi. Il considère leur développement comme l'une des évolutions structurelles majeures qu'a connues le système international des droits de l'homme au cours des dernières années.

L'expérience acquise dans ce domaine ainsi que les dynamiques de coopération mises en place au sein du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi démontrent, selon lui, que la qualité de la coordination nationale et du suivi des recommandations demeure déterminante pour garantir leur impact concret sur les politiques publiques et sur la vie des citoyens.

« Nous sommes engagés à poursuivre le soutien à cette dynamique et à la développer davantage, notamment à l'approche de la prochaine réunion du Réseau international, que le Royaume du Maroc accueillera en 2027 », a-t-il affirmé.

Mohamed Habib Belkouch a également établi un lien direct entre la promotion des droits humains et les objectifs de développement durable. Selon lui, l'effectivité des droits fondamentaux constitue une condition essentielle pour bâtir des sociétés plus inclusives, plus résilientes et plus prospères. Dans ce cadre, l'Examen périodique universel apparaît comme un instrument privilégié permettant d'assurer une meilleure cohérence entre les engagements internationaux des États et les politiques publiques mises en œuvre au service du développement humain.



Face aux dizaines d'experts internationaux réunis à Rabat, le responsable a également mis en avant les évolutions institutionnelles engagées par le Maroc au cours des deux dernières décennies. Il a estimé que le Royaume est parvenu à consolider l'État de droit, à renforcer son système de protection des droits humains et à élargir les espaces de participation citoyenne, faisant de ces orientations des choix stratégiques durables.

Selon lui, ces avancées se sont traduites par plusieurs réformes structurantes, notamment l'approfondissement de l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle, l'adoption de la Constitution de 2011 consacrant un large éventail de droits et libertés, les réformes successives visant à promouvoir l'égalité et à renforcer la place des femmes dans la société et au sein de la famille, ainsi que la reconnaissance de la diversité culturelle comme composante essentielle de l'identité nationale.

Le responsable a également évoqué l'intégration croissante des droits humains dans les grandes orientations du développement national, en particulier à travers le Nouveau Modèle de Développement.

Dans ce contexte, il a rappelé que la création de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme traduit une approche nationale visant à renforcer la coordination des politiques publiques dans ce domaine et à assurer l'interaction du Royaume avec les mécanismes internationaux compétents.
« Aujourd'hui, la Délégation, en sa qualité de mécanisme national de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi, joue un rôle central dans la coordination des efforts des différents acteurs concernés et dans le renforcement de leur complémentarité, afin de garantir le respect effectif des engagements internationaux du Royaume en matière de droits de l'homme », a-t-il expliqué.

À l'heure où la transformation numérique redéfinit les modes de gouvernance, Mohamed Habib Belkouch a également appelé à réfléchir aux moyens de mobiliser plus efficacement les outils digitaux et les innovations technologiques afin d'améliorer le suivi des recommandations, la gestion des données et l'évaluation des résultats, tout en veillant au respect des principes éthiques et des droits fondamentaux.

Placée sous le thème « Après le quatrième cycle de l'Examen périodique universel : soutenir le mécanisme et garantir une transformation réelle de la situation des droits de l'homme », cette rencontre internationale réunit plusieurs hauts responsables onusiens. Parmi eux figurent Sidharto Riza Suryodipuro, président du Conseil des droits de l'homme des Nations unies, et Juliette de Rivero, présidente de l'Examen périodique universel au sein de cette même institution, aux côtés d'experts internationaux représentant 28 États.

https://lemondedelacom.com/6450/

Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'EPU

Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), a affirmé le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, qualifiant le Royaume « d'acteur clé et central » au sein de cette institution.

Dans un entretien accordé à la MAP en marge de sa participation à la Retraite internationale de réflexion placée sous le thème « Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », M. Suryodipuro a souligné que l'expertise cumulée par le Maroc et la crédibilité dont jouit le Royaume sont des atouts à même de contribuer à la promotion des droits de l'Homme à l'échelle mondiale et de favoriser le partage d'expériences et d'expertises entre les différents pays.

A cet égard, le Président du CDH s'est chaleureusement félicité de l'accueil par le Maroc de cette retraite de haut niveau, qui se tient les 5 et 6 juin à Rabat et qui coïncide avec le 20e anniversaire du Conseil des droits de l'Homme et la clôture du 4e cycle de l'EPU.
En abritant cette retraite, qui vise à examiner les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, le Royaume offre un espace propice pour engager une réflexion profonde et des échanges francs au moment où la communauté internationale s'apprête à amorcer le 5e cycle de l'EPU, a-t-il relevé.
Il a dans ce cadre rappelé la présidence marocaine du Conseil des droits

de l'Homme en 2024, ce qui témoigne de l'aura dont jouit le Royaume et de sa capacité avérée à rapprocher les visions concernant la promotion des droits humains.Faisant remarquer que l'EPU est un mécanisme essentiel d'apprentissage mutuel entre les États membres, le président du CDH a mis en avant l'apport du Maroc à la promotion de la coopération internationale en tant qu'acteur crédible sur la scène internationale.

M. Suryodipuro a tenu également à saluer l'accueil par le Royaume, en 2027, de la réunion du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapport et de suivi (NMIRF), notant que les prochaines réunions de coordination réorientent l'attention vers un impact tangible et mesurable sur le terrain.

Dans ce sens, il a relevé que l'ensemble du processus doit être axé sur l'élément humain pour ainsi garantir la protection de la dignité humaine et la capacité des citoyens à contribuer de manière significative au développement de leurs sociétés.

Organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), la Retraite internationale de réflexion rassemble des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme. Outre le président du Conseil des droits de l'Homme, M. Suryodipo, il s'agit de la cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, Juliette de Rivero, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

Le Maroc accueille une retraite internationale pour renforcer l'Examen périodique universel des droits de l'Homme



Rabat accueillera les 5 et 6 juin 2026 une retraite internationale consacrée à l'évaluation du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU) du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies. Organisée conjointement par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme et l'organisation non gouvernementale UPR Info, cette rencontre vise à examiner le fonctionnement de l'EPU et à explorer les perspectives de son renforcement à l'approche du cinquième cycle.

Un rassemblement de hauts responsables onusiens et d'experts internationaux

La retraite réunira plusieurs responsables du Conseil des droits de l'Homme, dont son président Sidharto Suryodipo, ainsi que Juliette de Rivero, cheffe de la Division de l'Examen périodique universel. Des représentants de nombreux États issus de différents continents et des experts internationaux provenant de 28 pays participeront également aux travaux.

M. Belkouch a fait observer que l'EPU a contribué, tout au long des cycles précédents, à la consécration de la culture de l'évaluation, de la transparence et de la reddition des comptes, tout en encourageant plusieurs pays à s'engager dans des réformes législatives et institutionnelles, à adhérer à de nouveaux instruments internationaux, à développer leurs mécanismes nationaux de suivi et à élargir la participation des divers acteurs nationaux dans les processus inhérents aux droits de l'Homme.

De son côté, le président du Conseil des droits de l'Homme (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro , a salué le rôle central joué par le Maroc, dès le départ, dans la conception des règles et de l'esprit de l'Examen périodique universel, considérant que cet atelier constitue un moment propice pour évaluer la situation et relever les défis auxquels fait face le système des droits de l'Homme à la veille du 5ème cycle de l'EPU.

Il a également souligné la nécessité de réévaluer le concept d' »universalité » de l'EPU, et de déterminer s'il doit signifier une participation effective globale ou un simple engagement théorique, relevant que la réévaluation de ce concept façonnera non seulement l'avenir de cet examen, mais aussi le socle plus large des droits de l'Homme sur lequel il repose.

S'agissant de l'importance du suivi post-EPU, le président du Conseil a souligné que la responsabilité des États ne s'arrête pas à la réception des recommandations, mais qu'ils doivent être mieux soutenus dans la mise en œuvre des recommandations qu'ils ont acceptées, pointant le besoin urgent d'accorder un rôle plus précis aux institutions des droits de l'Homme accréditées.
Cet atelier international de réflexion, dédié à l'évaluation du mécanisme de l'Examen, est organisé sur deux jours de manière conjointe par la DIDH, le HCDH et l'Organisation internationale non gouvernementale

spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR Info), avec la participation de représentants de plusieurs pays de différents continents et d'experts internationaux issus de 28 pays.

Cet atelier vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion ciblée et stratégique et d'échange de vues à l'occasion de la fin imminente du 4ème cycle et du début du 5ème cycle de l'Examen, ainsi qu'à examiner les aspects techniques et procéduraux de ce mécanisme à partir des conclusions évaluatives des sessions précédentes, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de lui assurer une plus grande efficacité.

Et de rappeler que le mécanisme de l'EPU a été créé en vertu de la résolution 60/251 de l'Assemblée générale des Nations Unies en date du 15 mars 2006, en tant que processus unique mené par les États membres de l'ONU, sous l'égide du Conseil des droits de l'Homme.

La nouvelle Tribune
https://lnt.ma

Droits de l'Homme : le Maroc réaffirme son engagement en faveur du renforcement de l'Examen périodique universel

Le Maroc a réaffirmé son engagement en faveur du renforcement du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'occasion de l'ouverture, vendredi à Rabat, d'une retraite de réflexion consacrée à l'avenir de ce dispositif des Nations unies dédié à l'évaluation de la situation des droits de l'Homme dans les États membres.

Dans son intervention, Omar Zniber a souligné que l'un des principes for l'Examen périodique universel réside dans l'implication des différentes parties prenantes au niveau national lors de l'élaboration des rapports consacrés à la situation des droits de I'Homme.

Il a ainsi insisté sur la nécessité d'associer les institutions gouvernementales, les parlements, les médiateurs, les organismes de lutte contre la corruption ainsi que l'ensemble des acteurs concernés à ce processus.

Le diplomate a également mis l'accent sur l'importance de disposer de mécanismes nationaux chargés du suivi et de la mise en œuvre des recommandations issues de l'EPU. II a indiqué que cette question figure parmi les principales recommandations formulées par le Maroc dans le cadre du cycle actuel de l'Examen périodique universel.

Selon lui, le développement de la coopération entre les différents mécanismes nationaux constitue également un levier important pour renforcer l'efficacité du dispositif.

Omar Zniber a par ailleurs plaidé pour une réflexion approfondie sur l'impact des nouvelles technologies et de l'intelligence artificielle sur les droits de l'Homme.

S'il a reconnu les opportunités offertes par ces outils dans différents domaines, il a également souligné les défis qu'ils soulèvent, notamment en matière de protection de la vie privée, de lutte contre les discriminations et de prévention de la diffusion de contenus haineux ou xénophobes.

Selon lui, ces évolutions technologiques nécessitent une attention particulière afin de garantir qu'elles contribuent à la promotion des droits fondamentaux plutôt qu'à leur remise en cause.

Prenant la parole lors de cette rencontre, la cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, Juliette de Rivero, a estimé que ce mécanisme a démontré son efficacité en tant qu'outil d'évaluation de la situation des droits humains à travers le monde.

Elle a souligné que l'Examen périodique universel constitue également une plateforme unique de coopération et d'échange d'expériences entre les États, permettant d'aborder les questions liées aux droits de l'Homme dans une logique de responsabilité partagée et de recherche de solutions concrètes.

De son côté, la directrice exécutive de l'organisation non gouvernementale UPR Info, Mona M'Bikay, a présenté les résultats d'une consultation menée en partenariat avec la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) auprès de différents acteurs impliqués dans le processus.

Selon les conclusions de cette enquête, les participants considèrent majoritairement l'EPU comme un instrument permettant de définir des orientations claires en matière de droits humains et de favoriser des changements au niveau national.

Elle a toutefois souligné l'importance de traduire les recommandations formulées dans le cadre de ce mécanisme en actions concrètes et durables afin d'en renforcer l'impact.

Cette retraite de réflexion est organisée par la Délégation interministérielle aux droits de I'Homme, en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de I'Homme et l'ONG UPR Info.

https://leseco.ma/maroc

Rabat accueille une rencontre internationale sur l'avenir des droits de l'Homme



Les 5 et 6 juin, Rabat sera le carrefour d'une réflexion stratégique sur l'avenir de l'Examen périodique universel (EPU). L'évènement est organisé sous le thème «Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme». Plusieurs personnalités de premier plan y sont attendues. Parmi elles, Sidharto Suryodipo, président du Conseil des droits de l'homme de l'ONU, Juliette de Rivero, cheffe de la division de l'Examen périodique universel, ainsi que des représentants de 28 pays et des experts internationaux.

Créé en 2006, l'Examen périodique universel est un processus conduit par les États membres de l'ONU, sous l'égide du Conseil des droits de l'homme. Tous les quatre ans et demi environ, chaque pays voit sa situation examinée sur la base de trois documents : un rapport national, une compilation des informations du système onusien, et un résumé des contributions des parties prenantes (ONG, institutions nationales).

À l'issue de cet examen, des recommandations sont formulées, que l'État peut accepter ou rejeter. Après quatre cycles complets (2008-2026), le mécanisme arrive à un tournant. Les critiques ne manquent pas : certaines dénoncent un manque de suivi réel, d'autres une politisation excessive, ou encore une charge procédurale trop lourde pour les petits États.

C'est précisément pour répondre à ces défis que Rabat accueille cette retraite. La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a d'ailleurs élaboré un questionnaire international diffusé auprès de 146 États, organisations non gouvernementales et experts. Les conclusions et opinions recueillies seront présentées lors des travaux.

LE Maroc, acteur et hôte légitimeLe Royaume a été examiné à quatre reprises – en 2008, 2012, 2017 et 2022 – et a accepté la grande majorité des recommandations qui lui ont été adressées. En organisant cette retraite, le Maroc confirme son rôle d'acteur engagé dans le renforcement des mécanismes multilatéraux des droits de l'Homme. La présence de responsables du Conseil des droits de l'homme de l'ONU et de représentants de nombreux États d'Afrique, d'Asie, d'Europe et des Amériques témoigne de cette reconnaissance internationale.

Les travaux ne se limiteront pas aux aspects techniques et procéduraux, aussi importants soient-ils. L'atelier se penchera sur l'efficacité concrète du mécanisme. Les participants discuteront notamment de la manière dont l'EPU peut avoir un «impact transformateur», c'est-à-dire générer des changements structurels et durables, et non pas seulement des rapports et des engagements formels. La transition du quatrième au cinquième cycle, qui débutera en 2027, offre une fenêtre d'opportunité pour réviser les méthodes de travail, alléger les processus et mieux associer la société civile.

AL BAYANE
https://albayane.press.ma

«Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'EPU»



Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), a affirmé le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, qualifiant le Royaume "d'acteur clé et central" au sein de cette institution.

Dans un entretien accordé à la MAP en marge de sa participation à la Retraite internationale de réflexion placée sous le thème "Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", M. Suryodipuro a souligné que l'expertise cumulée par le Maroc et la crédibilité dont jouit le Royaume sont des atouts à même de contribuer à la promotion des droits de l'Homme à l'échelle mondiale et de favoriser le partage d'expériences et d'expertises entre les différents pays.

A cet égard, le Président du CDH s'est chaleureusement félicité de l'accueil par le Maroc de cette retraite de haut niveau, qui se tient les 5 et 6 juin à Rabat et qui coïncide avec le 20e anniversaire du Conseil des droits de l'Homme et la clôture du 4e cycle de l'EPU.

En abritant cette retraite, qui vise à examiner les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, le Royaume offre un espace propice pour engager une réflexion profonde et des échanges francs au moment où la communauté internationale s'apprête à amorcer le 5e cycle de l'EPU, a-t-il relevé.
Il a dans ce cadre rappelé la présidence marocaine du Conseil des droits de l'Homme en 2024, ce qui témoigne de l'aura dont jouit le Royaume et de sa capacité avérée à rapprocher les visions concernant la promotion des droits humains.

Faisant remarquer que l'EPU est un mécanisme essentiel d'apprentissage mutuel entre les États membres, le président du CDH a mis en avant l'apport du Maroc à la promotion de la coopération internationale en tant qu'acteur crédible sur la scène internationale.
M. Suryodipuro a tenu également à saluer l'accueil par le Royaume, en 2027, de la réunion du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapport et de suivi (NMIRF), notant que les prochaines réunions de coordination réorientent l'attention vers un impact tangible et mesurable sur le terrain.

Dans ce sens, il a relevé que l'ensemble du processus doit être axé sur l'élément humain pour ainsi garantir la protection de la dignité humaine et la capacité des citoyens à contribuer de manière significative au développement de leurs sociétés.
Organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), la Retraite internationale de réflexion rassemble des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme. Outre le président du Conseil des droits de l'Homme, M. Suryodipo, il s'agit de la cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, Juliette de Rivero, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

https://canal212.ma

À Rabat, l'Examen périodique universel fête ses 20 ans et se réinvente



Vingt ans après son lancement à l'ONU, l'Examen périodique universel revient au centre du débat international à Rabat. Où un atelier réunit experts et responsables pour évaluer ce mécanisme clé des droits humains.

Ce rendez-vous intervient alors que le système international cherche à renforcer ses outils de suivi des engagements des États. Pour les Marocains de l'étranger qui suivent l'évolution de l'État de droit au pays. Ces discussions éclairent la manière dont le Maroc répond aux standards internationaux.

Rabat accueille un atelier international sur l'EPU

Un atelier international consacré à l'évaluation de l'Examen périodique universel (EPU) s'est ouvert ce vendredi 5 juin à Rabat. Il réunit des responsables du Conseil des droits de l'homme des Nations unies, la Délégation interministérielle aux droits de l'homme et des experts venus de 28 pays.

Au fil des cycles, ce processus est devenu un passage obligé du système onusien. Il permet aux États de présenter leurs progrès, de recevoir des recommandations et de préciser les. Réformes en cours ou à venir.

La place de l'EPU dans la stratégie marocaine

Dès l'ouverture, le délégué interministériel aux droits de l'homme. Mohamed El Habib Belkouch, a rappelé la place particulière de ce mécanisme dans l'approche marocaine. Selon lui, le Maroc ne voit pas l'EPU comme une simple évaluation internationale. Comme un levier pour améliorer l'action publique et accompagner les réformes nationales.

Il a qualifié l'Examen périodique universel de « l'une des innovations institutionnelles les plus importantes » du système des Nations unies en matière de droits humains. Il a expliqué cette reconnaissance par plusieurs facteurs :

- son caractère universel, qui soumet tous les États aux mêmes règles ;.
- un dialogue fondé sur l'échange entre pairs ;.
- une dimension coopérative plutôt que punitive ;.
- l'ouverture aux différentes parties prenantes, y compris la société civile.

Selon Belkouch, ces éléments ont favorisé la confiance des États dans le mécanisme. Ils ont aussi contribué à diffuser une culture de l'évaluation. De la transparence et de la reddition des comptes dans de nombreux pays, dont le Maroc.

Examen périodique universel : bilan et perspectives

Vingt ans après son lancement, l'atelier de Rabat ne se limite pas à une commémoration symbolique. Les participants veulent identifier les avancées réalisées et les limites constatées, afin de proposer des pistes d'amélioration.

Les discussions portent notamment sur la manière de renforcer le suivi des recommandations adressées aux États. Elles interrogent aussi la capacité de l'EPU à prendre en compte les nouveaux défis. Comme le numérique, les crises humanitaires ou les inégalités persistantes.

Pour le Maroc, la mise en œuvre de ces recommandations s'inscrit dans un chantier plus large. : modernisation de la justice. Consolidation des libertés publiques.

Protection des catégories vulnérables. Les débats de Rabat permettent de situer ces réformes dans une dynamique internationale. De mesurer comment le pays se positionne face aux standards de l'ONU.

Quel impact pour le lien des Marocains à l'étranger avec le pays ?
Pour les Marocains résidant à l'étranger, les conclusions de cet atelier peuvent peser sur la perception. Du cadre juridique et institutionnel au Maroc. Elles intéressent ceux qui envisagent un retour, un investissement ou qui suivent de près l'évolution des droits civils. Politiques, sociaux et économiques.

Un cadre des droits humains mieux évalué et plus transparent renforce la sécurité juridique. La confiance dans les institutions et la visibilité des réformes. Autant d'éléments qui comptent lorsqu'il s'agit de préparer un projet au pays. De défendre ses droits dans une procédure ou simplement de garder un lien informé avec l'actualité nationale.
Les travaux de Rabat devraient se poursuivre avec des contributions d'experts internationaux. Afin de préciser comment adapter l'EPU aux vingt prochaines années. Tout en consolidant les acquis de ce mécanisme central du système onusien.

LARELEVE.ma
Site d'information générale
https://lareleve.ma/193425/

Président du CDH: Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'EPU



Le Maroc joue un rôle pionnier dans le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), a affirmé le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, qualifiant le Royaume « d'acteur clé et central » au sein de cette institution.

Dans un entretien accordé à la MAP en marge de sa participation à la Retraite internationale de réflexion placée sous le thème « Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », M. Suryodipuro a souligné que l'expertise cumulée par le Maroc et la crédibilité dont jouit le Royaume sont des atouts à même de contribuer à la promotion des droits de l'Homme à l'échelle mondiale et de favoriser le partage d'expériences et d'expertises entre les différents pays.

A cet égard, le Président du CDH s'est chaleureusement félicité de l'accueil par le Maroc de cette retraite de haut niveau,

qui se tient les 5 et 6 juin à Rabat et qui coïncide avec le 20e anniversaire du Conseil des droits de l'Homme et la clôture du 4e cycle de l'EPU.

En abritant cette retraite, qui vise à examiner les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, le Royaume offre un espace propice pour engager une réflexion profonde et des échanges francs au moment où la communauté internationale s'apprête à amorcer le 5e cycle de l'EPU, a-t-il relevé.

Il a dans ce cadre rappelé la présidence marocaine du Conseil des droits de l'Homme en 2024, ce qui témoigne de l'aura dont jouit le Royaume et de sa capacité avérée à rapprocher les visions concernant la promotion des droits humains.

Faisant remarquer que l'EPU est un mécanisme essentiel d'apprentissage mutuel entre les États membres, le président du CDH a mis en avant l'apport du Maroc à la promotion de la coopération internationale en tant qu'acteur crédible sur la scène internationale.

M. Suryodipuro a tenu également à saluer l'accueil par le Royaume, en 2027, de la réunion du Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de rapport et de suivi (NMIRF), notant que les prochaines réunions de coordination réorientent l'attention vers un impact tangible et mesurable sur le terrain.

Dans ce sens, il a relevé que l'ensemble du processus doit être axé sur l'élément humain pour ainsi garantir la protection de la dignité humaine et la capacité des citoyens à contribuer de manière significative au développement de leurs sociétés.

Organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), la Retraite internationale de réflexion rassemble des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme.

Outre le président du Conseil des droits de l'Homme, M. Suryodipo, il s'agit de la cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, Juliette de Rivero, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays.

https://www.lodj.ma

Rabat, laboratoire discret d'une nouvelle diplomatie des droits humains dans la région MENA

À première vue, la rencontre internationale organisée à Rabat les 5 et 6 juin 2026 sur l'Examen périodique universel (EPU) relève d'un agenda technique onusien parmi d'autres.

Pourtant, à y regarder de plus près, elle s'inscrit dans une dynamique beaucoup plus structurante : la recomposition progressive des espaces d'influence normative autour des droits humains, où les États ne sont plus de simples objets d'évaluation, mais des acteurs de production de normes et de méthodologies.

En réunissant la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, des responsables du Conseil des droits de l'Homme et des experts issus de 28 pays, le Maroc ne se contente pas d'accueillir un atelier. Il se positionne, de facto, comme un point d'intersection entre la gouvernance multilatérale et les dynamiques régionales de mise en œuvre des droits humains.

Ce positionnement est loin d'être anodin dans un contexte régional MENA où les mécanismes de suivi des droits humains restent souvent fragmentés, contestés ou insuffisamment institutionnalisés.

L'EPU, en tant que dispositif universel fondé sur l'évaluation par les pairs, constitue à cet égard l'un des rares cadres consensuels capables de transcender les clivages politiques traditionnels. Mais encore faut-il qu'il produise un impact réel au-delà des cycles de recommandations.

C'est précisément l'enjeu stratégique de cette rencontre : faire évoluer l'EPU d'un instrument de constat vers un outil d'ingénierie institutionnelle des réformes.

Le thème retenu — « Après le quatrième cycle de l'Examen périodique universel : renforcer le mécanisme et garantir son impact sur la réalité des droits de l'Homme » — traduit une inflexion subtile mais essentielle : la recherche d'efficacité mesurable plutôt que la simple accumulation normative.

Dans cette perspective, les travaux de Rabat s'appuient sur un corpus analytique inédit, issu notamment d'une consultation internationale menée auprès de 146 États et d'organisations non gouvernementales en partenariat avec UPR Info.

Cette approche comparative permet d'identifier un constat partagé : la principale faiblesse de l'EPU ne réside pas dans la qualité de ses recommandations, mais dans l'hétérogénéité des capacités nationales de mise en œuvre et de suivi.

C'est là que se dessine une opportunité stratégique pour le Maroc.
En structurant son expérience autour de la coordination interministérielle, du suivi institutionnel des recommandations et de l'intégration progressive des engagements internationaux dans les politiques publiques, le Royaume dispose des éléments nécessaires pour se positionner comme un modèle régional de "domestication institutionnelle" de l'EPU.

Autrement dit, l'enjeu n'est plus seulement diplomatique, il est méthodologique : transformer l'EPU en un mécanisme intégré à la gouvernance publique, et non en un exercice parallèle.

Dans un espace MENA marqué par des niveaux variables d'institutionnalisation administrative et de consolidation des politiques publiques, cette approche pourrait constituer un différentiel stratégique majeur.

Le Maroc, en se plaçant au cœur de la phase de transition entre le quatrième et le cinquième cycle de l'EPU, occupe ainsi une position charnière. Non pas celle d'un simple État participant, mais potentiellement celle d'un hub régional de capitalisation des bonnes pratiques, capable de relier les standards onusiens aux réalités administratives et sociales du terrain.

Cette ambition suppose toutefois un changement d'échelle. Elle implique de passer d'une logique de conformité internationale à une logique de performance institutionnelle mesurable, fondée sur le suivi des indicateurs, la coordination intersectorielle et l'évaluation d'impact.

En accueillant cette rencontre, le Maroc ne se positionne donc pas uniquement comme un acteur engagé dans le système onusien des droits humains.

Il cherche, plus stratégiquement, à se projeter comme un espace-pivot de production, d'expérimentation et de diffusion de bonnes pratiques dans la région MENA. Une ambition qui, si elle est consolidée, pourrait redéfinir son rôle dans l'architecture régionale de gouvernance des droits humains.

MarocHebdo

https://www.maroc-hebdo.com

Droits de l'Homme : Le Maroc salué pour sa contribution à la consolidation du mécanisme de l'Examen périodique universel



M. Belkouch a réaffirmé l'engagement du Royaume à soutenir ce mécanisme onusien, à présenter des propositions pour son développement et à contribuer activement aux démarches nécessaires à sa concrétisation.

Le rôle joué par le Maroc et sa contribution constructive à la consolidation du mécanisme de l'Examen Périodique Universel (EPU), 20 ans après sa création en tant qu'espace d'échange d'expertises, de partage d'expériences et de suivi de la situation des droits de l'Homme à travers le monde, ont été vivement salués lors de la Retraite internationale de réflexion sur l'EPU, dont les travaux ont eu lieu vendredi 5 et samedi 6 juin 2026 à Rabat.

Les participants à cette rencontre, placée sous le thème "Au-delà du 4e cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", se sont penchés pendant deux jours sur l'importance d'améliorer et de développer ce qui a incité les États membres

de l'ONU à s’engager dans des réformes législatives et institutionnelles nécessaires à la promotion des droits de l'Homme au sein de leurs sociétés, tout en encourageant d'autres pays à adhérer aux Traités conventionnels, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l’Homme (DIDH).

Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, s'est félicité de la qualité des débats ayant marqué les travaux de cette retraite internationale, dédiée à la réflexion autour de l'EPU, qui a vu la participation de responsables onusiens, de figures des droits de l'Homme et d'experts internationaux issus des quatre coins du monde, saluant le niveau de partage des évaluations, des expériences et des bonnes pratiques entre les différentes parties prenantes.

Cité par le communiqué, M. Belkouch a souligné l’attachement du Royaume, qui a engagé sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI un processus de réformes politiques et constitutionnelles, à consolider l’État de droit, à pérenniser les acquis et à promouvoir l’intégration des droits de l’Homme dans les politiques publiques.

M. Belkouch a réitéré l'engagement du Maroc à soutenir l'EPU en tant que mécanisme clé, mis en place avec la contribution du Royaume, notant que le développement de cet outil relève d'une responsabilité collective incombant à l'ensemble des États membres des Nations Unies (ONU), et nécessite une évaluation réelle, capable de concilier l'ampleur des engagements et la qualité des moyens et des ressources mobilisés afin d'aboutir à des résultats tangibles.
Le Délégué interministériel a également mis l’accent sur la nécessité d'adopter une approche globale, réaliste et intégrée, garantissant l'amélioration de la performance publique dans le domaine des droits de l'Homme, notant que le succès de l'EPU ne se limite pas à la simple

évaluation, mais réside plutôt dans sa capacité à générer un impact réel sur le vécu quotidien des citoyens, ce qui requiert une volonté politique ferme et l'intégration de tous les droits de l'Homme dans les politiques publiques pour opérer un véritable changement.

Pour sa part, la cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, Juliette de Rivero, a indiqué que le Maroc, à travers l'organisation de cet évènement, a jeté les bases du 5e cycle de l'EPU.
Mme de Rivero a affirmé que cette retraite a pleinement atteint ses objectifs, dans la mesure où elle a constitué une opportunité d'échange d'expertises et de partage d'expériences, tout en ouvrant la voie à une coopération fructueuse.

La rencontre a également permis, selon elle, d'identifier des pistes de réforme et de mettre en lumière les aspirations suscitées par les expériences internationales.

Dans la même veine, la Directrice exécutive de l'ONG spécialisée dans l'EPU (UPR Info), Mona M'Bikay, s'est félicitée de la qualité des discussions qui ont marqué cette retraite, faisant part de la disposition de son organisation à accompagner et assurer le suivi des différentes parties dans le domaine de l'EPU, afin de renforcer la coopération internationale en matière de droits de l'Homme, de garantir la réalisation de résultats concrets sur le terrain et d'assurer une adhésion positive de tous les acteurs.

Le Président du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH), Sidharto Reza Suryodipuro, ainsi que l'ensemble des participants, ont également salué la qualité de cette rencontre internationale ainsi que l'opportunité qu'elle offre dans un contexte mondial complexe, insistant sur la nécessité d'intégrer les conclusions de cette retraite au sein du l'ONU, et plus particulièrement au niveau du Conseil.

Atalayar
ENTRE DOS ORILLAS
https://www.atalayar.com

Rabat: A Low-Key Testing Ground for a New Approach to Human Rights Diplomacy in the MENA Region

At first glance, the international meeting held in Rabat on June 5 and 6, 2026, on the Universal Periodic Review (UPR) appears to be just another item on the UN's technical agenda. However, upon closer inspection, it is part of a much more fundamental shift: the gradual restructuring of spaces of normative influence around human rights, where states are no longer mere subjects of evaluation but active participants in the development of standards and methodologies.

By bringing together the Interministerial Delegation for Human Rights, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, officials from the Human Rights Council, and experts from 28 countries, Morocco is doing more than simply hosting a workshop. It is, de facto, positioning itself as a point of intersection between multilateral governance and regional dynamics in the implementation of human rights.

This positioning is far from insignificant in a MENA regional context where human rights monitoring mechanisms often remain fragmented, contested, or insufficiently institutionalized. The UPR, as a universal mechanism based on peer review, constitutes in this regard one of the few consensual frameworks capable of transcending traditional political divides. But it must still produce a real impact beyond the cycles of recommendations.

This is precisely the strategic challenge of this meeting: to evolve the UPR from an instrument of observation into a tool for institutional engineering of reforms. The chosen theme—"After the Fourth Cycle of the Universal Periodic Review: Strengthening the Mechanism and Ensuring Its Impact on the Reality of Human Rights"—reflects a subtle yet essential shift: the pursuit of measurable effectiveness rather than mere normative accumulation.

In this context, the work in Rabat draws on a unique analytical corpus, derived in particular from an international consultation conducted with 146 States and non-governmental organizations in partnership with UPR Info. This comparative approach reveals a shared observation: the UPR's main weakness lies not in the quality of its recommendations, but in the heterogeneity of national capacities for implementation and follow-up.

This is where a strategic opportunity for Morocco emerges. By structuring its approach around interministerial coordination, institutional follow-up on recommendations, and the gradual integration of international commitments into public policies, the Kingdom possesses the necessary elements to position itself as a regional model for the "institutional domestication" of the UPR.

In other words, the challenge is no longer merely diplomatic; it is methodological: transforming the UPR into a mechanism integrated into public governance, rather than a parallel exercise. In a MENA region characterized by varying levels of administrative institutionalization and public policy consolidation, this approach could constitute a major strategic advantage.

Morocco, by positioning itself at the heart of the transition phase between the fourth and fifth cycles of the UPR, thus occupies a pivotal position. Not merely that of a participating state, but potentially that of a regional hub for capitalizing on best practices, capable of linking UN standards to the administrative and social realities on the ground.

This ambition, however, requires a shift in scale. It entails moving from a logic of international compliance to one of measurable institutional performance, based on monitoring indicators, intersectoral coordination, and impact assessment. It is at this cost that the UPR can become a true lever for transformation rather than a periodic diplomatic ritual.

In an international context where the credibility of multilateral mechanisms is increasingly being questioned, the added value of states no longer lies solely in their ability to ratify or support standards, but in their capacity to make them operational. It is precisely in this arena that a discreet yet decisive part of contemporary diplomacy is played out.

By hosting this meeting, Morocco is therefore not merely positioning itself as a committed actor within the UN human rights system. More strategically, it seeks to project itself as a pivotal hub for the development, testing, and dissemination of best practices in the MENA region. An ambition that, if consolidated, could redefine its role in the regional architecture of human rights governance.

Atalayar
ENTRE DOS ORILLAS
https://www.atalayar.com/fr

Rabat, laboratoire discret d'une nouvelle diplomatie des droits humains dans la région MENA

À première vue, la rencontre internationale organisée à Rabat les 5 et 6 juin 2026 sur l'Examen périodique universel (EPU) relève d'un agenda technique onusien parmi d'autres. Pourtant, à y regarder de plus près, elle s'inscrit dans une dynamique beaucoup plus structurante : la recomposition progressive des espaces d'influence normative autour des droits humains, où les États ne sont plus de simples objets d'évaluation, mais des acteurs de production de normes et de méthodologies.

En réunissant la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, des responsables du Conseil des droits de l'Homme et des experts issus de 28 pays, le Maroc ne se contente pas d'accueillir un atelier. Il se positionne, de facto, comme un point d'intersection entre la gouvernance multilatérale et les dynamiques régionales de mise en œuvre des droits humains.

Ce positionnement est loin d'être anodin dans un contexte régional MENA où les mécanismes de suivi des droits humains restent souvent fragmentés, contestés ou insuffisamment institutionnalisés. L'EPU, en tant que dispositif universel fondé sur l'évaluation par les pairs, constitue à cet égard l'un des rares cadres consensuels capables de transcender les clivages politiques traditionnels. Mais encore faut-il qu'il produise un impact réel au-delà des cycles de recommandations.

C'est précisément l'enjeu stratégique de cette rencontre : faire évoluer l'EPU d'un instrument de constat vers un outil d'ingénierie institutionnelle des réformes.

Le thème retenu — « Après le quatrième cycle de l'Examen périodique universel : renforcer le mécanisme et garantir son impact sur la réalité des droits de l'Homme » — traduit une inflexion subtile mais essentielle : la recherche d'efficacité mesurable plutôt que la simple accumulation normative.

Dans cette perspective, les travaux de Rabat s'appuient sur un corpus analytique inédit, issu notamment d'une consultation internationale menée auprès de 146 États et d'organisations non gouvernementales en partenariat avec UPR Info. Cette approche comparative permet d'identifier un constat partagé : la principale faiblesse de l'EPU ne réside pas dans la qualité de ses recommandations, mais dans l'hétérogénéité des capacités nationales de mise en œuvre et de suivi.
C'est là que se dessine une opportunité stratégique pour le Maroc. En structurant son expérience autour de la coordination interministérielle, du suivi institutionnel des recommandations et de l'intégration progressive des engagements internationaux dans les politiques publiques, le Royaume dispose des éléments nécessaires pour se positionner comme un modèle régional de "domestication institutionnelle" de l'EPU.

Autrement dit, l'enjeu n'est plus seulement diplomatique, il est méthodologique : transformer l'EPU en un mécanisme intégré à la gouvernance publique, et non en un exercice parallèle. Dans un espace MENA marqué par des niveaux variables d'institutionnalisation administrative et de consolidation des politiques publiques, cette approche pourrait constituer un différentiel stratégique majeur.

Le Maroc, en se plaçant au cœur de la phase de transition entre le quatrième et le cinquième cycle de l'EPU, occupe ainsi une position charnière. Non pas celle d'un simple État participant, mais potentiellement celle d'un hub régional de capitalisation des bonnes pratiques, capable de relier les standards onusiens aux réalités administratives et sociales du terrain.

Cette ambition suppose toutefois un changement d'échelle. Elle implique de passer d'une logique de conformité internationale à une logique de performance institutionnelle mesurable, fondée sur le suivi des indicateurs, la coordination intersectorielle et l'évaluation d'impact. C'est à ce prix que l'EPU peut devenir un véritable levier de transformation et non un rituel diplomatique périodique.

Dans un contexte international où la crédibilité des mécanismes multilatéraux est de plus en plus interrogée, la valeur ajoutée des États ne réside plus uniquement dans leur capacité à ratifier ou à soutenir des normes, mais dans leur aptitude à les rendre opérationnelles. C'est précisément sur ce terrain que se joue une partie discrète mais décisive de la diplomatie contemporaine.

En accueillant cette rencontre, le Maroc ne se positionne donc pas uniquement comme un acteur engagé dans le système onusien des droits humains. Il cherche, plus stratégiquement, à se projeter comme un espace-pivot de production, d'expérimentation et de diffusion de bonnes pratiques dans la région MENA. Une ambition qui, si elle est consolidée, pourrait redéfinir son rôle dans l'architecture régionale de gouvernance des droits humains.

The Arab Weekly

https://www.thearabweekly.com

The transformation of the Universal Periodic Review could start in Rabat



As the fourth Review cycle approaches its conclusion and preparations begin for the fifth, the international community is entering a decisive moment of introspection.

As the global human rights architecture faces growing scrutiny over its capacity to deliver measurable change, Morocco is preparing to host what could become one of the most consequential international reflection platforms on the future of the United Nations' Universal Periodic Review (UPR).

On June 5–6, 2026, the kingdom will welcome a high-level international workshop in Rabat, jointly organised by the ministerial delegation in charge of human rights, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and UPR Info, bringing together senior officials of the United Nations Human Rights Council, including its President Siddhartho Suryodipo and Juliette de Rivero, alongside representatives from multiple states across continents and international experts from twenty-eight countries.

Far from being a routine diplomatic gathering, this meeting signals something far more significant: Morocco's emergence as a strategic convening power in the international debate on the future of multilateral human rights governance.
Held under the theme "Beyond the Fourth Cycle of the Universal Periodic Review: Strengthening the Mechanism and Ensuring Tangible Human Rights Impact," the workshop comes at a pivotal institutional juncture.
As the fourth review cycle approaches its conclusion and preparations begin for the fifth, the international community is entering a decisive moment of introspection.

Twenty years after its creation by the United Nations General Assembly through Resolution 60/251 on March 15, 2006, the Universal Periodic Review remains one of the most innovative institutional mechanisms ever introduced into the global human rights system. It established a revolutionary principle in international governance: every UN member state, without exception, is subject to periodic peer review.
This universality was intended to overcome the selectivity and political asymmetry that had long weakened the credibility of international human rights oversight. In many respects, it succeeded.

The UPR has normalised international scrutiny, expanded structured dialogue among states, increased civil society participation, and created an unprecedented global repository of recommendations intended to drive legislative and institutional reform.
Yet after two decades, the mechanism is confronting its own maturity test. Its greatest achievement—its universality—has also exposed its greatest limitation: a system capable of generating recommendations at scale, but not always capable of ensuring implementation with equal rigor.

Too often, accepted recommendations remain trapped within formal diplomatic commitments, disconnected from operational execution. Follow-up mechanisms remain uneven. Technical monitoring tools lack sufficient precision.

The Rabat workshop seeks precisely to address these structural questions. Its agenda goes beyond procedural assessment. It aims to provide a strategic platform for evaluating the technical and operational dimensions of the UPR based on lessons drawn from previous cycles. It will also examine the findings of an international consultation survey jointly developed by Morocco's ministerial delegation and UPR Info, distributed to 146 states, international NGOs, and experts worldwide.
This exercise reflects a methodologically serious ambition: to anchor the future reform of the UPR in broad-based international consultation rather than abstract institutional theory.

More importantly, the workshop will focus on what has become the defining challenge of the mechanism—its concrete impact on national realities.
Participants will assess how to strengthen domestic coordination frameworks, improve national implementation capacities, and institutionalize effective monitoring of recommendation delivery on the ground.

This is where Morocco's role becomes especially noteworthy.
By hosting this reflection process, Morocco is doing more than facilitating diplomatic discussion; it is positioning itself as a constructive architect of institutional reform within the UN human rights ecosystem.
The kingdom's own experience with international human rights engagement has increasingly been defined by institutional dialogue, calibrated reform, and the pursuit of pragmatic cooperation. This gives Morocco both the legitimacy and the practical perspective to contribute meaningfully to a broader rethinking of how international review mechanisms can move from declaratory diplomacy to measurable transformation.

In a geopolitical landscape marked by fragmentation, strategic distrust, and growing skepticism toward multilateral effectiveness, Rabat's initiative offers a powerful counter-narrative.

It affirms that reforming multilateral mechanisms does not require dismantling them. It requires political imagination, technical precision, and the courage to confront institutional shortcomings with realism.
The future credibility of the Universal Periodic Review will not depend solely on the quantity of recommendations produced in Geneva. It will depend on whether those recommendations translate into real-world institutional progress.

By convening this global reflection at such a critical transition between review cycles, Morocco is sending a clear diplomatic message: the next chapter of the UPR must be defined not by procedural continuity, but by substantive effectiveness.

And if Rabat succeeds in catalysing that transition, it may well mark the moment when the Universal Periodic Review began its transformation from a mechanism of review into a mechanism of real impact.

HESPRESS ENGLISH

https://en.hespress.com

UK rights envoy says Morocco investment growth goes hand in hand with rule of law



As bilateral trade surges past 4.6 billion pounds, London's Human Rights Ambassador says UK companies moving into Morocco must meet global standards on corporate responsibility, a message delivered in the same week that a delegation of 50 British firms landed in Rabat, eyeing World Cup 2030 contracts.

UK Human Rights Ambassador Eleanor Sanders was in Rabat this week for bilateral talks on human rights and for an international retreat on the future of the UN's Universal Periodic Review mechanism, hosted by Morocco on June 5 and 6.

Her visit came as 50 British companies attended the UK-Morocco Road to 2030 Business Forum in the capital, where firms assessed infrastructure, security and logistics opportunities linked to Morocco's co-hosting of the 2030 FIFA World Cup.

The investment climate and willingness of investors to come goes hand in hand with the wider environment, including on rule of law and rights," Sanders Hespress EN in an interview.
"We are fully committed to implementing the UN Guiding Principles on Business and Human Rights, which specify the corporate responsibility to respect human rights, ensuring that any projects respect the human rights of people involved in or affected by their operations."

The timing gives the statement weight, as bilateral trade between the UK and Morocco reached £4.6 billion, and UK Trade Minister Chris Bryant, who led the business delegation, set a target to double that figure within five to seven years.

A relationship London says it "really cares about"
"Morocco is a country we really care about and is important for us both bilaterally and multilaterally," she said, describing her mandate as engaging countries where the UK has "strong relationships and wants to deepen dialogue, including on human rights."

That dialogue has become formalised through a bilateral human rights mechanism, now in its third session. At the November 2025 meeting, women's rights emerged as a key area of shared focus, an exchange that Sanders says led directly to a concrete outcome with Morocco becoming one of the founding members of the UK's new coalition to end violence against women and girls, launched by Foreign Secretary David Lammy last month.

"We were able to have that exchange, found this issue in common, and look forward to taking it forward with Moroccan officials," she said.
"Morocco has made some really notable progress and is often seen as a leader on women's rights, particularly in the region," she said, pointing to the kingdom's 2022 National Action Plan on Women, Peace and Security.

But she added a note of universality that applied as much to London as to Rabat: “For all of us, the challenge with progress on human rights is converting frameworks and ideas into practical, tangible progress.”

Morocco’s growing role in Geneva

A central thread of Sanders’ visit was Morocco’s rising profile at the United Nations Human Rights Council in Geneva, and the UPR retreat held in Rabat this week only reinforced that.

The event, organised by Morocco’s Interministerial Delegation for Human Rights alongside the Office of the UN High Commissioner for Human Rights and UPR Info, gathered diplomats, UN officials, and civil society representatives under the theme “Beyond the Fourth Cycle of the UPR: Strengthening the Process for Transformative Impact on Human Rights.”

Sanders, who spends significant time in Geneva, was pointed in her assessment of Morocco’s standing there. “The Moroccan ambassador was recently the president of the Human Rights Council, which is a very important position,” she noted. “

They are a very active member of the Africa group, in many ways seen as a leader on some of the issues.”

She singled out Morocco’s championing of Item 10 Resolutions, a mechanism that allows the Council to mandate technical assistance and capacity building for countries that request it, as a particularly visible contribution.

Morocco’s hosting of the UPR retreat itself was seen by participants as a signal of that ambition.

Sahara and Gaza: positions held

On the Sahara, she reaffirmed the UK’s 2024 endorsement of Morocco’s 2007 autonomy plan. “The UK has endorsed Morocco’s autonomy plan as the most credible, viable and pragmatic basis for a lasting solution,” she said, while stressing that London “continues to engage with all relevant parties in support of the UN-led process.”

On Gaza, Sanders did not mince words on the scale of the crisis “one of the most appalling situations the world has seen this century” but directed focus toward the operational rather than the political.

HESPRESS

https://fr.hespress.com

Droits de l'Homme : le Maroc accueille une retraite internationale sur l'EPU



Les 5 et 6 juin, le Maroc accueillera une retraite internationale consacrée à l'Examen périodique universel (EPU), mécanisme phare du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies. Organisée en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme et l'ONG spécialisée UPR Info, cette rencontre réunira responsables onusiens, représentants d'États et experts internationaux afin d'évaluer le fonctionnement du mécanisme et d'examiner les perspectives de son renforcement à l'approche de son cinquième cycle.

Le Royaume accueillera, les 5 et 6 juin 2026, une retraite internationale de réflexion consacrée à l'évaluation du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU).

Le Royaume du Maroc accueille, les 5 et 6 juin, une retraite de réflexion organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), en vue d'évaluer le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU).

Organisée sous le thème "Au-delà du 4ème cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", cette retraite réunira des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme, notamment le president du Conseil des droits de l'Homme, Sidharto Suryodipo, la cheffe de la Division de l'Examen periodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, Juliette de Rivero, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays, indique un communiqué de la DIDH.

Cette retraite vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges en amont de la transition du quatrième vers le cinquième cycle, note la même source.
L'atelier examinera les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de garantir une grande efficacité de ce mécanisme.

Il permettra également de présenter les conclusions et les opinions recueillies à travers un questionnaire international élaboré par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme en cooperation avec l'organisation UPR Info, et partagé avec 146 États, organisations internationales non gouvernementales et experts internationaux.

Atalayar
ENTRE DOS ORILLAS
https://www.atalayar.com

Rabat, un discreto laboratorio de una nueva diplomacia de los derechos humanos en la región MENA

A primera vista, la reunión internacional organizada en Rabat los días 5 y 6 de junio de 2026 sobre el Examen Periódico Universal (EPU) parece formar parte de una agenda técnica más de las Naciones Unidas. Sin embargo, al analizarlo más de cerca, se inscribe en una dinámica mucho más estructurante: la recomposición progresiva de los espacios de influencia normativa en torno a los derechos humanos, donde los Estados ya no son meros objetos de evaluación, sino actores en la elaboración de normas y metodologías.

Al reunir a la Delegación Interministerial de Derechos Humanos, la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, responsables del Consejo de Derechos Humanos y expertos de 28 países, Marruecos no se limita a acoger un taller. Se posiciona, de facto, como un punto de intersección entre la gobernanza multilateral y las dinámicas regionales de aplicación de los derechos humanos.

Este posicionamiento dista mucho de ser anódino en un contexto regional MENA en el que los mecanismos de seguimiento de los derechos humanos siguen siendo a menudo fragmentados, controvertidos o insuficientemente institucionalizados. El EPU, como mecanismo universal basado en la evaluación por pares, constituye a este respecto uno de los pocos marcos consensuados capaces de trascender las divisiones políticas tradicionales. Pero aún es necesario que tenga un impacto real más allá de los ciclos de recomendaciones.

Este es precisamente el reto estratégico de este encuentro: hacer que el EPU pase de ser un instrumento de constatación a una herramienta de ingeniería institucional para las reformas. El tema elegido —«Tras el cuarto ciclo del Examen Periódico Universal: reforzar el mecanismo y garantizar su impacto en la realidad de los derechos humanos»— refleja un giro sutil pero esencial: la búsqueda de una eficacia medible en lugar de la mera acumulación normativa.

Desde esta perspectiva, los trabajos de Rabat se basan en un corpus analítico inédito, procedente en particular de una consulta internacional realizada a 146 Estados y organizaciones no gubernamentales en colaboración con UPR Info. Este enfoque comparativo permite identificar una constatación compartida: la principal debilidad del EPU no reside en la calidad de sus recomendaciones, sino en la heterogeneidad de las capacidades nacionales de aplicación y seguimiento.

Ahí es donde se perfila una oportunidad estratégica para Marruecos. Al estructurar su experiencia en torno a la coordinación interministerial, el seguimiento institucional de las recomendaciones y la integración progresiva de los compromisos internacionales en las políticas públicas, el Reino dispone de los elementos necesarios para posicionarse como un modelo regional de «domesticación institucional» del EPU.

En otras palabras, lo que está en juego ya no es solo diplomático, sino metodológico: transformar el EPU en un mecanismo integrado en la gobernanza pública, y no en un ejercicio paralelo. En un espacio MENA caracterizado por niveles variables de institucionalización administrativa y de consolidación de las políticas públicas, este enfoque podría constituir una ventaja estratégica importante.

Esta ambición supone, sin embargo, un cambio de escala. Implica pasar de una lógica de conformidad internacional a una lógica de rendimiento institucional medible, basada en el seguimiento de indicadores, la coordinación intersectorial y la evaluación de impacto. Este es el precio que hay que pagar para que el EPU pueda convertirse en una verdadera palanca de transformación y no en un ritual diplomático periódico.

En un contexto internacional en el que la credibilidad de los mecanismos multilaterales se cuestiona cada vez más, el valor añadido de los Estados ya no reside únicamente en su capacidad para ratificar o respaldar normas, sino en su aptitud para hacerlas operativas. Es precisamente en este terreno donde se juega una parte discreta pero decisiva de la diplomacia contemporánea.

Al acoger este encuentro, Marruecos no se posiciona, por tanto, únicamente como un actor comprometido con el sistema de derechos humanos de las Naciones Unidas. Busca, de manera más estratégica, proyectarse como un espacio pivote de producción, experimentación y difusión de buenas prácticas en la región MENA. Una ambición que, si se consolida, podría redefinir su papel en la arquitectura regional de gobernanza de los derechos humanos.

La Quotidienne
La bonne info au bout du clic
https://laquotidienne.ma/article

Droits de l'Homme : le Maroc salué pour son rôle dans l'Examen périodique universel



Le Maroc joue un rôle «pionnier» dans le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU) des Nations unies. C'est ce qu'a affirmé Sidharto Reza Suryodipuro, président du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU, qualifiant le Royaume d'«acteur clé et central» au sein de cette instance.

S'exprimant à l'occasion de la Retraite internationale de réflexion organisée à Rabat autour de l'avenir de l'EPU, le responsable onusien a souligné que l'expérience acquise par le Maroc et la crédibilité dont il bénéficie sur la scène internationale constituent des atouts majeurs pour le renforcement de la coopération entre États et le partage des bonnes pratiques.

Il a également salué l'organisation par le Royaume de cette rencontre internationale, qui intervient à un moment charnière marqué par la clôture du quatrième cycle de l'EPU et la préparation du cinquième. Selon lui, Rabat offre un espace de dialogue permettant d'engager une réflexion approfondie sur l'évolution du mécanisme et son impact concret sur la promotion des droits de l'Homme.

Le Reporter.ma

https://www.lereporter.ma/

Droits de l'Homme | Le Maroc engagé en faveur de la consolidation du mécanisme de l'EPU



L'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU à Genève, Omar Zniber, a souligné, vendredi à Rabat, l'engagement du Royaume en faveur de la consolidation du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU).

S'exprimant à l'ouverture d'une retraite de réflexion sur l'EPU sous le thème "Au-delà du 4e cycle de l'EPU: renforcer le processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", le diplomate a mis en avant les efforts soutenus du Royaume en la matière, d'abord en qualité de facilitateur pour la création de ce mécanisme (2006), puis lors du développement des outils y afférents.

Le Maroc a dans ce contexte apporté une assistance financière et technique pour la mise en œuvre de cet examen, en partant de sa conviction de l'importance de ce processus vertueux de promotion des droits humains, a-t-il rappelé, relevant que les États examinés sont tenus de respecter une approche participative effective pour l'élaboration des rapports sur la situation des droits de l'Homme.

Il s'agit d'associer, en particulier, les institutions gouvernementales, les Parlements, les médiateurs, les instances nationales de lutte contre la corruption et les divers autres partenaires, a-t-il dit.
M. Zniber a insisté, à cet égard, sur l'importance de mettre en place un mécanisme national chargé d'élaborer les rapports et d'en assurer le suivi en tant que l'une des principales recommandations présentées par le Maroc au titre du cycle en cours de l'EPU, tout en insistant sur les possibilités de coopération entre les mécanismes nationaux dans leur domaine d'action.

Il a d'autre part plaidé en faveur d'une réflexion sur les moyens de faire des nouvelles technologies, notamment l'IA, un stimulant pour la promotion des droits humains, dès lors que celles-ci soulèvent des questions pressantes liées aux atteintes à la vie privée, à la discrimination et à la propagation de discours xénophobes.
De son côté, la cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, Juliette de Rivero, a affirmé que ce mécanisme a démontré son efficacité comme outil primordial d'évaluation de la situation des droits humains et plateforme singulière de coopération et d'échange d'expertises entre les États en la matière.

De par son caractère global impliquant les différents acteurs concernés à travers le monde, a-t-elle poursuivi, l'Examen périodique universel offre un espace de traitement des questions relatives aux droits de l'Homme à travers la coopération et la responsabilité partagée et les solutions pratiques.
La directrice exécutive de l'ONG UPR Info, Mona M'Bikay, a passé en revue, quant à elle, les conclusions d'un questionnaire préparé par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) en collaboration avec cette organisation en vue de collecter les avis des différents acteurs impliqués dans l'EPU.

Les avis recueillis considèrent le mécanisme comme “un outil universel permettant de dégager une vision politique claire sur les questions des droits de l’Homme et d’introduire des changements sur le plan national”, a-t-elle précisé, notant qu’il est nécessaire de traduire les recommandations de l’EPU en mesures concrètes et durables.

Cette retraite de réflexion de deux jours consacrée à l’évaluation de l’EPU, est organisée par la DIDH, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l’Homme et l’ONG spécialisée dans l’Examen périodique universel (UPR info).

Elle vise à offrir un espace d’évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges en amont de la transition du quatrième vers le cinquième cycle.

Le mécanisme de l’EPU a été institué par la résolution 60/251 de l’Assemblée générale des Nations Unies le 15 mars 2006. Il constitue un processus unique, conduit par les États membres de l’Organisation des Nations Unies sous l’égide du Conseil des droits de l’Homme.

https://lessentielinfo.com

Droits de l'Homme: Le Maroc au cœur du dialogue



Le Maroc accueillera, les 5 et 6 juin 2026, une retraite internationale consacrée à l'Examen périodique universel, un mécanisme du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies.

Organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et l'ONG UPR Info, cette rencontre réunira des responsables onusiens, des représentants d'États et des experts internationaux. Les travaux porteront sur l'évaluation du mécanisme de l'EPU et sur les moyens de renforcer son efficacité à l'approche de son cinquième cycle. Les participants échangeront notamment sur les aspects techniques, les bonnes pratiques et le suivi des recommandations au niveau national.

Cette rencontre permettra également de présenter les résultats d'une consultation internationale menée auprès de 146 États, organisations et experts, afin de recueillir leurs propositions sur l'avenir de l'EPU.
À travers cet événement, le Maroc confirme son engagement dans le dialogue international autour de la promotion et de la protection des droits de l'Homme.

INDUSTRIES.MA
LE MEILLEUR DE L'ÉCONOMIE MADE IN MOROCCO
https://industries.ma/epu

EPU : le Maroc réaffirme son rôle moteur dans la promotion des droits humains



Le Maroc poursuit son engagement en faveur de la promotion des droits de l'Homme et du renforcement des mécanismes internationaux dédiés à leur protection. C'est le message porté vendredi à Rabat par l'ambassadeur représentant permanent du Royaume auprès de l'ONU à Genève, Omar Zniber, à l'ouverture d'une retraite de réflexion consacrée à l'Examen périodique universel (EPU).

Placée sous le thème « Au-delà du 4e cycle de l'EPU : renforcer le processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme », cette rencontre a été l'occasion de rappeler le rôle actif joué par le Maroc depuis la création de ce mécanisme en 2006. Selon M. Zniber, le Royaume a contribué à son développement à travers un soutien financier et technique, convaincu de son importance dans la promotion des droits humains et le renforcement de la coopération internationale.
Le diplomate a souligné que les États soumis à l'examen doivent adopter une démarche participative impliquant les institutions gouvernementales, les parlements, les médiateurs, les instances nationales de lutte contre la corruption ainsi que l'ensemble des parties prenantes concernées.

Il a également insisté sur la nécessité de mettre en place des mécanismes nationaux chargés de l'élaboration et du suivi des rapports relatifs aux droits de l'Homme, une recommandation que le Maroc défend dans le cadre du cycle actuel de l'EPU. Cette approche vise à améliorer l'efficacité du suivi des engagements pris par les États et à favoriser les échanges d'expériences entre les mécanismes nationaux.

Abordant les défis émergents, Omar Zniber a plaidé pour une réflexion approfondie sur l'impact des nouvelles technologies, notamment l'intelligence artificielle, sur les droits humains. Il a souligné les risques liés à la protection de la vie privée, à la discrimination algorithmique et à la propagation des discours xénophobes, tout en mettant en avant le potentiel de ces technologies pour soutenir la promotion des droits fondamentaux.

De son côté, Juliette de Rivero, cheffe de la division de l'EPU au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, a rappelé que ce mécanisme constitue aujourd'hui un outil incontournable pour évaluer la situation des droits humains dans les différents pays et encourager la coopération entre les États.

La directrice exécutive de l'ONG UPR Info, Mona M'Bikay, a pour sa part présenté les conclusions d'une consultation menée en collaboration avec la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH). Les résultats montrent que l'EPU est largement perçu comme un instrument permettant de définir des orientations politiques claires et de favoriser des réformes concrètes en matière de droits humains.
Organisée par la DIDH, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme et l'ONG UPR Info, cette retraite de réflexion vise à préparer la transition entre le quatrième et le cinquième cycle de l'Examen périodique universel, dans une perspective d'amélioration continue de ce mécanisme international.

Les travaux accorderont également une attention particulière à l'impact concret de l'Examen périodique universel au niveau national. Les échanges porteront notamment sur les bonnes pratiques susceptibles de renforcer les capacités institutionnelles, les mécanismes de coordination ainsi que le suivi de la mise en œuvre des recommandations formulées dans le cadre de l'EPU.

Institué par la résolution 60/251 adoptée le 15 mars 2006 par l'Assemblée générale des Nations unies, l'Examen périodique universel constitue un mécanisme unique de suivi des engagements des États en matière de droits de l'Homme. Placé sous l'égide du Conseil des droits de l'Homme, il repose sur un processus conduit par les États membres des Nations unies et vise à examiner périodiquement la situation des droits humains

Directeur fondateur : Ali Yata | Directeur de la publication : Mahtat Rakas

AL BAYANE

Depuis 1972

Mercredi 3 juin 2026 N° 15252

https://albayane.press.ma/pdffr/

Droits de l'Homme

Une retraite de réflexion au Maroc en vue d'évaluer le mécanisme de l'EPU

Le Royaume du Maroc accueille, les 5 et 6 juin, une retraite de réflexion organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et l'organisation internationale non gouvernementale spécialisée dans l'Examen périodique universel (UPR info), en vue d'évaluer le mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU).

Organisée sous le thème "Au-delà du 4ème cycle de l'EPU: renforcement du processus pour un impact transformateur sur les droits de l'Homme", cette retraite réunira des responsables du Conseil des Nations Unies aux droits de l'homme, notamment le président du Conseil des droits de l'Homme, Sidharto Suryodipo, la cheffe de la Division de l'Examen périodique universel au sein du Conseil des droits de l'homme, Juliette de Rivero, ainsi que des représentants de nombreux États de différents continents et des experts internationaux issus de 28 pays, indique un communiqué de la DIDH.

Cette retraite vise à offrir un espace d'évaluation, de réflexion stratégique et constructive, ainsi que pour les échanges en amont de la transition du quatrième vers le cinquième cycle, note la même source.

L'atelier examinera les aspects techniques et procéduraux du mécanisme de l'EPU à partir des conclusions des évaluations des cycles précédents, tout en tenant compte des différents débats relatifs à la nécessité de garantir une grande efficacité de ce mécanisme.

Il permettra également de présenter les conclusions et les opinions recueillies à travers un questionnaire international élaboré par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme en coopération avec l'organisation UPR Info, et partagé avec 146 États, organisations internationales non gouvernementales et experts internationaux.

Les participants discuteront également l'efficacité de ce mécanisme onusien au regard de la situation concrète des pays concernés, en mettant l'accent sur les bonnes pratiques susceptibles de renforcer les capacités nationales, les mécanismes de coordination, ainsi que le suivi rigoureux de la mise en œuvre effective des recommandations.

Le mécanisme de l'Examen périodique universel a été institué par la résolution 60/251 de l'Assemblée générale des Nations Unies le 15 mars 2006. Il constitue un processus unique, conduit par les États membres de l'Organisation des Nations Unies sous l'égide du Conseil des droits de l'homme, rappelle le communiqué.

https://fr.albalad.ma

La délégation ministérielle chargée des droits de l'homme accueille une haute délégation émirienne pour renforcer la coopération bilatérale dans le domaine des droits humains.



La délégation de la Commission permanente des droits de l'homme des Émirats Arabes Unis, dirigée par Mme Noura bint Mohammed Al Kaabi, ministre d'État au ministère des Affaires étrangères des Émirats, sera accueillie par la délégation ministérielle chargée des droits de l'homme les 10 et 11 juin 2026.

Cette visite s'inscrit dans le cadre du renforcement de la coopération bilatérale en matière de droits de l'homme, en cohérence avec les relations fraternelles exceptionnelles qui unissent le Royaume du Maroc et les Émirats Arabes Unis, ainsi que le partenariat stratégique et la coopération solide entre les deux pays frères dans divers domaines.
À ce sujet, Mohamad Habib Belkouch, le délégué ministériel chargé des droits de l'homme, recevra Mme Noura bint Mohammed Al Kaabi et sa délégation le matin du mercredi 10 juin 2026 au siège de la délégation ministérielle. À cette occasion, une convention de coopération sera signée entre les deux parties, visant à renforcer les axes de coopération mutuelle et à échanger les expériences, les pratiques et les meilleures pratiques en matière de droits de l'homme.

Cette convention a pour objectif de soutenir les capacités institutionnelles des deux parties et de développer les mécanismes de coordination et de coopération bilatérale, régionale et internationale, dans le but de promouvoir le dialogue et d'échanger des visions sur les différentes questions liées aux droits de l'homme.

De plus, une séance de travail sera organisée entre les deux délégations pour échanger des expériences, explorer les perspectives de coopération mutuelle et établir les moyens nécessaires pour activer les contenus de la convention et les traduire en programmes et initiatives concrètes qui servent les objectifs communs des deux parties.

Il convient de noter que Noura bint Mohammed Al Kaabi occupe le poste de ministre d'État au ministère des Affaires étrangères des Émirats depuis février 2023. Elle a précédemment occupé plusieurs postes gouvernementaux de premier plan, notamment celui de ministre de la Culture et de la Jeunesse et ministre d'État chargée des affaires du Conseil national fédéral.

Elle a également joué un rôle influent dans le renforcement de la présence internationale des Émirats Arabes Unis, contribuant ainsi au soutien du dialogue et de la compréhension entre les cultures et à l'ancrage des valeurs de coopération et de partenariat aux niveaux régional et international.